د. أحمد المتوكل

دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي



دار الثقافة
للنشر والتوزيع
157 شارع لاجيروند ـ الهاتف 24.79.32
34-32 شارع فيكتور هيكو ـ ص.ب. 4038
الهاتف : 30.76.44 - 30.23.75
تيليكس 22602 ـ الدار البيضاء



الطبعة الأولى 1406 ــ 1986

دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي

تقديم

يحتوي هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة من الدراسات كتبناها في فترات متلاحقة على أساس نشرها في شكل مقالات. من هذه الدراسات ما نشر كالدراسة «اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري» ومنها ما لم ينشر.

ويجمع بين هذه الدراسات، على اختلاف موضوعاتها جامعان : أن القضايا التي تعرض لها معالجةً في إطار نظري واحد، إطار النحو الوظيفي الذي اعتمدناه في دراسة «الوظائف التداولية في اللغة العربية» (*) وأن هذه القضايا تتآسر من حيث انتماؤها إلى ثلاثة محاور : «من قضايا الرتبة في اللغة العربية» و«القوة الانجازية وإشكال التمثيل لها في النحو» و«القوة الانجازية والوظائف التداولية».

يشمل المحور الأول دراستين اثنتين : «الفاعل في اللغة العربية» و«ف س فا في اللغة العربية». نتناول في الدراسة الأولى دور الوظيفة التركيبية الفاعل في الربط بين البنية الدلالية (البنية الحَمْلية) والبنية الصرفية ــ التركيبية مبرزين ضرورة التمثيل، في مستوى مستقل، للوظائف التركيبية. ونقترح في الدراسة الثانية تحليلا يقوم على فرضية أن المكون الذي يتوسط، في الجملة الفعلية، بين الفعل والفاعل مكون محور.

ويجمع المحور الثاني بين عرض لـ «اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري» نحاول فيه استخلاص مجموعة من التعميمات حول هذه الظاهرة يمكن استيحاؤها أو إدماجها في أحد النماذج اللغوية التداولية، ودراسة لإشكال التمثيل للقوة الانجازية (الحرفية والمستلزَمة حواريا) في النحو حيث نقدم اقتراحا يبدو لنا أنه يُمَكِّن من التمثيل الكافي للقوة الانجازية في النحو الوظيفي.

أما المحور الثالث فيضم دراستين لظاهرتين أساسيتين في اللغة العربية : ظاهرة الاستفهام وظاهرة العطف.

(*) انظر كتابنا : الوظائف التداولية في اللغة العربية. دار الثقافة. البيضاء 1985.

نتناول، في الدراسة الأولى، ظاهرة الاستفهام من منظور البؤرة فندرس خصائص الجمل الاستفهامية المسندة فيها الوظيفة التداولية البؤرة إلى حمل الجملة رمته وخصائص الجمل الاستفهامية المسندة فيها هذه الوظيفة إلى أحد مكونات الحمل (خصائص «استفهام الحمل» وخصائص «استفهام المكون» بالتوالي) مخصصين المبحث الأخير من هذه الدراسة لاستلزامات الاستفهام الحوارية.

ونحاول في الدراسة الثانية أن نضبط قاعدة العطف في اللغة العربية بالنسبة لعطف الحدود وعطف المحمولات وعطف الحُمُول وعطف الجُمَل كما نحاول استخلاص القيود (الدلالية والتركيبية والتداولية) التي تخضع لها هذه الأنماط الأربعة من العطوف. ونحاول في المبحث الأخير من هذه الدراسة أن نُقدم إرهاص اقتراح يتيح ضبط قاعدة إدماج الأدوات العواطف المتوافرة في اللغة العربية.

حاولنا، جهدنا، في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين : إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية لظواهر نعدها مركزية بالنسبة لدلاليات وتَرْكِيبِيَّات وتداوليات هذه اللغة وتطعيم النحو الوظيفي، كلما مست الحاجة إلى ذلك، بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك.

والله ولي التوفيق.

الرباط، 18 رجب 1405
موافق 9 أبريل 1985

قائمة الرموز المستعملة

المقولات :

ف = فعل
ص = صفة
ط = رابط (كان...)
م س = مركب اسمي
م ص = مركب وصفي
م ح = مركب حرفي
م ظ = مركب ظرفي
مض = ماض
حض = حاضر

الوظائف الدلالية :

منف = منفذ
متق = متقبل
مستق = مستقبل
مستف = مستفيد
أد = أداة
زم = زمان
حا = حائل
حد = حدث
متض = متموضع
مك = مكان
حل = حال
عل = علة
مصا = مصاحب
ϕ = الوظيفة الصفر

الوظائف التركيبية :

فا = فاعل
مف = مفعول

الوظائف التداولية :

م = محور
بؤجد = بؤرة جديد
بؤمقا = بؤرة مقابلة
منا = منادى

المواقع :

$م^2$ = موقع المبتدأ
$م^3$ = موقع الذيل
$م^4$ = موقع المنادى
$م^1$ = موقع الأدوات الصدور
م τ = موقع المحور
م $^{\phi}$ = موقع المحور أو بؤرة المقابلة أو اسم الاستفهام
ف = موقع الفعل

ط = موقع الرابط

فا = موقع الفاعل

مف = موقع المفعول

ص = موقع المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية تخولها التموقع في م$^{\phi}$.

رموز عامة :

π = مخصص المحمول (زمان، جهة)

ϕ = محمول اعتباطي

(س^{1}، س^{2} ... س^{ن}) = متغيرات الموضوعات

← = «يتموقع في»

مـــدخـــل

النحو الوظيفي : المبادئ المنهجية وبنية النحو

نقترح تسهيلا لقراءة هذا البحث، التقديم الموجز الاتي لنظرية النحو الوظيفي وبنية النحو المقترحة داخلها مُحيلين القارئ على الأعمال المنجزة في هذا الاطار (انظر المراجع) للمزيد من التفاصيل. يمكن تلخيص المبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي فيما يلي :

1 ـــ وظيفة اللغات الطبيعية «الأساسية» هي وظيفة التواصل.

2 ـــ موضوع الدرس اللساني هو وصف «القدرة التواصلية» *(communicative competence)* للمتكلم ـــ المخاطب.

3 ـــ النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا اليهما من وجهة نظر تداولية.

4 ـــ يجب أن يَسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية :

أ ـــ «الكفاية النفسية» *(Psychological adequacy)*،

ب ـــ «الكفاية التداولية» *(Pragmatic adequacy)*،

ج ـــ «الكفاية النمطية» *(typological adequacy)*.

يُفهم من المبدأ (1) ان النحو الوظيفي يسعى إلى ان يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في اطارها من وجهة نظر وظيفية اي من الوجهة النظرية التي تَعتبر الخصائص البنيويةَ للّغات محدَّدَةً (جزئيا على الاقل) بمختلف الاهداف التواصلية التي تُستعمَل اللغات لتحقيقها.

ويُفهَم من المبدأ (2) ان الثنائية المعروفة «**قدرة / انجاز**» يجب اعادة تعريفها. فقدرة المتكلم، حسب منظور النحو الوظيفي، «**قدرة تواصلية**» بمعنى انها معرفة القواعد التداولية (بالاضافة الى القواعد التركيبية والدلالية والصوتية) التي تُمَكِّنُ من الانجاز في طبقات مقامية معينة، وقصد تحقيق اهداف تواصلية محددة. في اطار السعي الى تحقيق ما أسميناه بالكفاية التداولية يقترح النحو الوظيفي بنية للنحو تُفرِد مستوى تمثيليا مستقلا للوظائف التداولية (كوظيفة المبتدأ ووظيفة المحور ووظيفة البؤرة...) بالاضافة الى المستويين التمثيليين المخصصين للوظائف الدلالية والوظائف التركيبية. فبنية النحو كما تقترحها نظرية النحو الوظيفي تشتمل على مستويات تمثيلية ثلاثة :

— مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (كوظيفة المنفذ ووظيفة المتقبل ووظيفة المستقبل ووظيفة المستفيد...)،

— ومستوى لتمثيل الوظائف التركيبية (كوظيفتي الفاعل والمفعول)،

— وأخيرا مستوى لتمثيل الوظائف التداولية (كوظيفة المبتدأ ووظيفة المحور...)

وفي اطار السعي الى تحقيق الكفاية النفسية يحاول النحو الوظيفي ان يكون، قدر الامكان، مطابقا «**للنماذج النفسية**» *(Psychological models)* سواء منها «**نماذج الانتاج**» أم «**نماذج الفهم**».

بناء على هذا المطمح، يُلغي النحو الوظيفي من نموذج النحو القواعد التي شُكِّكَ في «**واقعيتها النفسية**» كالقواعد التحويلية على سبيل المثال.

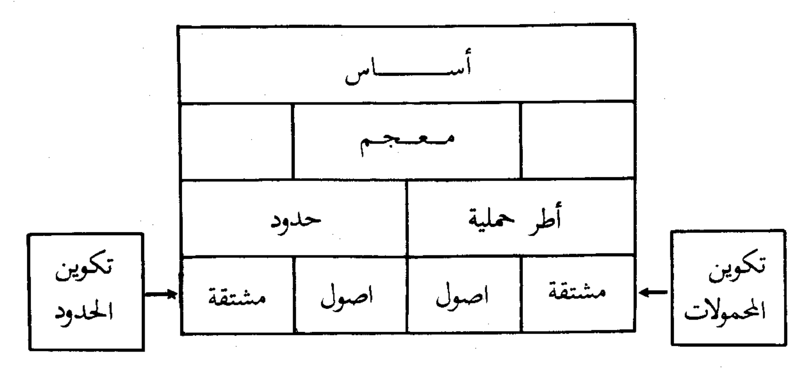
5) تُعتبر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي مفاهيم **أولى** *(Primitives)* بمعنى انها ليست مفاهيم مشتقة من بنيات مركبية معينة. فالبنية المكونية *(Constituent structure)* للجملة يتم بناؤها، خلافا للنماذج التوليدية التحويلية ذات الطابع المركبي انطلاقا من المعلومات المتواجدة في البنية الوظيفية *(functional structure)* لا العكس، ونشير هنا الى ان النحو الوظيفي بالنسبة لأَوْلَوِيَّة الوظائف يتفق «**والنحو العلاقي**» *(Relational grammar)* كما يتفق «**والنحو المعجمي الوظيفي**» *(lexical-functional grammar)*.

يقترح النحو الوظيفي صوغ بنية النحو على الشكل الآتي :
تُشْتَق الجملة عن طريق بناء بنيات ثلاث : **البنية الحملية** *(Predicative structure)* ثم **البنية الوظيفية** *(functional structure)* ثم **البنية المكونية** *(constituent structure)*.

ويتم بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد : «**الأساس**» *(Fund)* و«**قواعد اسناد الوظائف**» *(Functions assignement rules)* و«**قواعد التعبير**» *(Expression rules)* على التوالي.

ويشمل «الأساس» مجموعتين اثنتين من القواعد تُسهمان معا في بناء البنية الحملية : «**المعجم**» (lexicon) **وقواعد تكوين المحمولات والحدود** (Predicates and terms Formation rules).

انطلاقا من الفرضية التي تَعتَبِر ان مفردات اللغات الطبيعية صنفان :
«**مفردات أصول**» (أي مفردات يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها) **ومفردات** «**مشتقة**» (اي مفردات يتم تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقاً من المفردات الاصول) يضطلع المعجم بإعطاء «**الاطر الحملية**» (Predicate frames) والحدود (Terms) الأُصول، في حين ان قواعد التكوين تقوم باشتقاق الاطر الحملية والحدود غير الاصول كما يتبين من الشكل الاتي :



وتشكل الاطر الحملية الموجودة على شكل قوائم في المعجم او الناتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات بنية تشتمل على :

ـــ «**محمول**» (Predicate) دال على خاصية أو علاقة.

ـــ وعدد معين من الحدود.

ويحدِّد الاطار المحمولي :

(أ) المحمول،

(ب) مقولة المحمول التركيبية : (ف) عل))، (ا (س) م)، ((ص) فة)، ((ظ) رف)،

(ج) محلات الحدود المرموز اليها بالمتغيرات (س1، س2... سن).

(د) الوظائف الدلالية : ((منف) ذ)، ((متق) بل)، ((مستق) بل)، ((مستف) يد)... التي تحملها محلات الحدود،

(هـ) قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة لمحلات حدوده.

ولنأخذ على سبيل التمثيل الاطار المحمولي للفعل (شرب) والصفة (فَرِح) في اللغة العربية.

(7) شرب ف (س 1 : حيّ (س 1)) منف (س2 : مشروب (س2)) متق

(8) فرح ص (س 1 : حي (س 1)) Ø

وتعتبر الاطر المحمولية في النحو الوظيفي، دالة على «**واقعة**» *(state of affairs)* يقوم كل حد من حدود المحمول بالنسبة اليها بدور *(Role)* معين. وتنقسم الوقائع، حسب النحو نفسه، الى «**أعمال**» *(Actions)* و«**أحداث**» *(Process)* و«**أوضاع**» *(Positions)* و«**حالات**» *(States)* كما يتبين من الجمل الاتية الدالة محمولاتها على عمل وحدث ووضع وحالة على التوالي :

(9) أ ـــ شرب زيد لبنا.

ب ـــ فتحت الريح الباب.

ج ـــ زيد جالس فوق الاريكة.

د ـــ خالد فرِح

وتنقسم حدود المحمول، باعتبار أهميتها بالنسبة للواقعة المدلول عليها إلى قسمين : «**موضوعات**» *(Arguments)* «**ولواحق**» *(satellites)*.

فالحدود التي تواكب الفعل «**شرب**» تنقسم، بالاعتبار السابق، الى موضوعين وهما : (س 1) و (س 2) ولاحق (س 3) كما يتبين من الاطار المحمولي (10) :

(10) شربف(س 1 : حيّ (س 1)) منف (س 2 : سائل (س^2)) متق (س^3) زم.

ويلاحظ أن المحمول لا يفرض قيود انتقائه الا بالنسبة للحدود ـــ الموضوعات ويعني هذا ان اللواحق في الاطر المحمولية لا تحدد بالنسبة لها قيود الانتقاء كما يتبين من التمثيل السابق للاطار المحمولي للفعل (شرب).

تنقسم كما اسلفنا الاطر الحملية الى اطر حملية أصلية واطر حملية مشتقة. يضطلع المعجم بمهمة اعطاء الاطر الحملية الاصلية في حين ان قواعد تكوين المحمولات تضطلع باشتقاق الصنف الثاني من الاطر الحملية.

فيما يتعلق بالعربية على وجه الخصوص، نتبنى الفرضية القائلة بأن المحمولات الاصلية هي المحمولات المصوغة على الأوزان الاربعة الاتية : «**فَعَل**» و «**فَعِل**» و«**فَعُل**» و«**فَعْلَل**» ويمكن اضافة ماسماه النحاة العرب القدامى «**بالجامد**» الى هذا الصنف الاول من المحمولات.وتعتبر هذه المحمولات الاصلية مصادر اشتقاق بالنسبة للمحمولات الاخرى، سواء المحمولات الفعلية أم غيرها، ويمكن ان نميز داخل الاشتقاق بين نوعين اثنين : «**الاشتقاق المباشر**» و«**الاشتقاق غير المباشر**». فالمحمولات المصوغة على وزن «**أفْعَل**»..ووزن «**فاعَل**».. ووزن «**افْتَعَل**» مشتقة بطريقة مباشرة من المحمولات الأصلية الانفة الذكر. أما المحمولات المصوغة على وزن «**تفاعَل**» و«**تفعَّل**»، فهي مشتقة بطريقة مباشرة من المحمولات المصوغة على وزن «**فاعَل**» ووزن «**فعَّل**» وبطريقة غير مباشرة من المحمولات المصوغة على وزن «**فَعَل**» و«**فَعِل**»...

ولنأخذ، للتمثيل لقواعد تكوين المحمولات، قاعدة التعدية في اللغة العربية. تُشتق طبقا لهذه القاعدة، المحمولات المصوغة على وزني «**أفْعَلَ**» و«**فَعَّل**» من المحمولات المصوغة على الوزنين الاصلِين **فعَل وفعِل**. ونصوغ قاعدة التعدية في اللغة العربية بالشكل الآتي :

(11) **قاعدة التعدية :**

دخل : α {فعَل / فعِل}ف (س 1)... (س ن)

خرج : α {أفعَل / فعَّل} ف (س 0) منف (س 1)... (س ن)

حيث إن (س 0) يرمز إلى الموضوع الاضافي الحامل للوظيفة الدلالية (المنفد).

بواسطة هذه القاعدة نستطيع مثلا ان نشتق الاطارين الحَمليَّين (13) و(14) من الاطار الحملي (12) :

(12) ش.ر.ب فعِل(س 1 : حَيّ (س 1)) منف(س 2 : سائل (س 2))متق

(13) ش.ر.ب فَعَّل (س^0) منف (س 1 : حَيّ (س 1)) (س 2 : سائل (س 2))متق

(14) ش.ر.ب أفعل (س^0) منف (س 1 : حيّ (س 1)) (س 2 : سائل (س 2))متق

تعتبر، في النحو الوظيفي، الاطر الحملية الموجودة في المعجم والاطر الحملية المشتقة عن طريق تطبيق قواعد تكوين المحمولات أطرا حملية «**نووية**» بمعنى انها لا تشتمل الا على الحدود ــ الموضوعات. ويقترح النحو الوظيفي صنفا من القواعد (قواعد توسيع الاطر الحملية) تضطلع باضافة محلات الحدود ــ اللواحق. وينتج عن تطبيق هذه القواعد ما يمكن تسميته «بالاطر الحملية الموسعة» (في مقابل الأطر الحملية النووية). وعلى هذا الأساس يعتبر الاطار الحملي (16) توسيعا للاطار الحملي (15) باضافة الحدين اللاحقين (س 3) و(س 4) :

(15) شرب ف (س 1 : حيّ (س 1)) منف (س 2 : سائل (س 2)) متف

(16) شرب ف (س 1 : حَيّ (س 1)) منف (س 2 : سائل (س 2)) متق (س 3) زم (س 4) مك

حين يتم تطبيق قواعد توسيع الأطر الحملية، تُطبَّق **قواعد ادماج الحدود** التي يتم بواسطتها ادماج الحدود في المحلات وذلك طبقا لقيود الانتقاء بالنسبة للحدود ــ الموضوعات. وينتُجُ عن تطبيق قواعد إدماج الحدود بناء البنية الحملية النهائية للجملة. وهكذا يُصبح الاطار الحملي

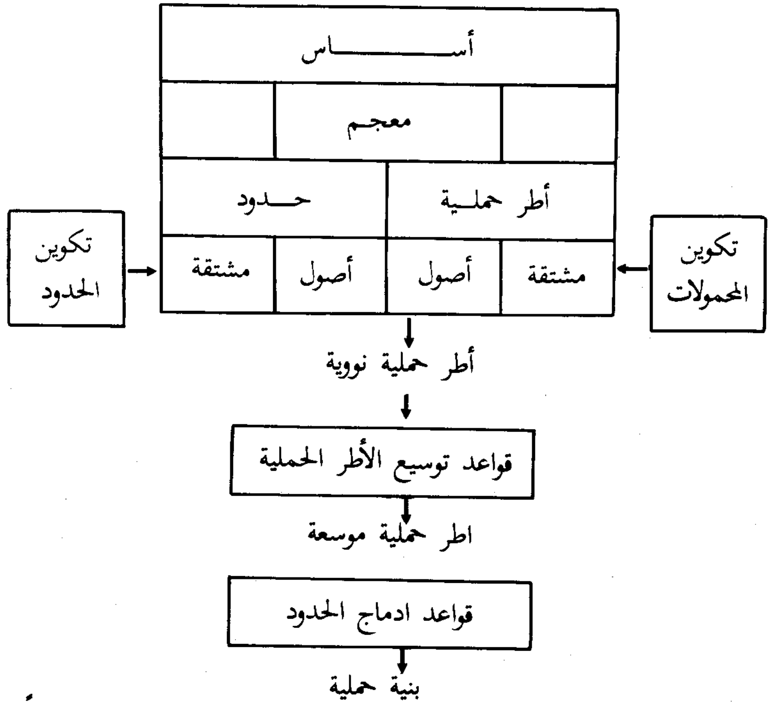
الموسع (16) البنية الحملية (17) التي تتحقق في نهاية الاشتقاق في شكل الجملة (18) :

(17) شرب ف (س 1 : زيد (س 1)) منف (س 2 : شاي (س 2)) متق

(س 3 : يوم (س 3)) زم (س 4 : مقهى : (س 4)) مك

(18) شرب زيد شاياً اليوم في المقهى.

نستخلص مما سبق أن بناء البنية الحملية للجملة يتم، حسب النحو الوظيفي، عن طريق تطبيق قواعد توسيع الاطر الحملية التي تتخذ دخلا لها الأُطر الحملية النووية الموجودة في المعجم أو المشتقة عن طريق قواعد تكوين المحمولات ثم تطبيق قواعد ادماج الحدود كما يتبين من الرسم الاتي :



يتم بناء البنية الوظيفية للجملة بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف التي تتخذ دخلًا لها البنية الحملية كما حددنا بناءها آنفا. وتُسْنِد قواعد اسناد الوظائِف الوظائِف التركيبية أولا ثم الوظائفَ التداولية ثانيا. ويبرر اسناد الوظائف التركيبية قبل اسناد الوظائف التداولية بأن ثمة وظائف تداولية تسند بالدرجة الأُولى الى مكونات حاملة لوظائف تركيبية معينة. فالوظيفة التداولية «**المحور**» ، مثلا، تسند بالدرجة الاولى الى المكون الحامل للوظيفة التركيبية «**الفاعل**» وفقا لاتجاه

عام يخضع له عدد كبير من اللغات الطبيعية. ونقترح صوغ هذا الاتجاه في شكل السلمية الآتية :

(19) **سلمية اسناد المحور :**

فاعل > { مفعول
متقبل
مستفيد
اداة
زمان
مكان
—
—
— }

يقلّص عدد الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي الى وظيفتين اثنتين : وظيفة «**الفاعل**» *(subject)* ووظيفة «**المفعول**» *(object)*. وتُعَرَّف هاتان الوظيفتان في اطار ما يسميه سيمون ديك «**بوجهة النظر**» *(Perspective)*.

توصف حسب ديك الواقعة الدال عليها محمول الجملة حسب وجهة نظر معينة. ويشكل المكونُ المسندة اليه وظيفة «**الفاعل**» «**المنظور الأول**»، في حين ان المكون المسندة اليه وظيفة «**المفعول**» يشكل «**المنظور الثاني**». ويتجلى هذا في كون «**المفعول**» يرد في معظم اللغات الطبيعية متأخرا عن «**الفاعل**» سواء كانت هذه اللغات من قبيل (ف فا مف) ام كانت من قبيل (فا ف مف) ام كانت من قبيل (فا مف ف).

ويتم اسناد الوظيفتين التركيبيتين **الفاعل** و**المفعول** وفقا لسلمية الوظائف الدلالية الآتية :

(20) **سلمية الوظائف الدلالية :**

	منف >	**متق** >	**مستق** >	**مستف** >	**أد** >	**مك** >	زم ...
فا	+	+	+	+	+	+	+
مف		+	+	+	+	+	+

يفاد من هذه السلمية أن الوظيفة التركيبية الفاعل تسند الى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ ثم الى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل ثم الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل وهكذا دواليك... كما يفاد من نفس السلمية ان الوظيفة التركيبية المفعول تُسند بالدرجة الاولى الى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل ثم الى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل وهكذا دواليك... ويُزكّي هذه السلميةَ أن الجمل التي تسند فيها وظيفة الفاعل الى غير المكون الحامل للوظيفة

الدلالية المنفذ جمل ذات مقبولية دنيا بالنسبة للجمل المسندة فيها هذه الوظيفة التركيبية الى المكون المنفذ، كما يزكيها ملاحظة ان اسناد وظيفة الفاعل الى غير المنفذ تخضع لقيود تزداد صرامة كلما تباعد موقع المكون المسندة اليه في السلمية المعنية بالأمر. ويَصدُقُ ما قلناه عن اسناد وظيفة الفاعل على اسناد وظيفة المفعول.

ولنأخذ، مثالا لقاعدة اسناد الوظائف التركيبية، البنية الحملية (17) المكرَّرة هنا للتذكير :

(17) شرب ف (س 1 : زيد (س 1)) منف

(س 2 : شاي (س 2)) متق (س 3 : يوم (س 3)) زم (س 4 : مقهى (س 4)) مك

تسند الوظيفتان التركيبيتان الفاعلُ والمفعولُ كما حددناهما آنفا الى الموضوعين (س 1) و (س 2) الحاملين للوظيفتين الدلاليتين المنفذ والمتقبل فينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفية الجزئية (21) :

(21) شرب ف (س 1 : زيد (س 1)) منف فا (س 2 : شاي (س 2)) متف مف (س 3:يوم (س 3)) زم (س 4 : مقهى (س 4)) مك

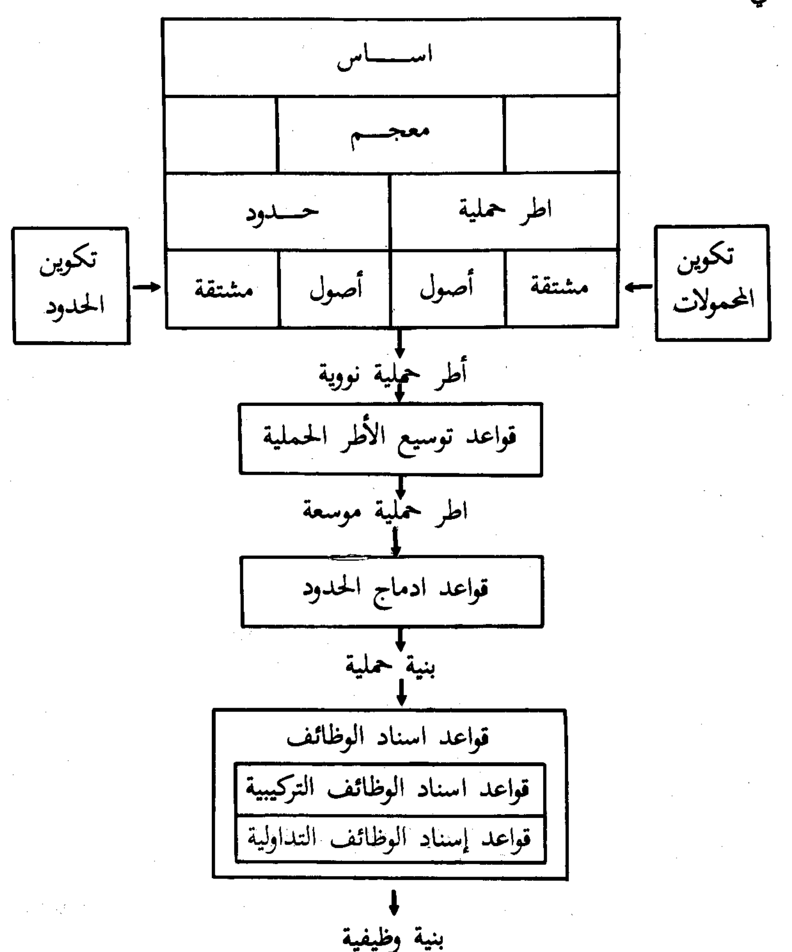
يقترح ديك بالنسبة للمستوى الوظيفي الثالث، مستوى الوظائف التداولية، أربع وظائف : **المبتدأ** *(Theme)* **والذيل** *(Tail)* **والبؤرة** *(Focus)* **والمحور** *(Topic)*. ويَعتبِر الوظيفتين الأولتين وظيفتين خارجيتين بالنسبة للحمل، ويَعتبر الوظيفتين الثانيتين وظيفتين داخليتين، بمعنى أن الوظيفتين الأُوليين تُسنَدَان إلى مكونين خارجيين عن الحمل في حين ان الوظيفتين الثانيتين تُسندان إلى مكونين يعتبران جزئين من الحمل ذاته. ونقترح، شخصيا، أن تُضاف الى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة «المنادى» التي نعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظيفي كاف لا لوصف اللغة العربية فحسْب بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة. اذا أخذنا بهذا الاقتراح تُصبح الوظائف التداولية خمس وظائف : وظيفتين داخليتين وهما البؤرة والمحور وثلاث وظائف خارجية وهي المبتدأ والذيل والمنادى. كما أننا نقترح أن يميَّز داخل وظيفة البؤرة نفسها بين «**بؤرة جديد**» *(Focus of new)* **وبؤرة مقابلة** *(Focus of contrast)* من حيث نوعية البؤرة وبين **بؤرة المكون** *(focus of constituent)* **وبؤرة الحَمْل** *(Focus of Predication)* من حيث «**مجال**» *(Scope)* التبئير.

ولنأخذ لتتميم التمثيل لبناء البنية الوظيفية البنية الوظيفية الجزئية (21). تشكل هذه البنية دخلا لاسناد قواعد الوظائف التداولية فتسند الوظيفتان التداوليتان المحور وبؤرة الجديد، باعتبار

توفر الشروط المقامية، الى الموضوعين (س 1) و (س 2) فينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفية الكاملة (22) :

(22) شرب ف (س 1 : زيد (س 1)) منف فاعح (س 2 : شاى (س 2)) متق مف بؤجد
(س 3 : يوم (س 3)) زم (س 4 : مقهى (س 4)) ملك

نستخلص مما سبق ان الانتقال من البنية الحملية الى البنية الوظيفية يتم حسب النحو الوظيفي بواسطة تطبيق قواعد اسناد الوظائف التركيبية اولا ثم اسناد الوظائف التداولية ثانيا كما يبين ذلك الرسمُ الاتي :



يتم نقل البنية الوظيفية كما حددناها انفا إلى بنية مكونية بواسطة النسق الثالث من القواعد : «**قواعد التعبير**».

وتضم قواعد التعبير مجموعات القواعد الآتية :

1 ــ قواعد إسناد «**الحالات الاعرابية**» *(case assignement rules)*،
2 ــ قواعد ادماج مخصصات الحدود (ادماج اداة التعريف مثلا).
3 ــ القواعد المتعلقة بصيغة المحمول (بناء للفاعل / بناء للمفعول، ادماج الرابط («**كان**» وما إليها) المطابقة... الى غير ذلك)).
4 ــ قواعد «**الموقعة**» *(Placement rules)* التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة.
5 ــ قواعد إسناد **النبر والتنغيم** *(accent and Intonation assignment rules)*

تُسنَد الحالاتُ الاعرابية إلى مكونات الجملة بمقتضى وظيفتها الدلالية أو وظيفتها التركيبية أو وظيفتها التداولية. وتتفاعل الوظائف الثلاث (الوظيفة الدلالية والوظيفة التركيبية والوظيفة التداولية) في تحديد الحالات الاعرابية بالشكل الاتي :

أ ــ اذا كان المكون حاملا لوظيفة دلالية فقط تسند إليه الحالة الاعرابية «**النصب**» أو الحالة الاعرابية «**الجر**» (اذا كان مسبوقا بحرف جر) بمقتضى وظيفته الدلالية نفسها.

ب ــ إذا كان المكون حاملا لوظيفة تركيبية بالاضافة إلى وظيفته الدلالية تُسند إليه الحالة الاعرابية «**الرفع**» (اذا كان فاعلا) أو الحالة الاعرابية النصب (اذا كان مفعولا) بمقتضى وظيفته التركيبية، بمعنى أن الحالة الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية «**تخفي**» *(masks)* الحالة الاعرابية التي تستوجبها الوظيفة الدلالية.

ج ــ اذا كان المكون حاملا لوظيفة تداولية فإنه لا يخلو من أن يكون :
ــ إما مكونا «**داخلياً**» (أي جزءاً من الحَمْل)
ــ وإما مكونا «**خارجيا**» (منادى أو مبتدأ أو ذيلا).

يأخذ المكون الداخلي الحامل لوظيفة تداولية (البؤرة أو المحور) حالته الاعرابية اما بمقتضى وظيفته الدلالية أو بمقتضى وظيفته التركيبية اذا كانت له وظيفة تركيبية بالاضافة إلى وظيفته الدلالية. ويأخذ المكون الخارجي (المبتدأ والذيل والمنادى) حالته الاعرابية بمقتضى وظيفته التداولية نفسها. فالمكون المبتدأ في العربية يأخذ الحالة الاعرابية الرفع كما بينا (احمد المتوكل 1983) بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها، ويأخذ المكون المنادى الحالة الاعرابية النصب بمقتضى وظيفته التداولية نفسها.

يمكن صوغ تفاعل الأنواع الثلاثة من الوظائف في تحديد الحالات الاعرابية على شكل السلمية الاتية :

(23) **سلمية تحديد الحالات الاعرابية :**

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية

ولنأخذ للتمثيل على إسناد الحالات الاعرابية البنية الوظيفية (22). تشكل هذه البنية دخلا لاسناد قواعد الحالات الاعرابية، فَتُسنَد الحالة الاعرابية الرفع الى المكون (س 1) بمقتضى وظيفته التركيبية (الفاعل) والحالة الاعرابية النصب إلى المكون (س 2) بمقتضى وظيفته التركيبية (المفعول) كما تسند الحالتان الاعرابيتان النصب والجر إلى المكونين (س 3) و (س 4) على التوالي، بمقتضى وظيفتيهما الدلاليتين الزمان والمكان. فينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفية المحددة اعرابيا (24) :

(24) شرب ف (س 1 : زيد (س 1) منف فا مح (س 2 : شاي (س 2)) منق مف بؤجد
رفع نصب
(س3 : اليوم (س3)) زم (س 4 : في المقهى (س 4)) مك
نصب جر

ونشير بصدد الحالات الاعرابية الثلاث إلى أنها حالات اعرابية «**مجردة**» تُسند إلى المكونات بمقتضى وظائفها بغض النظر عن تحققاتها السطحية بواسطة علامات إعرابية كالضمة والفتحة والكسرة الى غير ذلك.

مفاد هذا ان الاعراب اعرابان : اعراب «**مجرد**» واعراب «**سطحي**» ويمكن تبرير التمييز بين هذين النوعين من الاعراب كما يلي :

1) يمكن ان تتحقق الحالات الاعرابية المجردة سطحا كما يمكن ان لا تحقق (في اللغات غير المعربة، وفي حالات ما أسماه النحاة العرب القدماء «بالاعراب المقدر» (في الاسماء المقصورة مثلا)).

2) قد تتحقق الحالات الاعرابية المجردة سطحا بواسطة علامة اعرابية غير العلامة الاعرابية المتوقعة كما نلاحظ مثلا بالنسبة للمنادى «المبني على ما يُرفَعُ به».

يتحقق الحد (سواء كان موضوعا أم «لاحقا») على مستوى البنية المكونية على شكل مركب يشمل ثلاثة عناصر اساسية : «رأسا» و«فضلة» و«مخصصا».

وتضم مقولة «المخصص» اداتي التعريف والتنكير واسماء الاشارة والاسوار (*Quantifiers*) والعدد (مفرد / جمع).

بالنسبة لمخصص التعريف على سبيل المثال في اللغة العربية نصطلح على التأشير له في مستوى البنية الحملية للجملة بالرمز (ع) كما يتبين من (25) التي تشكل بنية حملية للجملة (26) :

(25) قدم ف (ع س 1: ضيوف (س 1)) منف

(26) قدم الضيوف

وتضطلع قواعد ادماج المخصصات بادماج اداة للتعريف «ال» على مستوى البنية المكونية للجملة طبقا لقاعدة التعريف (27) الاتية :

(27) ع ← أل

تشتمل مجموعة القواعد المتعلقة بالشكل الذي يتحقق به المحمول في مستوى البنية المكونية على القاعدة التي تحدد **صيغته** (صيغة المبنى للفاعل / صيغة المبنى للمفعول) والقاعدة التي تحدد **مطابقته** للفاعل والقواعد التي تحدد ما يندرج، في الانحاء التوليدية، تحت مقولة «**المساعد**» *(Auxilliary)*. وسنفصل الحديث عن احدى هذه القواعد الأخيرة «**قاعدة ادماج الرابط**» في الفصل المخصص لوظيفة «**المحور**» حيث سنعرض لخصائص المكون المسندة اليه هذه الوظيفة في كل من الأنماط الجملية الثلاثة : **الجمل الفعلية والجمل الاسمية و الجمل الرابطية** (الجمل ذات المحمول غير الفعلي المشتملة على «**رابط**» *(copula)* من قبيل «**كان**» وغيرها).

تترتب المكونات داخل الجملة بمقتضى العوامل الاتية :

— الوظائف التركيبية،
— الوظائف التداولية،
— حجم المكونات.

ويبدو لنا ان اشارة النحاة العرب القدماء الى إسهام الوظائف الدلالية كوظيفة الزمان والمكان وغيرهما في تحديد رتبة المكونات لا تخلو، حدسا، من ورود. إلا انه لا يمكننا الجزم بصحة هذا الفرض في الحالة الراهنة ونفترض ان المكونات تترتب داخل الأنماط الجملية الثلاثة (الجمل الفعلية والجمل الاسمية والجمل الرابطية) في اللغة العربية طبقا للبنيات الموقعية (28) و (29) و (30) :

(28) م 4، م 2، م 1 م$\emptyset$ ف فا (مف) (ص)، م 3

(29) م 4، م 2، م 1 م$\emptyset$ فا {م ص / م س / م ح / م ظ} (مف) (ص)، م 3

(30) م 4، م 2، م 1 م$\emptyset$ ط فا {م ص / م س / م ح / م ظ} (مف) (ص)، م 3

تحتل المكونات مواقعها طبقا للبنيات الموقعية الثلاث كما يلي :

ا — يحتل المواقعَ الخارجيةَ الثلاثةَ م 4 وم 2 وم 3 المكون المنادى والمكونُ المبتدأ والمكون الذيل على التوالي،

ب — ويحتلُّ الموقعَ م 1 الأدواتُ الصدور كأداتي الاستفهام (**الهمزة وهل**) **وما** النافية وإنَّ وغيرها،

ج ـ يحتل الموقع م∅ المكونُ المسندة اليه الوظيفة التداوليه المحور أو الوظيفة التداولية البؤرة (بؤرة المقابلة) أو احد اسماء الاستفهام،

د ـ يحتل الموقعين فا ومف المكونان المسندة اليهما الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التركيبية المفعول على التوالي،

هـ ـ يحتل الموقعَ ص كل مكون غير حامل لوظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية تخوله احتلال الموقع م∅،

و ـ ويحتل الموقع ط في الجمل الرابطية الرابطُ المدمجُ بمقتضى قاعدة الرابط الانفة الذكر.

ز ـ ويحتل الموقعَ المرموز اليه داخل الحاضنتين المحمولُ الوصفي أو الاسمي أو الحرفي أو الظرفي في كل من الجمل الاسمية والجمل الرابطية.

نستخلص من البنيات الموقعية الثلاث ان المواقع صنفان :

ـ مواقع «**خارجية**» تحتلها المكونات المستقلة عن حمل الجملة وهي المواقع م 4 وم 2 وم 3،

ـ ومواقع «**داخلية**» تحتلها المكونات التي تشكل اجزاء من حمل الجملة (المكونات الموضوعات والمكونات اللواحق) بمقتضى وظيفتها التركيبية أو وظيفتها التداولية. وسنحدد «**قواعد الموقعة**» التي تترتب المكونات بمقتضاها في الأنماط الجملية الثلاثة في اللغة العربية في مختلف فصول هذا البحث، كما اننا سنقدم تبريرات لافتراض كل من البنيات الموقعية (28) و(29) و(30).

ملحوظة :

نذكر ان القواعد التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة طبقا للبنيات الموقعية السابقة، قواعد غير تحويلية اذ انها تطبق على بنيات حملية من مميزاتها انها بنيات لا ترتيب فيها. ولنأخذ، توضيحا لهذا، الجملة (31) :

(31) زيداً قابل خالد

تشتق هذه الجملة، في منظور النماذج التوليدية ذات الطابع التحويلي عن طريق قاعدة نقل (قاعدة تحويل «**التصدير**») من **البنية المرتبة** (32) :

(32) قابل خالد زيداً

اما في النحو الوظيفي فانها تُشتق عن طريق تطبيق قاعدتي موقعة اثنتين : قاعدة الموقعة في فا (بالنسبة للمكون **خالد**) وقاعدة الموقعة في م∅ (بالنسبة للمكون **زيد** الحامل للوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة») من البنية الوظيفية **غير المرتبة** (33) :

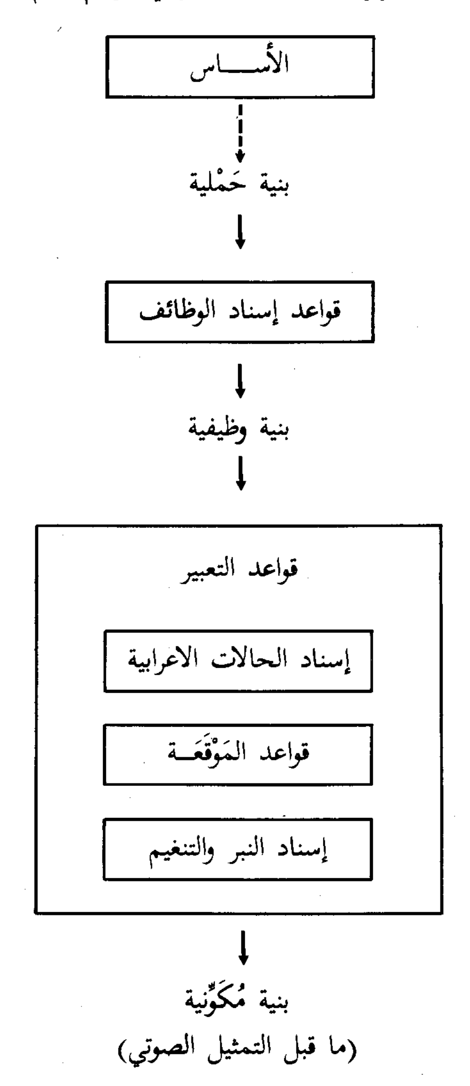
(33) مض قابل ف (س 1 : خالد (س 1)) منف فامح (س 2 : زيد (س 2)) متق مف بؤمقا

بعبارة اخرى، لاتنقل قاعدة الموقعة في م∅ مكونا محتلا لموقع معين في البنية الدخل إلى صدر الجملة بل تموقعه **بدءاً** في هذا الموقع.

يعتبر النحو الوظيفي، اذن، البنيتين (31) و(32) بنيتين أصليتين في حين أن النحو التوليدي التحويلي يعتبر أولاهما مشتقة تحويليا من الثانية.

تشكل البنية الناتجة عن تطبيق قواعد الموقعة دخلا لقواعد اسناد النبر والتنغيم التي لن نفصلها هنا، وتشكل البنية المكونية النهائية دخلا لقواعد التأويل الصوتي.

نستخلص مما سبق ان الجملة تشتق حسب النحو الوظيفي، عن طريق بناء بنيات ثلاث : بنية حملية ثم بنية وظيفية ثم بنية مكونية بواسطة تطبيق مجموعات ثلاث من القواعد : قواعد الاساس وقواعد اسناد الوظائف وقواعد التعبير كما يظهر في الرسم العام الآتي لبنية النحو



الجزء الأول

○ ○

من قضايا الرتبة
في اللغة العربية



الفصل الأول

الفاعل في اللغة العربية

كان موضوع إحدى الموائد المستديرة في اللقاء اللساني السميائي الذي انعقد بكلية الاداب بالرباط سنة 1981 اشكال(*) العلاقة بين البنية الحملية («بنية الادوار الدلالية») والبنية التركيبية ـــ الصرفية في النماذج اللغوية.

ويتلخص الإشكال في السؤال الاتي :

هل يتم الربط بين البنيتين بكيفية مباشرة أم هل يتم عبر بنية ثالثة، بنية الوظائف أو العلاقات النحوية (الفاعل، المفعول ...) ؟

يُعتَبَر النحو الوظيفي (Functional Grammar) الذي اقترحه في السنوات الأخيرة سيمون ديك ومدرسيوه أحد النماذج اللغوية التي تفترض أن الربط بين البنية الحملية والبنية التركيبية – الصرفية يتم عبر بنية وظيفية مستقلة يُمثَّل فيها لنوعين من الوظائف : الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) والوظائف التداولية : (Pragmatic Functions) كوظيفة المحور (Topic) ووظيفة البؤرة (Focus).

وسنحاول في هذا البحث، تمحيصاً للفرضية المتبناة في النحو الوظيفي، أن نرصد دور الوظيفة الفاعل في تحديد أهم الخصائص الدلالية والتركيبية ـــ الصرفية للمكون الذي تُسنَد إليه هذه الوظيفة في اللغة العربية. وسنتناول هذه الخصائص حسب الترتيب الاتي : اسناد وظيفة الفاعل وسلمية الأدوار الدلالية، الفاعل ـــ المحور، اعراب المكون الفاعل، موقع المكون الفاعل في الجمل الفعلية والجمل الاسمية والجمل الرابطية.

(*) راجع للمزيد من التفاصيل حول هذا الاشكال التقرير الذي قدم به الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري للمائدة المستديرة التي نوقش خلالها اشكال الوظائف في النماذج اللغوية : البحث اللساني والسميائي. منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط. 1984. ص 259 ـــ 263.

1 ـــ معالم الاطار النظري

نعتمد في هذا البحث، إطارا نظريا، النحو الوظيفي الذي يقترحه سيمون ديك (1983، 1980، Dik 1978) والذي يمكن تلخيص مبادئه المنهجية وتنظيم النحو فيه كما يلي :

أ ـــ المبادىء المنهجية :

1 ـــ وظيفة اللغات الطبيعية هي وظيفة التواصل[1]

2 ـــ تتعالق وظيفة اللغات الطبيعية وبنيتها بحيث تحدد الأولى خصائص الثانية (جزئيا على الأقل).

3 ـــ تستهدف اللسانيات وصف «القدرة التواصلية» (comunicative competence) للمتكلم ـــ المستمع.

4 ـــ يُدرَس التركيب والدلالة في إطار التداول (Pragmatics)

5 ـــ يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيق كفايات ثلاث :

أ ـــ الكفاية النمطية (Typological Adequacy)

ب ـــ الكفاية النفسية (Psychological Adequacy)

ج ـــ الكفاية التداولية (2) (Pragmatic **Adequacy**)

---

(1) يمكن أن نميز، داخل النظريات اللغوية المعاصرة، بين تيارين نظريين اثنين :

أ ـــ تيار يشمل النظريات اللغوية التي تعتبر أن اللغات الطبيعية أنساق مجردة يمكن دراسة بنياتها بمعزل عن وظيفتها في التواصل داخل المجتمعات. من هذه المجموعة من النظريات ما أفرزته النظرية التوليدية التحويلية من نماذج لغوية.

ب ـــ تيار يشمل النظريات اللغوية التي تذهب إلى أن بنيات اللغات الطبيعية مرتبطة بوظيفتها الأساسية : وظيفة التواصل.

ويدخل في هذه الزمرة من النظريات جميع النظريات التي تأخذ، في وصفها اللغات الطبيعية، بعين الاعتبار، البعد التداولي كالنظرية «النسقية» (Systemics) والنظرية الوظيفية الامريكية (Functionalism) ونظرية «النحو الوظيفي» (Functional Grammar) التي نبحث في اطارها.

(2) يعتبر ديك أن النظرية اللسانية **الكافية نمطيا** هي النظرية «التي تستطيع في نفس الوقت أن تضع انحاء للغات تختلف نمطيا وأن تصف ما يؤالف وما يخالف بين هذه اللغات المختلفة» (ديك 1978 : ص8)

ويعتبر أن النحو **الكافي نفسيا** هو النحو الذي لا يتنافى والفرضيات النفسية حول عمليتي انتاج وفهم الخطاب اللغوي (ديك 1978 ص 7) انظر للمزيد من التفصيل حول «مفهوم الواقعية النفسية» في الدرس اللساني المعاصر مجموعة المقالات :

= M. Halle et al (eds) : Linguistic Theory and Psychological Reality. M I T Press. 1978

ب ــ تنظيم النحو :

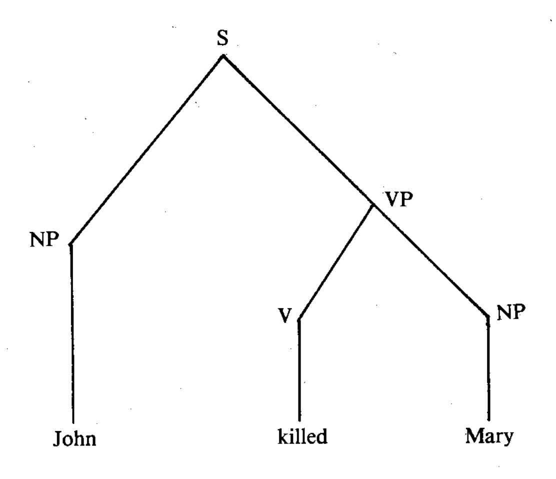
قبل أن نعرض لبنية النحو في نظرية النحو الوظيفي نشير إلى ثلاثة مبادىء تحكم هذه البنية :

ــ **المبدأ الأول** : تُعتبَر الأدوار الدلالية (المنفذ، المتقبل، المستقبل، الاداة)، والوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول) والوظائف التداولية (البؤرة، المحور...) مفاهيم أولى **(Primitives)** أي غير مشتقة من بنيات مركبية معينة [3].

ويؤالف النحو الوظيفي، من حيث هذا المبدأ، النحوَ العلاقي (Relational Grammar) والنحو المعجمي ــ الوظيفي (Lexical-Functional Grammar).

= أما النحو **الكافي تداوليا** فهو النحو الذي «يصف خصائص العبارات اللغوية الواردة بالنسبة لمقامات استعمال هذه العبارات» (ديك 1978 ص 6).

(3) تُعتبَر الوظائف النحوية (Grammatical Functions) في النماذج اللغوية التي اقترحها تشومسكي علاقات مشتقة من البنية الشجرية الممثل فيها للجملة. فالفاعل هو المركب الاسمي الذي تعلوه مباشرة S (رمز مقولة الجملة) والمفعول هو المركب الاسمي الذي يعلوه مباشرة VP (رمز مقولة المركب الفعلي) كما يتبين من البنية الشجرية للجملة John killed Mary.



وقد تبين (من خلال الدراسات التي قيم بها في إطار النحو العلاقي (Relational Grammar) خاصة) أن ثمة ظواهر نحوية لا يتم وصفها وصفا كافيا الا اذا اعتُبِرت الوظائف (أو العلائق) النحوية مفاهيم أولى.

ويمتاز النحو الوظيفي بأنه يعمم أولوية العلائق بالنسبة للأدوار الدلالية والوظائف التداولية (بالاضافة إلى الوظائف التركيبية).

ـــ **المبدأ الثاني** : يُمَيِّز النحو الوظيفي بين الأدوار الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية. ورغم التعالق بين أنواع الوظائف الثلاثة فإنه يُمثِّل لها في مستويات تمثيلية متمايزة.

ـــ **المبدأ الثالث** : يُقصي النحو الوظيفي من قواعده، استجابةً لقيد «الكفاية النفسية»، القواعد ذات الطابع التحويلي [(4)] (كقاعدة النقل وقاعدة الحذف وغيرهما).

يتم اشتقاق الجملة، حسب النحو الوظيفي، عن طريق «بناء» بنيات ثلاث : بنية حملية (Predicative Structure) وبنية وظيفية (Functional Structure) وبنية مكونية (constituent Structure).

وتضطلع ببناء هذه البنيات ثلاثة أنساق من القواعد : «الأساس» (Fund) وقواعد إسناد الوظائف (Functions Assignement Rules) وقواعد التعبير (Expression Rules).

1 ـــ يشتمل «الأساس» على مجموعتين من القواعد : المعجم (lexicon) وقواعد تكوين المحمولات والحدود (Predicates and Terms Formation Rules) وتضطلع المجموعة

---

(4) البنية الأولى (البنية مصدر الاشتقاق) في النحو الوظيفي بنية غير مرتبة بخلاف ما يسمى في الانحاء التوليدية ذات الطابع التحويلي بـ «البنية العميقة» (Deep Structure). ولتوضيح الفرق في اشتقاق الجمل بين هذين الصنفين من الأنحاء نأخذ كمثال الجملة الاتية :

زيداً قابل عمرو

تُشتق هذه الجملة حسب النحو التوليدي التحويلي («النظرية المعيار الموسعة») من البنية العميقة :

قابل زيد عمرا

عن طريق تطبيق قاعدة نقل وهي قاعدة «التصدير» (Topicalisation) التي يُنقل بمقتضاها المكون (زيدا) من داخل الجملة إلى صدرها تاركا في الموقع المنقول منه «أثراً» (Trace) غير متحقق صوتيا كما يتبين من التمثيل الاتي :

[زيداً $_{(1)}$ [قابل عمرو (ث) $_{(1)}$]
ج̿ ج̄

اما في النحو الوظيفي فان الجملة (زيدا قابل عمرو) تنتج عن تطبيق «قواعد المَوْقعة (Placement rules) التي تتخذ دَخْلًا لها البنية الوظيفية غير المرتبة الاتية :

مض قابل ف (س ^{1} عمرو (س ^{1})) منف فا مح (س ^{2} : زيد (س ^{2})) متق مف بؤمقا
(مف = نصب، فا مح = رفع)

حيث يتموقع (س ^{1}) بعد الفعل بحكم وظيفته التركيبية (الفاعل) ويتموقع (س ^{2}) في صدر الحمل أي الموقع م $^{\phi}$ بمقتضى وظيفته التداولية (بؤرة مقابلة). مُفاد هذا أن المكون المبأر (زيداً) لا يُنقل إلى صدر الحمل بل يتصدر الحمل بدءاً.

الأولى بإعطاء المحمولات والحدود الأصول [5] في حين أن المجموعة الثانية تتكفل بإعطاء المحمولات والحدود المشتقة [6]. ويُمثَّل للمحمولات سواء كانت أصولا أم كانت مشتقة في شكل أطر حملية (Predicate Frames) كما يتبين من الاطار الحملي (1) لفعل شرب :

(1) شرب ف (س^1 : حي. (س^1)) منف (س^2 : مشروب (س^2)) متق

ويحدِّدُ الاطارُ الحملي المحمولَ ومقولتَه التركيبية (فعل، صفة، اسم...) وموضوعاتِه (arguments) كما يحدد قيود الانتقاء (selection restrictions) التي يشترطها المحمول في موضوعاته والأدوار الدلالية التي تأخذها هذه الموضوعات.

ويوسَّع الاطَارُ الحملي بإضافة الحدود اللواحق (satellites) كالحد ــ الزمان والحد ــ المكان والحد ــ الاداة وغيرها. ويُنتَقل من الاطار الحملي «النووي» إلى الاطار الحملي «الموسع» عن طريق تطبيق «قواعد توسيع الأطر الحملية».

وينتقل من الاطار الحملي (النَّووي أو الموسع) إلى البنية الحملية التامة التحديد بتطبيق «قواعد ادماج الحدود» (Terms Insertion Rules). فالبنية الحملية للجملة (2) مثلا هي البنية (3) :

(2) شرب زيد شايا في المقهى

(3) مض شرب ف (س^1 : زيد (س^1)) منف (س^2 : شاي (س^2)) متق
(س^3 : مقهى (س^3)) مك

2 ــ تُشَكِّلُ البنية الحملية دَخْلًا لقواعد اسناد الوظائف التي يتم بواسطتها الانتقال من

---

(5) نفترض أن المحمولات الاصول، في اللغة العربية، هي المحمولات الفعلية الواردة على الأوزان الثلاثة : «فَعِلَ» (بكسر العين) و «فَعَلَ» (بفتح العين) و «فَعُلَ» (بضم العين). أما المحمولات الاخرى (سواء أكانت أفعالًا أم كانت أسماء أم كانت صفات) فانها تُشتَق من المحمولات الأُصول المصوغة على الأوزان الثلاثة.

(6) من قواعد تكوين المحمولات قاعدة التعدية التي يمكن صوغها بالنسبة للغة العربية بالشكل الاتي :

قاعدة التعدية :

دَخْل :

(input) α {فَعِلَ / فَعَلَ} (س^1) ... (س^ن)

خرج :

(output) α {أَفْعَلَ / فَعَّلَ} (س^0) منف (س^1) ... (س^ن)

حيث يشير الرمز α إلى جذر المحمول و (س^0) إلى الموضوع المضاف.

البنية الحملية إلى البنية الوظيفية. وتُسنَد الوظائف [7] إلى حدود الحمل في مرحلتين اثنتين : اسناد الوظائف التركيبية ثم اسناد الوظائف التداولية (حسب شروط مقامية معينة [8] بالنسبة لاسناد الصنف الثاني من الوظائف).

على هذا تكون البنية الوظيفية للجملة (2) هي البنية (4) الاتية :

(4) مض شرب ف (س^1 : زيد (س^1)) منف فامح (س^2 : شاي (س^2)) متق مف بؤجد (س^3 : مقهى (س^3)) ملك

حيث أُسنِدت الوظيفتان التركيبيّتان الفاعل والمفعول والوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة إلى الموضوعين (س^1) و (س^2) على التوالي.

---

(7) الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي وظيفتان اثنتان (سيتم تعريفهما فيما بعد) : الوظيفة الفاعل (subject) والوظيفة المفعول (object).

أما الوظائف التداولية (Pragmatic Functions)، في هذا النحو، فهي أربعة : وظيفتان «خارجيتان» (مسندتان إلى مكونين لا ينتميان إلى الحمل) ووظيفتان «داخليتان» (تسندان إلى حدود الحمل). الوظيفتان الخارجيتان هما المبتدأ (Theme) والذيل (Tail) والوظيفتان الدأخليتان هما المحور (Topic) والبؤرة (Focus)

وقد اقترحنا، بالنسبة للوظائف التداولية :

ـــ أن تضاف إلى الوظيفتين الخارجيتين وظيفة ثالثة : وظيفة «المنادى» (vocative)

ـــ وأن يُميَّز، فيما يتعلق بوظيفة البؤرة بين «بؤرة الجديد» (بؤجد) وبؤرة المقابلة (بؤمقا) من جهة، وبين بؤرة المكون وبؤرة الحمل من جهة أخرى.

وتختلف «بؤرة الجديد» عن «بؤرة المقابلة» بأن الأولى تُسنَد إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (أو المتكلم، في حالة الاستفهام) بيد أن الثانية تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المخاطب في ورودها أو يُنكِره، كما يتبين من الزوجين الجُمليّين الاتيين :

1) أ ـــ **من** قابلتَ ؟
ب ـــ قابلت **زيدا**

2) أ ـــ عاد زيد اليَوم
ب ـــ **البارحة** عاد زيد (لا اليوم)

تُسند كل من البؤرتين إما إلى مكون من مكونات الحمل كما رأينا أو إلى الحمل برمته كما في الجمل الاتية :

[ألف زيد كتابا] بؤجد
إن [عمرا لغوي] بؤمقا

(8) انظر، بالنسبة للشروط المقامية التي تضبط اسناد البؤرة مثلا، كتابنا : «الوظائف التداولية في اللغة العربية» (الفصل الأول من الجزء الأول).

3 ـــ تتفرع قواعد التعبير إلى مجموعات ثلاث [9] من القواعد : قواعد اسناد الحالات الاعرابية (Case Assignment Rules)، وقواعد الموقعة (Placement Rules) وقواعد اسناد النبر والتنغيم (Accent and Intonation Assignment Rules).

تُسنَد الحالات الاعرابية «المجردة» [10] بمقتضى الوظائف (الدلالية أو التركيبية أو التداولية) ـــ حسب سلمية محددة ـــ التي تحملها المكونات في مستوى البنية الوظيفية للجملة. على هذا تكون البنية الوظيفية المحددة اعرابيا للجملة (5) هي البنية (6) :

(5) شرب زيد شايا

(6) مض شرب ف (س^1 : زيد (س^1)) منف فا مح (س^2 : شاي (س^2)) متق مف بؤجد

(فا: رفع، مف: نصب)

بَعْدَ إسناد الحالات الاعرابية، تطبق قواعد الموقعة التي تترتب بمقتضاها المكونات داخل الجملة. ونفترض أن البنية الموقعية الواردة بالنسبة للجملة الفعلية في اللغة العربية هي البنية :(7)

(7) م^4، م^2، م^1 م ϕ ف فا (مف) (ص)، م^3

التي تشتمل على ثلاثة مواقع خارجية (بالنسبة للحمل) وهي المواقع م^4 وم^2 وم^3 التي يحتلها، على التوالي، المكون المنادى والمكون المبتدأ والمكون الذيل، ومواقع داخلية تحتلها المكونات التي تعتبر أجزاءً من الحمل ذاته بمقتضى وظائفها التركيبية أو وظائفها التداولية. فالموقع م^1 مُخَصَّصٌ للأدوات الصدور كاداتي الاستفهام و«إن» و«ما» النافية وغيرها، والموقع م ϕ يحتله المكون المبأر أو المكون المحور أو اسم من أسماء الاستفهام في حين أن المواقع ف وفا ومف يحتلها، على التوالي، الفعل والمكون الفاعل والمكون المفعول. اما الموقع (ص) فانه يُخَصَّص لموقعة أي مكون لا يحمل وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية تخوله احتلال موقع خاص. وبعد اسناد النبر والتنغيم تصبح البنية المكونية التي بُنِيت عن طريق تطبيق قواعد التعبير هذه دخلا للقواعد الصوتية.

ونقترح توضيح المستويات التمثيلية ودور أنساق القواعد الثلاثة بالرسم الاتي :

---

(9) من قواعد التعبير الأخرى :

ـــ قواعد صياغة المحمول (بناؤه للفاعل أو للمفعول، مطابقته للفاعل...).

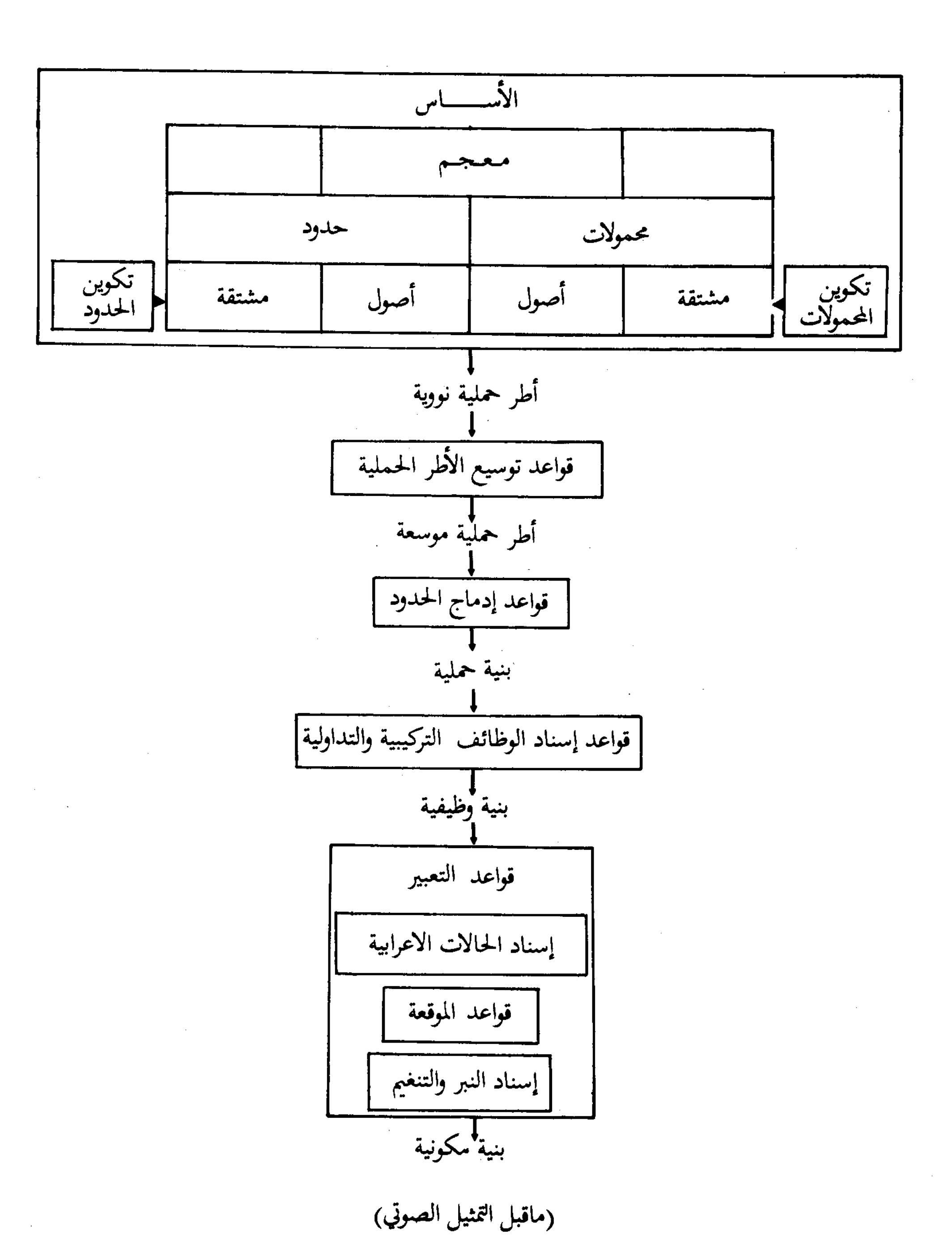
ـــ قاعدة ادماج الرابط (Copula-Support Rule)

ـــ قواعد ادماج عامل الحمل (Predication Operator)
وعوامل الحدود (Terms Operators)

ـــ قواعد ادماج حروف الجر...

للمزيد من التفاصيل، انظر ديك (1978 و 1980)

(10) نميز بين الحالات الاعرابية «المجردة» (الرفع، النصب) والعلامات الاعرابية (الفتحة، الضمة...) التي تُعتبر تحقيقا صوتيا لها.



(ماقبل التمثيل الصوتي)

2 ـــ الادوار الدلالية وسلميتها :

أ ـــ الوقائع :

يدل محمول الحمل على «واقعة» (state of Affairs)، والوقائع في رأي ديك أربعة أصناف : «أعمال» (Actions) و«أحداث» (Processes) و«أوضاع» (Positions) و«حالات» (states). وهذه امثلة للمحمولات الدّالة على أصناف الوقائع الأربعة :

(8) صفع خالد زيدا (عمل)
(9) أسقطت الريح الأشجار (حدث)
(10) وقف خالد بالباب (وضع)
(11) خالد فَرِحٌ (حالة)

ويلعب كل حد من حدود الحَمْل دوراً في الواقعة الدال عليها المحمول فيكون «منفّذا» (Agent) أو «متقبلا» (Goal) أو مستقبلا (Recipient) أو «مستفيدا» (Beneficiary) أو «أداة» (Instrumental) أو «زمانا» (Temporal) أو «مكانا» (Locative) ... ويسند إليه، بالتالي، دور دلالي (أو «وظيفة دلالية» على حد تعبير ديك) في مستوى الاطار الحملي كما يتبين من الاطار الحملي (12) للجملة (5) المكررة هنا للتذكير :

(5) شرب زيد شايا.
(12) شرب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : مشروب (س^2)) متق

حيث أُسنِد الدوران الدلاليان «المنفذ» و«المتقبل» للموضوعين (س^1) و (س^2) على التوالي.

ونشير، هنا، إلى أن الأدوار الدلالية تحدَّد، حسب النحو الوظيفي، في مستوى الاطار الحملي ذاته الذي يعطيه المعجم (اذا كان المحمول محمولاً أصلا) أو قواعد تكوين المحمولات (اذا كان المحمول محمولا مشتقا) بخلاف الوظائف التركيبية والوظائف التداولية التي تُسنَد في مرحلة لاحقة كما بينا في الفقرة السابقة.

ب ـــ الحدود الموضوعات/الحدود اللواحق :

تنقسم حدود المحمول إلى قسمين : «حدود ـــ موضوعات» (arguments) و«حدود ـــ لواحق» (satellites).

تعتبر «حدودا ـــ موضوعات» الحدود التي تلعب دورا «أساسيا» أو «مركزيا» بالنسبة للواقعة التي يَدل عليها المحمول أو، بعبارة أخرى، الحدود التي يقتضيها تعريف الواقعة ذاته.

أما الحدود ـــ اللواحق فهي الحدود التي تلعب دورا في تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة

كالحد المخصص للمكان والحد المخصص للزمان والحد المخصص للاداة وغير ذلك.

على أساس هذا التمييز، يعتبر الحدان (س^1) و (س^2) في البنية الحملية (3) المكررة هنا للتذكير، حدين موضوعين بوصفهما حاملين للدورين الدلاليين المنفذ والمتقبل اللذين تستلزمهما واقعة «الشرب» بيد أن الحد (س^3) يُعتبَر حداً لاحقا لكونه يحمل دورا دلالياً يخصص الظرفَ المكاني للواقعة :

(3) مض شرب ف (س^1 : زيد (س^1)) منف (س^2 : شاي (س^2)) (س^3 : مقهى (س^3)) مك

ثمة معياران يمكن استعمالهما لروز الفرق بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق وهما معيار الخضوع لقيود الانتقاء ومعيار الحذف :

1 ـــ يفرض المحمول قيود انتقاء (أو «قيود توارد») بالنسبة لمحلات الحدود التي تساوقه في نفس الحمل. ولا يخضع لهذه القيود الا الحدود الموضوعات كما يتبين من الاطار الحملي (13) :

(13) شرب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : سائل (س^2)) متق (س^3) مك

حيث يفرض المحمول «شرب» قيدي (حي) و(سائل) بالنسبة للحدين الموضوعين (س^1) و(س^2) ولا يفرض أي قيد بالنسبة للحد اللاحق (س^3).

2 ـــ يمكن حذف الحدود اللواحق دون أن يُخِلَّ هذا الحذف بسلامة الجملة في حين أنه لا يمكن حذف أحد الحدود الموضوعات كما يتبين من المقارنة بين الجمل (14) و (15) و (16) :

(14) شرب زيد شايا
(15) * شرب زيد
(16) * شرب شاياً [11]

المحذوف فيها الحد اللاحق الزمان والحد الموضوع المتقبل والحد الموضوع المنفذ على التوالي.

نشير في ختام الحديث عن التمييز بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق إلى أنه بالنسبة للنحو الوظيفي (بخلاف أنحاء أخرى) لا تلعب الوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول الأول، المفعول الثاني) أيَّ دور في هذا التمييز.

فتحديد موضوعات المحمول في مقابل اللواحق يتم، في النحو الوظيفي، على أساس الأدوار الدلالية لا على أساس الوظائف التركيبية.

---

(11) تعتبر الجملة (16) لاحنة في إحدى قراءاتها أي اذا لم ترد جوابا للجملة : ماذا شرب زيد ؟

ج ــ سُلَّمِيَّةُ الأدوار الدلالية :

أشرنا، في الفقرة السابقة، إلى أن حدود الحمل تتفاوت من حيث أهميتها أو «مركزيتها» بالنسبة للمحمول فميزنا بين حدود «ضرورية» أسميناها «حدودا ــ موضوعات» وحدود «اختيارية» أسميناها «حدودا ــ لواحق».

وقد لوحظ أن ثمة تفاوتاً من حيث الأهمية أو «المركزية» بالنسبة للمحمول بين الحدود الموضوعات نفسها. فالحد الحامل لدور «المنفذ» أهم بالنسبة للمحمول من الحد الحامل لدور «المتقبل» الذي يفوق أهمية الحد الحامل لدور «المستقبِل».

بناء على هذا الفرق من حيث الأهمية بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق من جهة وبين الحدود الموضوعات نفسها من جهة أخرى، يقترح سيمون ديك سُلَّمِيَّة الأدوار الدلالية التقريبية الاتية (ديك 1978 ص 70) :

(17) سلمية الأدوار الدلالية :

منف > متق > مستق > مستف > أد > ملك > زم

ويرى ديك أنه بالامكان اعتبار سلمية الأدوار الدلالية (17) كلية أي عاكسة للتفاوت القائم من حيث الأهمية بين الأدوار الدلالية بالنسبة للغات الطبيعية جميعها.

كما يذهب إلى أن اسناد الوظيفتين التركيبيتين إلى حدود الحمل يتم وفقا لهذه السلمية نفسها. الا أننا سنبين، في الفقرة الاتية، أن السلمية (17) وسلمية اسناد الوظيفتين التركيبيتين سُلَّمِيَّتَان متمايزتان.

3 ــ اسناد الوظيفة الفاعل :

أ ــ تعريف الفاعل :

تُقَدَّم «الواقعة» الدال عليها محمول الحمل حسب «وجهة نظر» (Perspective) معينة. فالجملتان (18) و (19)، مثلا، اللتان تعبران عن نفس الواقعة تتمايزان من حيث وجهة النظر المنطلق منها في تقديم الواقعة. ففي الجملة (18) تُقدَّم الواقعة من منظور «زيد» بيد أنها في الجملة (19) تقدم من منظور «هند» :

(18) صَفَع زيد هنداً
(19)صُفِعت هندٌ

ويقترح سيمون ديك تقسيم المنظورات المنطلق منها في تقديم الواقعة إلى منظورين : «منظور رئيسي» و«منظور ثانوي». وبناءاً على هذا التقسيم، يقترح أن تُعرَّفَ الوظيفة الفاعل

بأنّها الوظيفة المسندة إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة وأن تعرف الوظيفة المفعول بأنّها الوظيفة المسندة إلى الحد الذي يشكّل «المنظور الثانوي». ففي الجملة (18)، مثلا، أسندت وظيفة الفاعل إلى «زيد» بوصفه المنظور الرئيسي للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة وأسندت وظيفة المفعول إلى «هند» باعتبار هذا الحد منظورا ثانويا في تقديم الواقعة نفسها كما يتبين من البنية الوظيفية الجزئية (20) :

(20) مض صفع ف (س^{1} : زيد (س^{1})) منف فا (س^{2}: هند (س^{2})) متق مف

ويَسْتَدِلُّ ديك على ورود تعريفيه للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، انطلاقا من مفهوم «وجهة النظر»، بِكَوْنِ المكون الحامل لوظيفة الفاعلِ يسبِق رُتبةً المكونَ الحامل لوظيفة المفعول في غالب الأحوال كما يتبين من البنيات الرُّتبية : فعل فاعل مفعول، فاعل فعل مفعول، فاعل مفعول فعل [12]...

ب ــ هل وظيفة الفاعل واردة بالنسبة لوصف اللغة العربية ؟

1 ــ من بين الفروق التي تمايز، حسب النحو الوظيفي، بين الأدوار الدلالية (كالمنفذ والمتقبل والمستقبِل...) والوظائف التداولية (كالبؤرة والمحور...) من جهة والوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) من جهة أخرى، أن الأولى، بخلاف الثانية، مفاهيم كلية (أي واردة بالنسبة لوصف اللغات الطبيعية جميعها).

وقد قيم، في إطار النحو الوظيفي نفسه، بدراسات توحي نتائجها بأن ثمة عدداً من اللغات [13] الطبيعية لا يستلزم وصفُها استعمالَ وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول أو استعمال الوظيفتين معا. وتمتاز اللغات التي يستغنى في وصفها عن استعمال وظيفة الفاعل، مثلًا، بخاصيتين متلازمتين :

---

(12) هناك لغات تترتب المكونات فيها طبقا للبنية الرتبية : فعل مفعول فاعل التي لا تتلاءم وفرضية ديك القائلة بان المكون المفعول يرد متأخرا عن المكون الفاعل، طبقا لتعريفي هذين المكونين. ويُفَسِّر ديك وجود هذا النمط من البنيات الرتبية بأنها ناتجة عن «تحجر» (Grammaticalisation) البنية : [فعل ــ لاصقة (فاعل)]، ذيل (انظر ديك 1980).

الا أن هذا التحليل لا يتمشى ومعطيات اللغة العربية التي يمكن أن يقدم فيها المفعول على الفاعل دون أن يتسنى اعتبار هذا الاخير ذيلا :

قابل هندا زيد هذا الصباح.

ونحن الان بصدد بحث نحاول فيه تقديم وصف ملائم لهذه الظاهرة في اللغة العربية. (انظر الفصل الموالي من هذا الكتاب).

(13) راجع ديك (1980، الفصلان 6، 7) حيث يسوق امثلة للغات التي يُستَغنى في وصفها عن الوظيفة الفاعل.

(أ) أولاهما أنه لا يمكن أن تُسنَد وظيفة الفاعل، في هذه اللغات،الا إلى الحد الحامل للدور الدلالي «المنفذ»، دون غيره من الحدود الحاملة لأدوار دلالية أخرى،

(ب) وثانيتهما أن الجُمل «المبنية للمفعول» منعدمة في هذه اللغات أو ذات انتاجية جد محدودة.

ولوحظ أنه يمكن، بالنسبة لهذه المجموعة من اللغات، إرجاع الخصائص البنيوية (كالاعراب والمطابقة والموقع) التي تعلَّل في اللغات الطبيعية الأخرى انطلاقا من وظيفة الفاعل إلى الدور الدلالي «المنفذ» والوظيفية التداولية «المحور».

2 ــ اذا اتخذنا الخاصيتين (أ) و (ب) معياراً لمعرفة ما اذا كان وصف لغة من اللغات الطبيعية يستلزم مفهوم وظيفة الفاعل فإنه يمكن الجزم بأن هذا المفهوم وارد في وصف اللغة العربية. ففي هذه اللغة، يمكن أن تُسنَد وظيفة الفاعل إلى الحد الحامل للدور الدلالي، «المنفذ» كما يمكن أن تُسْنَد إلى حدود تحمل أدوارا دلالية أخرى، مما يبرر وجود الجمل «المبنية للمفعول» بجانب الجمل «المبنية للفاعل» كما يتبين من الجمل (21) و(22) و(23) :

(21) أعطى زيد عمراً الكتاب
(22) أعطِي عمرو الكتابَ
(23) أُعطِيَ الكتابُ عمراً

التي تعتبر تحقيقات للبنيات الوظيفية الجزئية (24) و(25) و(26) على التوالي.

(24) مض أعطى ف (س^1 : زيد (س^1)) منف فا (س^2 : عمر (س^2)) مستق مف (س^3 : كتاب (س3)) متق

(25) مض أعطى ف (س^1 : عمر (س^1)) مستق فا (س^2 : كتاب (س^2)) متق مف

(26) مض أعطى ف (س^1 : كتاب (س^1)) متق فا (س^2 : عمر (س^2)) مستق مف

حيث أسندت وظيفة الفاعل إلى الحدود الحاملة للأدوار الدلالية المنفذ والمستقبل والمتقبل على التوالي.

نستنتج من هذه الأمثلة أن الوظيفة الفاعل واردة بالنسبة لوصف اللغة العربية وأن هذه الوظيفة تعلل الخصائص البنيوية (كالاعراب والمطابقة والرتبة) التي تميز المكون المسندة إليه في مستوى البنية المكونية كما سنرى في الفقرة الأخيرة من هذا البحث.

(ب) اسناد الوظيفة الفاعل وسلمية الأدوار الدلالية

1 ـــ أشرنا إلى أن ديك يقترح سلمية للادوار الدلالية، تتفاوت هذه الأدوار فيها حسب أهميتها أو «مركزيتها» بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول.

ونعيد هنا سوق هذه السلمية للتذكير :

(17) منف > متق > مستق > مستف > أد > ملك > زم

ويذهب ديك إلى أن اسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول يتم بمقتضى هذه السلمية [14].

فالوظيفة الفاعل تُسنَد بالدرجة الأُولى إلى الحد الحامل لدور المنفذ ثم إلى الحد الحامل لدور المتقبل ثم إلى الحد الحامل لدور المستقبل وهكذا دواليك. ووظيفة المفعول تُسنَد بالدرجة الأُولى إلى الحد الحامل لدور المتقبل ثم إلى الحد الحامل لدور المستقبل وهكذا دواليك كما يتبين من السلمية الاتية :

(27)		منف	متق	مستق	مستف	أد	زم	ملك
	فا	+ <	+ <	+ <	+ <	+ <	+ <	+
	مف		+ <	+ <	+ <	+ <	+ <	+

كما تعني السلمية (27) أن اسناد الفاعل أو المفعول إلى حد يحمل دوراً مَا يستلزم أن هذه الوظيفة تُسنَد بالأوْلَى إلى الحدود الحاملة للأدوار التي تسبِقُه سلميا [15]. فاذا أمكن، على

---

(14) تذكر هذه السلمية بما اقترح في إطار نحو الأحوال (Case Grammar والنحو العلاقي (Relational Grammar)

ففي اطار نحو الأحوال يقترح فيلمور بالنسبة لاسناد الفاعل في اللغة الانجليزية التعميم الاتي (فليمور 1968 ص 33) :

«If there is an A (Gentive), it becomes the Subjet; Otherwise, if there is an I(nstrumental), it becomes the Subject; Otherwise, the subject is the O(bjective)».

ويقترح كينن (Keenan) وكمرى (Comrie) سلمية العلاقات النحوية الاتية :

Accessibility Hierarchy :
Subj > Dir obj > Ind obj > obl > gen > obj of comp

(15) هذا ما يشير إليه ديك (ديك 1978 76) بـ «فرضية الاستمرار» **(Continuity Hypothesis)** التي يصوغها كالاتي :

«For any language, if Subject or Object function can be assigned to some semantic function Sj, then Subj or obj can be assigned to any semantic function si, such that si precedes Sj in SF H (for obj assignment, Si ≠ AG)»

سبيل المثال، أن يُسنَد الفاعل إلى الحد الحامل لدور «المستقبِل» فان هذا يعني أن هذه الوظيفة تُسنَد بالأولى إلى الحدين الحاملين لدوري «المنفذ» و«المتقبل».

وتختلف اللغات باختلاف مجال استغلالها لهذه السلمية في اسناد وظيفتي الفاعل والمفعول. فبالنسبة للغة الانجليزية مثلًا يُلاحَظ أن مجال استغلالها للسلمية في إسناد وظيفة الفاعل لا يتعدى دور «المستقبِل» كما يتبين من مقارنة الجمل الاتية :

(80) John gave the book to Mary
(29) The book was given to Mary by John
(30) Mary was given the book by John
(31) ? Mary was bought the book by John

2 ـــ الا أننا نلاحظ أن السلمية (27) غير كافية لضبط إسناد وظيفة الفاعل. وتبرز عدم كفايتها في مستويين : مستوى عام ومستوى خاص (مستوى اسناد وظيفة الفاعل في اللغة العربية على وجه الخصوص).

أ ـــ يَصْدُق ما توحي به هذه السلمية من أسبقية دور «المنفذ» في أخذ وظيفة الفاعِل على الأدوار الأخرى التي تحاقله : دور «القوة» ودور «المتموضع» ودور «الحائل» التي نمثل لها بالجمل (28) و(29) و(30) :

(28) كسرت الريحُ (قوة) النافذة
(29) جلست هند (متموضع) على الأريكة
(30) أ ـــ فَرِحَ زيد (حائل)
ب ـــ زيد (حائل) فرِحٌ

ويتحتم بالتالي، أن تضاف الأدوار الدلالية الثلاثة في نفس خانة دور «المنفذ» فتصبح إذّاك سلمية الأدوار الدلالية على الشكل الاتي :

(31) { منف / قو / متض / حا } > متق > مستق > مستف > أد > ملك > زم

= وتذكر هذه الفرضية بالقيد الذي يصوغه جونسون، في إطار النحو العلاقي كما يلي (جونسون 1977 ص 159) :

Advancement-to subject chaining constraint

«If a language L can advance NPs holding position B on the Relational Hierarchy to Subjecthood, then for any position A, if A < B, then L can also advance NPs holding A to Subjecthood»

ب ــ أما بالنسبة للغة العربية، فان المعطيات وإشارات النحاة القدماء حول ما يمكن أن يكون «نائب فاعل»، توحي بوجوب وضع سلمية لاسناد وظيفة الفاعل غير السلمية التي يقترحها ديك.

الحدود التي يمكن أن تسند إليها وظيفة الفاعل هي الحدود الحاملة للادوار الدلالية «المنفذ» والادوار المحاقلة له («القوة» و«المتموضع» و«الحائل») و«الحادث» و«المستقبل» و«المتقبل» و«المكان» و«الزمان» كما يتبين من الجمل الاتية :

(32) كتب زيد (منف فا) مقالًا

(33) حطم الرعد (قوفا) الدار

(34) وقف زيد (متض فا) بباب الحجرة

(35) خالد (حافا) فرِحٌ

(36) حُزِن حزنٌ (حدفا) شديدٌ على ذهاب زيد

(37) انتُقِد زيدٌ (متف فا)

(38) أُعطِي عمرٌو (مستف فا) حقيبةً

(39) خُرِج من الدار (مك فا)

(40) صيم يومُ الجُمعة (زم فا)

أمَّا الحدود التي لا يمكن أن تسنَد إليها وظيفة الفاعل فهي الحدود الحاملة للأدوار الدلالية «المستفيد» و«الحال» و«العلة» و«المصاحب» (Comitative) كما يدل على ذلك لحن الجُمل الاتية :

(41) * اشتري لزيد (مستف فا) حقيبةً (بنصب «حقيبة»)

(42) * تُوُقِّفَ مللٌ (عل فا)

(43) * جِيء راكب (حل فا)

(44) * سِير والنيلُ (مصا فا)

يلاحظ، فيما يتعلق بالحدود الممكن اسناد الفاعل إليها :

ــ أن الحد الحامل لدور «المنفذ» (أو أحد الأدوار الثلاثة التي تحاقله) يستأثر بالاسبقية بالنسبة للحدود الاخرى كما أن الحد الحامل لدور «المستقبل» له الاسبقية بالنسبة للحد الحامل لدور «المتقبل» كما تدل على ذلك المقبولية الدنيا للجملة (45 ب) بمقارنتها مع الجملة (45 أ) :

(45) أ ــ أعطى زيدٌ الكتابَ

ب ــ ؟ أُعطِي الكتابُ زيداً

ــ أن الحدين الحاملين لدوري «المستقبل» و«المتقبل» يستأثران بالاسبقية [16] في أخذ وظيفة الفاعل بالنسبة للحدود الحاملة للأدوار الدلالية الاخرى كما يتبين من المقارنة بين الجُمَل الاتية :

(46) أ ــ ضُرب زيدٌ (متق فا) ضربا شديداً (حد)
ب * ــ ضرب ضربٌ شديد (حد فا) زيداً (متق)
ج * ــ ضرب يومُ الجمعة (زم فا) زيداً (متق)
د * ــ ضُرب في الدار (مك فا) زيداً (متق)

(47) أ ــ أعطِي زيدٌ (مستق فا) الكتابَ (متق) يوم الجمعةَ (زم)
ب * ــ أعطي يومُ الجمعة (زم فا) زيداً (مستق) الكتابَ (متق)
ج * ــ أعطي في الدار (مك فا) زيداً (مستق) الكتابَ (متق)

ــ أنْ لا أسبقية تقوم بين الحدود الحاملة للأدوار الدلالية غير الادوار الثلاثة [17] (المنفذ وما يحاقله، المستقبِل، المتقبل) كما يتبين مِنَ المقارنة بين الجمل الاتية :

(48) أ ــ سير يومُ الجمعة (زم فا) سيراً حثيثا (حد)
ب ــ سير سيرٌ حثيث (حد فا) يوم الجمعة (زم)

(49) أ ــ سُهر في الدار (مك فا) سهرةً ممتعةً (حد)
ب ــ سهرت سهرةٌ ممتعةٌ (حد فا) يومَ الجمعة (زم)

---

(16) يُجمع النحاة العرب القدماء على أن اقامة المصدر والظرف والجار والمجرور لا تجوز الا بتوافر شروط، منها :

ــ أن هذه المكونات يجب أن تكون متصرفة،

ــ وأن تكون مختصة، أي، حسب اصطلاحنا، «عبارات محيلة» (Referential expressions) كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوجين الجُمليين الاتيين :

أ ــ صيم يومُ الجمعة
ب ــ * صيم يومٌ

أ ــ سُهِر في الدار
ب ــ * سُهِر في دار

ويزكي هذا افتراضنا أن الحدود الحاملة للأدوار الدلالية «الحادث» و«الزمان» و«المكان» متأخرة في سلمية اسناد الفاعل اذا انها، بخلاف الحدود الأخرى، لا تأخذ هذه الوظيفة الا اذا خَضَعَت لقيود.

(17) اختلف النحاة العرب القدماء في المصدر والظروف والجار والمجرور أيها يُقام مُقَام الفاعل اذا اجتمعت. الا أن الرأي الغالب هو الرأي الذي يلخصه السيوطي (الهمع ص 269) في قوله : ((واذا اجتمعت هذه الثلاثة : المصدر والظرف والمجرور فانت مخير في اقامة ما شئت)).

(50) أ ــ سُهر يومُ الجمعة (زم فا) في الدار (ملك)

ب ــ سُهِر في الدار (ملك فا) يومَ الجمعة (زم)

نستخلص مما سبق أن السلمية التي تعكس درجات الأسبقية بين الحدود في أخذ وظيفة الفاعل، بالنسبة للغة العربية، هي السلمية (51) التي نقترح تسميتها ب «سلمية اسناد الفاعل» :

(51) سلمية اسناد الفاعل :

	منف / قو / متض	مستق	متق	حد / زم / ملك	مستف	حل	عل	مصا
فا	< +	< +	< +	+	—	—	—	—

ونشير إلى أن ثمة فرقا بين سلمية اسناد الفاعل وسلمية الادوار الدلالية التي يقترحها ديك. وَيَكْمُنُ الفرق في أن الثانية سلمية تعكس أهمية الادوار الدلالية بالنسبة للمحمول وأن الأولى سلمية تعكس التفاوت القائم بين الأدوار الدلالية في أخذ وظيفة الفاعل. كما تختلفان في أن سلمية الأدوار الدلالية يمكن أن تعتبر سلمية كلية بيد أن سلمية اسناد الفاعل سلمية خاصة مرتبطة بلغة معينة. ويعني هذا أنه يجب، بالاضافة إلى سلمية الادوار الدلالية وضع سلمية لاسناد الفاعل بالنسبة لكل لغة من اللغات الطبيعية دون أن يكون هذا مانعا لتعميم هذه السلمية بالنسبة للغات طبيعية متعددة.

4 ــ الفاعل والمحور :

أ ــ تعريف «المحور» :

يُعتبَر المحورُ في النحو الوظيفي، وظيفة تداولية «داخلية» (أي وظيفة تسند إلى حد يُشَكِّلُ جزءاً من الحمل ذاته) شأنه في ذلك شأن «البؤرة». ونقترح لتحديد وظيفة المحور التعريف الاتي :

(52) «تسند وظيفة المحور إلى الحد الدال على ما يشكل «محط الحديث» في الحمل بالنسبة لمقام معين».

وهذه أمثلة للمكونات المسندة إليها وظيفة المحور :

(53) أ ــ متى سافر **زيد** ؟

ب ــ سافر **زيد** البارحة

(54) أ ــ من قابل **زيداً** ؟

ب ــ قابل **زيداً** خالد

(55) أ ــ ماذا أعطيت **زيداً** ؟

ب ــ أَعْطَيْتُ **زيداً** كتابا

ب ــ سُلَّمِيَّةُ اسناد المحور :

يظهر أن اسناد وظيفة المحور لا يخضع لقيد شريطة أن يكون الحد المسندة إليه دالًّا على «محط الحديث» في الحَمْل. ففي الجمل (53) و(54) و(55)، مثلا، أُسْنِدَ المحور إلى الحد الفاعل والحد المفعول على التوالي.

إلا أن ثمة اتجاها عاما تُسنَدُ بمقتضاه وظيفة المحور إلى الحد الحامل لوظيفة الفاعل بالدرجة الأولى [18].

ويقترح ديك، بناء على هذا الاتجاه، أن يُعلَّل تطَوُّرُ اللغات ذات البنية الرتبية : فعل فاعل مفعول إلى لغات ذات البنية : فاعل فعل مفعول باعتبار أن وظيفة المحور تخول المكون المسندة إليه احتلال صدر الحمل كما سنرى في الفقرة الموالية [19].

---

(18) يمكن تعليل أسبقية المكون الفاعل في أخذ وظيفة المحور باشتراك الفاعل والمحور في مجموعة من الخصائص منها :

ــ أن كلا من الفاعل والمحور يُعتبر «نقطة انطلاق» (Point of departure) داخل الحمل. فالفاعل نقطة انطلاق بالنسبة للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول، كما أسلفنا، والمحور نقطة انطلاق بالنسبة للحديث كما يُستخلص من تعريفه.

ــ أن كلا منهما ينزع إلى احتلال موقع من المواقع في بداية الحمل. فالفاعل يتقدم على المكونات الأخرى (بما فيها الفعل في بعض اللغات) باعتباره المنظور الأوّل للوجهة. أما المحور فينزع إلى احتلال أحد مواقع الصدر في الحمل باعتباره حاملا لمعلومة «معطاة» (Given) وذلك وفقا للمبدإ العام الاتي :

تنقسم المعلومات التي تحملها مكونات الحمل على مستوى البنية الاخبارية (Informational structure)، إلى «معلومات معطاة» (يتقاسمها المتكلم والمخاطب) و«معلومات جديدة» (New) يجهلها المخاطب. وقد لوحظ أن المكونات الحاملة للمعلومات المعطاة تتقدم، في اللغات الطبيعية عامة، على المكونات الحاملة للمعلومات الجديدة، كما يتبين من التمثيل الآتي :

[مُعْطَى .... جديد]حمل

(19) ينزع المكون المسندة إليه وظيفة المحور (أو وظيفَة البؤرة) إلى احتلال صدر الحمل أي الموقع م 1 (أ والموقع م$^{\phi}$ بالنسبة للغة العربية)

وبما أن المكون الفاعل يأخذ في الغالب الاعم من الأحوال، وظيفة المحور فانه يَرِدُ، غالبا، في صدر الحمل. وتُؤدي كثرة ورود المكون الفاعل ــ المحور في صدر الحمل (أي متقدما على الفعل) إلى الانتقال من البنية الرتبية : فعل فاعل مفعول إلى البنية الرتبية : فاعل فعل مفعول.

ملحوظـة :

يَصْدُقُ ما قلناه عن الترابط بين المحور والفاعل على الترابط بين المحور والمنفذ بالنسبة للغات التي تُعتبر وظيفةُ الفاعل فيها غيرَ واردة. ففي هذا النمط من اللغات يأتي الحد ـ «المنفذ» في الدرجة الأولى في أخذ وظيفة المحور.

ونقترح أن تصاغ سلمية إسناد المحور كما يلي :

(56) **سلمية إسناد المحور :**

فاعـــل > { مفعل / متقبل / مستقبل / مستفيد / أداة }

—

—

—

5 ـ خصائص الفاعل المُكَوِّنِيَة :

أ ـ اعرابــه :

1 ـ تُسنَدُ الحالاتُ الاعرابية، حسب النحو الوظيفي إلى المكونات بمقتضى وظائفها [20]. فالوظيفة التي يحملها المكون تحدد حالته الاعرابية (الرفع أو النصب). ونُميِّز بين الحالات الاعرابية «المجردة» (Abstract Cases) و«العلامات الاعرابية» التي تُشَكِّل تَحْقِيقَاتِها السطحية. وتتفاعل أنواع الوظائف الثلاثة في تحديد إسناد الحالات الاعرابية، بالنسبة للغة العربية حسب ما يمكن أن نسميه «بسلمية تحديد الحالات الاعرابية» التي نقترح صوغها كما يلي :

---

(20) يختلف النحو الوظيفي، من حيث هذا المبدأ، عن نحو «العاملية والربط» (Government and Binding) الذي يتم فيه اسناد الحالات الاعرابية المجردة بمقتضى العلاقة العاملية القائمة بين مكونين (الفعل ومفعوله مثلاً) في إطار البنية الشجرية للجملة. ويتفق، من حيث المبدأ نفسه، مع «النحو المعجمي ــ الوظيفي» (Lexical-functional Grammar) اذ إن اسناد الحالات الاعرابية يتم، في هذا النحو، على أساس الوظائف «النحوية» (انظر، بالنسبة للغة العربية كتاب الاستاذ الفاسي الفهري : Linguistique arabe). الا أن الحالات الاعرابية، حسب النحو الوظيفي، تتفاعل في تحديدها أنواع الوظائف الثلاثة : الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية.

(57) الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية

تعني هذه السلمية :

ـــ أن المكون الحامل لوظيفة دلالية (الزمان، المكان، المستقبل...) فقط يأخذ حالته الاعرابية (النصب اذا لم يدخل عليه جار) بحكم هذه الوظيفة نفسها.

ـــ أن المكون الذي أُسنِدَت إليه وظيفة تركيبية (الفاعل أو المفعول) بالاضافة إلى وظيفته الدلالية يأخذ الحالة الاعرابية التي تخوله إياها وظيفته التركيبية.

ـــ ان المكون الحامل لوظيفة تداولية يأخذ الحالة الاعرابية التي تقتَضيها وظيفته الدلالية أو الحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفته التركيبية اذا كانت له وظيفة تركيبية. ويصدق هذا على المكونات الداخلية (أي المكونات التي تشكل جزءاً من الحمل) كالمكون المحور [21] والمكون البؤرة. أما اذا كان المكون مكونا خارجيا (كالمبتدأ والذيل [22] والمنادى) فانه يأخذ حالته الاعرابية بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها (الحالة الاعرابية الرفع بالنسبة للمبتدأ والحالة الاعرابية النصب بالنسبة للمنادى).

---

(21) لا تلعب الوظيفتان التداوليتان «الداخليتان» (المحور والبؤرة) دَوْراً في تحديد الحالة الاعرابية للمكونين المُسنَدَتين إليهما، في اللغة العربية، بخلاف اللغة اليابانية التي تُحدَّد فيها الحالةَ الاعرابيةَ آخر وظيفةٍ أسندت إلى المكون أي الوظيفة التداولية كما يتبين من المثال الاتي (انظر ديك 1978 ص 144) :

Taroo (Ag) → Taroo **ni**
Taroo (Ag Subj) → Taroo **ga**

Taroo (Ag Subj Top) → Taroo **wa**

(22) بالنسبة للمكون الذيل، مَيَّزْنا (انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الثاني من الجزء الثاني) بين نوعين من الذيول : الذيل «المزحلق» (right-dislocated) والذيل البدل اللذين نمثل لهما بالجملتين الاتيتين :

زارني أبوه، **زيد**
ساءني زيد، **سلوكه**

فيما يتعلق بالنوع الثاني من الذيول (الذيل البدل)، اقترحنا تفسير التطابق الاعرابي بين «البدل» و«المبدل منه» انطلاقا من مبدأ أسميناه «مبدأ الارث». طبقا لهذا المبدأ، يرث البدل عن المبدل منه، باعتباره قائما مقامه، وظيفته الدلالية ووظيفته التركيبية كما يتبين من التمثيل الاتي :

زارني زيد (منف فامح)، سلوكُ ((منف فا) [ه])

ويأخذ البدل الحالةَ الاعرابية بمقتضى وظيفته الموروثة :

زارني زيد (منف فا مح)، سُلوك ((منف فا) [ه])
رفع — رفع

وقد مكّننا مبدأ الارث هذا من التمييز، من حيث الاعراب، بين البدل و«التوابع» الأخرى (كالنعت والتوكيد) التي يكون التطابق الاعرابي بينها وبين «رأس» المركب («المنعوت»، «المؤكد») من باب «التبعية الاعرابية».

2 ــ بناءاً على المبدإ الذي يحكم اسناد الحالات الاعرابية والسلمية التي تتفاعل بمقتضاها أنواع الوظائف الثلاثة في تحديد هذه الحالات الاعرابية، يأخذ المكون ــ الفاعل، في اللغة العربية، الحالة التي تقتضيها وظيفته التركيبية نفسها، أي الحالة الاعرابية الرفع.

وتسند الحالة الرفع إلى المكون الفاعل أيا كانت وظيفته الدلالية أو وظيفته التداولية كما يتبين من الجمل (58) و(59) و(60) و(61) :

(58) عاد **زيدٌ**

(59) شرب الشاي **زيدٌ** (لا خالد)

(60) انتُقِد **الكتابُ**

(61) مُنِحَ **زيدٌ** جائزةً

التي نفترض أن بنياتها الوظيفية المحددة اعرابيا هي (62) و(63) و(64) و(65) على التوالي :

(62) [مض عاد ف (س^{1} : زيد (س^{1})) منف فا مح] بؤجد
رفع

(63) مض شرب ف (س^{1} : زيد (س^{1})) منف فا بؤ مقا (س^{2} : شاي (س^{2})) متق مف مح
رفع — نصب

(64) [مض انتقد ف (س^{1} : كتاب (س^{1})) متق فا مح] بؤجد
رفع

(65) مض منح ف (س^{1} : زيد (س^{1})) مستق فا مح (س^{2} : جائزة (س^{2})) متق مف بؤجد
رفع — نصب

ويصدق ما قلناه عن المكون الفاعل في الجملة الفعلية عليه في الجملة الاسمية [23]. فالمكون «علي» في الجملة (66) حامل للدور الدلالي «حائل» والوظيفة التركيبية «فاعل» والوظيفة التداولية «محور» وآخذ للحالة الاعرابية «الرفع» بمقتضى وظيفته التركيبية كما يتبين من البنية الوظيفية المحددة اعرابيا (67) :

---

(23) بيّنا (انظر كتابنا : «الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الأول من الجزء الثاني)) أنه لا يمكن اعتبار أن للمكونين المتصدرين في الجملتين الاتيتين نفس الوظيفة، وظيفة «المبتدأ» :

عمر أكرمته

زيد قائم

واستدللنا على أن المكون (عمرو) في الجملة الأولى مكون «خارجي» بالنسبة للحمل، حامل لوظيفة «المبتدأ» (Theme) بيد أن المكون (زيد) في الجملة الثانية جزء من الحمل مسندة إليه، بالتالي، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية (فاعل) ووظيفة تداولية (محور).

(66) زيد مطمئن

(67) حض مطمئن ص بؤجد (س[1] : زيد (س[1])) حا فا مح
رفع

ب ــ موقعة :

1 ــ تُحدِّد رتبةَ المكونات، حسب النحو الوظيفي، عواملُ ثلاثة :

ــ الوظائفُ التركيبية،

ــ والوظائفُ التداولية

ــ والتعقيد المقولي للمكونات [24].

وقد استدللنا في مكان آخر [25] على أن البنيات الموقعية التي تترتب المكونات بمقتضاها، في اللغة العربية، هي البنيات (68) و(69) و(70) بالنسبة للجمل الفعلية والجُمل الاسمية والجُمل «الرابطية» على التوالي [26] :

(68) م[4]، م[2]، م[1] م$^{\phi}$ ف فا (مف) (ص)، م[3]

---

(24) يذهب ديك (ديك 1978 الفصل التاسع) الى أن ثمة قانوناً عاماً يحكم ترتيب المكونات في اللغات الطبيعية. مفاد هذا القانون أن المكونات تترتب من بداية الجملة الى آخرها حسب حجمها، فالمكونات ذات الحجم الصغير (ضمائر، مركبات اسمية) تتقدم على المكونات التي تفوقها حجما (المركبات المعقدة، الجمل) ويصوغ ديك هذا القانون في شكل الفرضية الاتية :

Language - Independent Preferred Order of Constituents (Lipoc)

(I) Procl < Pro < N P <N PP <V < N P < PNP < sub
(II) (i) for any category x,x < PX
(ii) for any category x,x < x and x
(iii) for any categories X and y, x < x (y)

ولنأخذ للتمثيل المقارنة بين الجملتين الاتيتين محيلين للمزيد من التفاصيل على الفصل التاسع من الكتاب المذكور :

أَحْزَنَ خالداً أن هندا سافرت هذا الصيف
؟؟ أحزن أن هنداً سافرت هذا الصيف خالداً

حسب الترتيب العادي في الجملة الفعلية العربية، يتقدم الفاعل على المفعول لكن بما أنه ورد جملة (والمفعول ورد مركباً اسمياً) فإنه، بمقتضى الفرضية السابقة الذكر، يتأخر عنه.

(25) انظر، خاصة، الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا : «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(26) تنقسم، في منظورنا، الجمل في اللغة العربية إلى جمل فعلية (ذات محمول فعلي) وجمل « اسمية (ذات محمول غير فعلي) وجمل رابطية (ذات محمول غير فعلي مسبوق برابط) ويعني هذا، بالأساس، أن الجملة الاسمية والجملة الرابطية نمطان من الجمل مختلفان (انظر اشتقاق الجملة الرابطية، حسب النحو الوظيفي، في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا حول «الوظائف التداولية في اللغة العربية»).

(69) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ فا { م ص / م س / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م^{3}

(70) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ ط فا { م ص / م س / م ح / م ط } (مف) (ص)، م^{3}

وقد أشرنا في مقدمة هذا البحث إلى كيفية ترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية حسب البنية الموقعية (68). أما فيما يتعلق بالبنيتين الموقعيتين (69) و(70) فإنهما تتضمنان أغلب المواقع الواردة في البنية الموقعية (68) الا أنهما تمتازان بالنسبة للموقع الفاعل بأنهما تقتضيان أن يرد هذا المكون متقدما على محموله [27] سواء أكان مسبوقا برابط (المشار إلى موقعه بالرمز ط) أم لا كما يتبين من الجمل الاتية :

(71) أ ــ عمرو قائم

ب ــ عمرو في الدار

ج ــ السفر غدا

(72) أ ــ كان عمرو قائما

ب ــ كان عمرو في الدار

ج ــ كان السفر البارحة

2 ــ موقع الفاعل في الجملة الفعلية

نستخلص مما سبق، بالنسبة للمكون الفاعل في الجملة الفعلية على الخصوص، أنه يأتي متأخرا عن موقع الفعل. ويغلُبُ أن يَلِيَ الفاعلُ الفعلَ مباشرة الا أنه قد يتوسط بينهما مكون آخر (المكون المفعول أو غيره). ويتوسط بين الفعل والفاعل مكون آخر في حالتين [28] :

---

(27) قد يتقدم المحمول على فاعله في هذا النمط من البنيات اذا كان المحمول بؤرة أو محورا فيحتل الموقع م$^{\phi}$ (انظر نفس الفصل من المرجع السابق).

وهذه امثلة للمحمول المتقدم على فاعله باعتباره بؤرة أو محوراً :

في الدار (مح) ضيفٌ

غَداً (بؤ) السفر (لا اليوم)

(28) أشار النحاة العرب القدماء إلى أن من الحالات التي تستوجب الخروج عن الأصل (أي عدم الفصل بين الفعل وفاعله) ورود الفاعل محصوراً بـ «إنما» كما في الجملة إنما ضرب زيداً عَمْرو (بنبر «عمرو»). وتدخل إشارة النحاة هذه في الحالة الثانية، حالة ورود مكون غير المكون الفاعل محوراً.

ـ حين يفوقُ الفاعلُ المفعول أو غيره من حيث التعقيد المقولي كأن يكون الفاعل جملة والمكون الاخر مركبا اسميا كما يتضح من المقارنة بين الجملتين الاتيتين :

(73) بلغ خالداً أن زيدا نجح في الامتحان

(74) ؟؟ بلغ أن زيدا نجح في الامتحان خالداً

ـ حين يكون المكون (المفعول أو غيره) الذي يلي الفعل محورا [29] كما في الجمل (75) و(76) و(77) :

(75) أ ـ من قابل زيدا ؟

ب ـ قابل **زيدا** خالد

(76) أ ـ من تغيب اليوم ؟

ب ـ تغيب **اليوم** عمرو

(77) أ ـ من سافر إلى فاس ؟

ب ـ سافر **إلى فاس** محمد

بعد أن أثبتنا أن المكون الفاعل يرد في الجمل الفعلية متأخرا عن فعله، نتساءل عما اذا كان المكون المتصدر للجمل الاتية مكونا فاعلا :

(78) أ ـ **زيد** عاد

ب ـ **خالد** ألف كتابا

ج ـ **هند** تزوجت

د ـ **الطلبة** نَجَحُوا

هـ ـ **الطفلان** ناما

و ـ **النساء** خرجن

نُذَكِّر بأننا أشرنا في مقدمة البحث إلى أن ثمة مكونات تنزع إلى احتلال صدر الجملة وبالضبط الموقع م$^{\phi}$ الوارد في البنيات الموقعية الثلاث التي افترضنا أنها تعكس ترتيب المكونات في الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الرابطية. وأشرنا إلى أن الوظيفتين اللتين تخولان الموقع م$^{\phi}$ هما الوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة.

ونقترح ان تصاغ القاعدة التي يحتل بمقتضاها المحور أو البؤرة الموقع م$^{\phi}$ بالشكل الاتي :

---

(29) يبدو، انطلاقا من معطيات اللغة العربية ومن إشارات البلاغيين العرب القدماء (انظر التحليل الذي يقترحه الجرجاني للفرق بين : «قتل زيد الخارجي» و«قتل الخارجي زيد») أن الفصل بين الفعل والفاعل وعدم الفصل بينهما ليس ترتيباً «محايداً» (Unmarked order) وأن الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل موقع خاص. وأغلب ظننا أن هذا الموقع موقع آخرُ للمكون الحامل لوظيفة المحور.

(79) {مح / بؤ} ← م$^{\phi}$

حيث يُقرَأ السهم (←) : «يتموقع في».

وهذه أمثلة للمكون المحور والمكون البؤرة المحتلين للموقع م$^{\phi}$ طبقا للقاعدة (79) :

(80) أ ــ في الليلة الماضية (زم مح) قرأت كتابا

ب ــ المجلة (مق مح) تصفحتها (بنصب «المجلة»)

(81) أ ــ زيْداً (مف بؤ) قابلت (لا خالدا)

ب ــ اليَوم (زم بؤ) عاد خالد (لا البارحة)

الا أن من الشروط التي تُقَيِّد تطبيق القاعدة (79)، كما سبق أن فصلنا القول في ذلك في مكان آخر [30] ألا يكون المكون المموقع في م$^{\phi}$ بحكم اسناد وظيفة المحور أو وظيفة البؤرة المكونَ الفاعل. فهذا المكون حين يتقدم على فعله لا يمكن أن يحتل الا الموقع الخارجي م^2، **موقع المبتدأ**. وعلى هذا، فالمكون المتصدر في الجمل (78 أ ــ و) مبتدأ محتل للموقع م^2 ولا يمكن اعتباره، كما قد يتبادر إلى الذهن، فاعلا محتلا للموقع م$^{\phi}$ بحكم كونه محورا أو بؤرة.

ويمكن الاحتجاج لمبتدئية المكون المتصدر في هذا الضرب من الجمل بسوق الادلة الاتية [31] التي تثبت خارجيته بالنسبة للحمل :

أولا : لا يدخل المبتدأ في حيِّز القوة الانجازية للجملة (Illocutionary force) التي لا تنصب الا على الحَمْل. ويتجلى هذا، مثلاً، في أن المبتدأ لا يُشَكِّل حَيِّزَ الاستفهام حتى لو كان يلي مباشرة أداة الاستفهام : [32]

---

(30) انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» (الفصل الثاني من الجزء الأول).

(31) انظر بالنسبة للمزيد من التفاصيل حول الاستدلال على «خارجية» المبتدأ بالنسبة للحمل الفصل الأول من الجزء الثاني من المرجع السابق.

(32) يذهب النحاة والبلاغيون العرب القدماء إلى أن الاسم الذي يلي همزة الاستفهام هو الاسم المستفهم عنه. إلا أن هذه القاعدة لا تصدق إلا على المكون البؤرة (انظر المرجع السابق، الفصل الأول من الجزء الأول) كما في الجملة الاتية :

أزيداً أكرمت (أم خالداً)

ولا تصدق على المكون المبتدأ كما يتضح من مقارنة الجملتين الاتيتين :

أزيدٌ أكرمته أم طردته ؟

* أزيدٌ أكرمته أم عمرو ؟

ففي الجمل التي يتصدرها مبتدأ تكون الهمزة داخلة على بؤرة حمل لا على بؤرة مكون، يعني هذا بلغة =

(82) أ ــ أزيد عاد أم لم يعد ؟
ب * ــ أزيد عاد أم خالد ؟

(83) أ ــ أخالد ألف كتابا أم ألف قصيدة ؟
ب * ــ أخالد ألف كتابا أم زيد ؟

بل يمكن أن تكون للمبتدأ قوة انجازية مختلفة عن القوة الانجازية التي تواكب الحمل كما يتبين من الجملتين (84) و(85) :

(84) زيد ؟ عاد
(85) خالد ؟ ألف كتابا

حيث نلاحظ أن قوة المبتدأ الانجازية «سؤال» بيد أن قوة الحمل الانجازية «اخبار».

ثانيا : يتقدم المبتدأ على الأدوات الصدور (complementizers) التي تأخذ الصدارة المطلقة في الحَمل (أي تحتل الموقع م[1]) بخلاف المكونات الاخرى كما يتبين من المقارنة بين الجمل الاتية :

(86) أ ــ زيد أعاد أم لم يعد ؟
ب ــ زيد **هل** عاد
ج ــ زيد **إن** عاد أكرمته

(87) أ * ــ زَيداً أقابلتَ أم عمرا

= القدماء، أن الهمزة في هذه الحالة واردة «للتصديق» لا «للتصور».

في نفس السياق، نذكّر بأن قاعدة استعمال أداة الاستفهام «هل»، كما صغناها (انظر الفصل الأول من الجزء الأول من المرجع السابق) هي أن هذه الاداة لا تدخل إلا على «بؤرة جديد» مسندة إلى الحَمل برمّته (أي أنها لا تدخل على بؤرة مكون سواء أكانت البؤرة بؤرة جديد أم كانت بؤرة مقابلة، كما لا تدْخل على بؤرة مقابلة مسندة إلى الحمل). ويلزم عن هذه القاعدة أنه يمتنع أن تدخل «هل» على جملة يتقدم فيها أحد مكوناتها على الفعل كما يتبين من لحن الجملة الاتية :

* هل زيداً قابلت ؟

إلا أن هذا لا يصدق إلا بالنسبة للجمل التي يَكُونُ فيها المكون المتقدم على الفعل بؤرة بدليل إمكان دخول «هل» على جمل يتصدرها مبتدأ أو محور كما يتضح من سلامة الجملتين الاتيتين :

هل زيد قابلته (برفع زيد) ؟
هل زيداً قابلته (بنصب زيد) ؟

نستنتج من هذا أن إمكان دخول هل على جملة يتصدرها الفاعل دليل على أن هذا المكون مبتدأ (وليس بفاعل مقدم) :

هل زيد عاد ؟

ب * ــ زَيْداً **هل** قابلت ؟

ج * ــ زيداً إن قابلتَ أكرمه

(88) أ * ــ زيداً أقابلته [33]

ب * ــ زيداً **هل** قابلتَه

ج * ــ زيداً **إن** قابلتَه أكرمتُه

ثالثا : يمكن أن يتقدم على المبتدأ مكون خارجي آخر كالمكون المنادى :

(89) أ ــ يا عمرو زيد عاد

ب ــ يا خالد هند تزوجت

ولا يمكن أن يتقدم عليه مكون داخلي كالمكون البؤرة مثلًا :

(90) أ * ــ زيْدا عمرو قابل

ب * ــ الكتَابَ زيد أعطى خالدا

ج * ــ خالدًاً زيد أعطى الكتاب

بعبارة أخرى، لو كان المكون المتصدر في الجمل التي نحن بصددها فاعلا متقدما على فعله، لأمكن أن يتقدم عليه مكون داخلي (بؤرة أو محور) كما يحدث في اللغات ذات البنية الرتبية : فاعل فعل مفعول :

(91) a — the bóok John gave to Mary
b — to Máry John gave the book

نستخلص مِنَ الأدلة الثلاثة أن المكون المتصدر في الجمل (78 أ ــ و) مكون خارجي حامل للوظيفة التداولية «المبتدأ» محتل للموقع م[2] شأنه في ذلك شأن المكون المتصدر في الجمل (91) الذي لا تُناقَش مبتدئيته :

(91) أ ــ زيدٌ، قابلتُه

ب ــ الكتاب، أعطيتُه زيدا

ج ــ زيد، أعطيته الكتاب

---

(33) عدم إمكان تقدم ما يسمى ب «المشتغَل عنه» على الأدوات الصدور دليل على أن هذا المكون مكون داخلي بالنسبة للحمل. وقد استقر رأينا، بعد تردد، على أنه محور (يحمل بالاضافة إلى وظيفته التداولية هذه وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية) وليس مبتدأ (Thème) منصوبا (انظر للمقارنة بين الفرضيتين مقالنا حول «المبتدأ في اللغة العربية» ثم الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا حول «الوظائف التداولية في اللغة العربية»). راجع قبل ذلك التحليلين المقترحين من قبل الأستاذ الفاسي الفهري (Fassi-Fehri 1982) و(الفاسي الفهري 1984) للبنيات الاشتغالية في اللغة العربية.

بقي أن نتساءل، كي يكون التحليل الذي اقترحناه صحيحا، عن المكون الفاعل في هذا الضرب من الجمل.

بالنسبة للجمل التي هي من قبيل (78 د — و) المكررة هنا للتذكرة :

(78 د) الطلبة نجحوا

(78 هـ) الطفلان ناما

(78 و) النساء خرجن

نعتبر أن الفاعل فيه هو الضمير اللاصق [34] بالفعل («و ا»، «آ»، «ن») كما يتضح من التمثيل (92) للجملة (78 و) :

(92) النساء $_1$ مبتدأ، [مض خرج ف (س^1 : ن (س^1)) $_1$ منف فا مح] بؤجد

حيث نرمز بالقرينة (1) إلى علاقة «التحاول» (coreference) بين المبتدأ والضمير الفاعل. أما الجُمل التي هي من قبيل (78 أ — ج) المكررة هنا للتذكير :

(78) أ — زيد عاد

ب —·خالد ألف كتابا

ج — هند تزوجت

فانها تطرح اشكالا بالنسبة للتحليل المقترح. ونُجمِل هذا الاشكال في ما يلي :

— لا يختلف المكون المتصدر في الجُمَل (78 أ ـ ج) عن المكون المتصدر في الجمل (78 د — و). فهو مكون «خارجي» بالنسبة للحمل، محتل للموقع م^2 (طبقا للبنية الموقعية (68)) إذ أنه (1) لا يدخل في حيز القوة الانجازية، (2) ويتقدم على الأدوات ذات الصدارة التامة في الحَمْل، (3) ولا يمكن أن يتقدم عليه مكون من مكونات الحمل الداخلية (كالمكون البؤرة أو المكون المحور) كما يتبين من الجمل (82) و(86) و(90) المكررة هنا للتذكير :

(82) أ — أزيد عاد أم لم يعد ؟

ب * — أزيد عاد أم خالد ؟

(86) أ — زيد أعاد أم لم يعد ؟

ب — زيد هل عاد ؟

ج — زيد إن عاد أكرمته

(90) أ * — زيداً عمرو قابل

(34) هذه فرضية من الفرضيات الممكنة. راجع، بالنسبة للفرضيات الممكنة الأخرى ومقاييس الاختيار بينها وطرق التمثيل لها البحث الشامل الذي قام به الاستاذ الفاسي الفري حول « الربط الاحالي، التطابق ونَمَطِيَّة اللغات» دراسات فلسفية وأدبية» العدد. 9.1984.

ب * ــ الكتابَ زيدٌ أعطى خالداً

ج * ــ خالداً زيدٌ أعطى الكتابَ

ــ بينّا أن الفاعل في الجُمَل (78 د ــ و) هو الضمير اللاصق بالفعل («نَ»، «آ»، «وا») المربوط إحالياً بالمبتدأ كما يظهر من التمثيل (92). الا أن هذا التحليل يطرح اشكالا اذا عُمم اذ إن اللاصقتين الفعليتين (ــَ) و(ــَ تـ) اللتين يحملهما الفعلان (عاد) و(تزوجَتْ)، بخلاف اللواصق الفعلية الاخرى، تبيحان أن يليهما مركب أسمى فاعل، كما يتبين من المقارنة بين الجمل (93) و(94) :

(93) أ ــ عاد زيد

ب ــ تزوجت هند

(94) أ * ــ نجحوا الطلبة

ب * ــ ناما الطفلان

ج * ــ خرجن النساء

فالمركبان الاسميان (زيد) و(هند) فاعلان في حين أن المركبات الاسمية (الطلبة) و(الطفلان) و(النساء) لا يمكن اعتبارها الا «**ذيولًا**» («أبدالًا» أو «مبتدآتٍ مؤخرة» بلغة النحاة القدماء). يتبادر إلى الذهن بالنسبة لهذا الاشكال الحل الذي يقترحه النحاة العرب القدماء وهو أن الفاعل في الجمل التي هي من قبيل (78 أ ــ ج) «ضمير مستتر» في الفعل يربطه احاليا المكون المتصدر في الجملة، أي المبتدأ.

ويمنع قبولَ هذا الحل أسباب ثلاثة :

ــ أولا : لا يربط المبتدأ احاليا، في الغالب الأعم من الأحوال، إلا ضميراً بارزاً.

ــ ثانيا : البنيتان (95) و(96) ليستا بنيتين مترادفتين :

(95) زيد عاد

(96) زيد عاد هو

فالبنية (96)، بخلاف البنية (95)، بنية مُبأرة (Focused)، كما يتبين من استعمال رائز التعقيب (لا....) :

(97) أ ــ زيد عاد هو (لا أبوه)

ب ــ * زيد عاد (لا أبوه)

ــ ثالثا : قبول حل النحاة العرب القدماء هذا يؤدي إلى الاخلال بعمومية التحليل اذ يستلزم أن نميز بين نمطين اثنين من البنيات المبتدئية من حيث الربط الاحالي : بنيات يُرْبِطُ

فيها المبتدأُ ضميراً بارزا، الضميرَ اللاصقَ بالفعل، وبنيات يربط فيها المبتدأ ضمير مستترا. الحل الذي نراه ملائما للاشكال الذي نحن بصدده هو الحل الذي يقترحه الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري (Fassi-Fehri 1985) في إطار «النحو ــ المعجمي الوظيفي» والذي يمكن تلخيصه كما يلي :

يستنتج الدكتور الفاسي من وصف شامل لنسق الضمائر في اللغة العربية، أن اللواصق الفعلية في هذه اللغة صنفان :

ــ لواصق ضمائر ذات بعد احالي تأخذ وظيفة تركيبية،

ــ ولواصق يمكن أن تُسْتَعْمَلَ على أساس أنها ضمائر كما يمكن أن تستعمل على أساس أنها ليست ضمائر (أي على أساس أنها علامات مطابقة).

تنتمي إلى الزمرة الأولى جل اللواصق الفعلية وتدخل في الزمرة الثانية اللاصقتان الفعليتان اللتان نحن بصددهما : اللاصقة (ــ) واللاصقة (ــ تـ). فهما لاصقتان ضميران (فاعلان) في الجمل المبتدئية (أو «الجمل المفككة») التي من قبيل (78 أ ــ ج) :

(78) أ ــ زيد عاد

ب ــ خالد ألف كتابا

ج ــ هند تزوجت

وهما علامتا مطابقة (بين الفعل وفاعله من حيث الجنس) في الجمل البسيطة التي من قبيل (93) :

(93) أ ــ عاد زيد

ب ــ تزوجت هند

ويقترح الدكتور الفاسي أن يُمثَّل، داخل النحو، لكل من هاتين اللاصقتين، باعتبارهما من قبيل المشترك اللفظي، في مدخلين معجميين متمايزين. فاللاصقة (ــ تـ)، مثلا، تأخذ مدخلين معجميين اثنين : مدخلًا معجميا على أساس أنها ضمير ومدخلا معجميا على أساس أنها علامة مطابقة. بِتَبَنِّينا لنتائج هذا التحليل نستطيع أن نعتبر كلا من اللاصقتين (ــ) و(ــ تـ) في الجمل (78 أ ــ ج) ضميرا فاعلا يربطه احاليا المبتدأ (زيد، خالد، هند) شأنهما في ذلك شأن الضمائر اللاصقة بالفعل في الجمل (78 د ــ و)، كما يتبين من التمثيلين الاتيين :

(98) زيد 1 مبتدأ، [مض عاد ف (س^{1} : (ــ) (س^{1})) $_{1}$ منف فامح] بُؤجد

(99) هند 1 مبتدأ، [مض تزوج ف (س^{1} : (ــ تـ) (س^{1})) $_{1}$ متض فامح] بؤجد

بالنسبة لنموذج النحو الوظيفي الذي نعتمده هنا إطارا نظريا، يُمثَّل للاصقتين (=) و(= تـ) في مستويين مختلفين حسب ورودهما ضميرين أو علامتي مطابقة :

— في حالة ورود إحدى هاتين اللاصقتين ضميرا (في البنيات المبتدئية) فإنه يمثل لها في البنية الحملية للجملة على أساس أنها موضوع من موضوعات الحمل كما يتبين من التمثيلين (98) و(99).

— أما في حالة ورودها علامة مطابقة (في الجُمَل البسيطة كالجملتين (93))، فانها لا تظهر إلّا في مرحلة متأخرة من اشتقاق الجملة، أي في مستوى البنية المكونية حيث تُدْمَجُ بمقتضى قاعدة المطابقة بين الفعل وفاعله.

نستخلص مما سبق أن فاعل الجملة الفعلية في اللغة العربية يرد متأخرا عن فعله سواء أُولِيهُ مباشرة أم توسَّط بينهما مكون آخر. في حالة أخذ المكون الفاعل وظيفة تداولية (المحور مثلا) تخول احتلال صدر الحمل (أي الموقع م$^{\phi}$) فانه يظل محتفظا برتبته بعد الفعل اذ بِتَقَدُّمِهِ عليه يصبح **مبتدأ** محتلا لموقع خارجي بالنسبة للحمل (الموقع م^{2}) رابطا لضمير فاعل لاصق بالفعل.

3 — موقع الفاعل في الجملة الاسمية :

سبق أن فصَّلنا القول في مكان آخر («الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الثاني من الجزء الأوّل) عن خصائص فاعل الجُمل الاسمية أي الجمل ذات المَحْمُول غير الفعلي التي مثلنا لها بالجمل (71) :

(71) أ — عمرو قائم

ب — عمرو في الدار

ج — السفر غدا

ونورد هنا، مُوجَزاً، أهمَّ ما جاء في ذلك العرض حول موقعه.

أ — ان الفاعل [35] في الجمل التي هي من قبيل الجمل (71) هو المكون المتصدر («عمرو» في الجملتين الأوليين و«السفر» في الجملة الثالثة).

ويأخذ هذا المكون باعتباره موضوعا من موضوعات الحمل :

— دورا دلاليا (منفذ، متموضع، حائل....)

— ووظيفة تركيبية (الفاعل)،

— وأحيانا وظيفة تداولية (وظيفة المحور غالبا).

---

(35) انظر التبريرات التي يقدمها الأستاذ الفاسي الفهري (Fassi-Fehri 1982) لفاعليَّة المكون المتصدر في جمل مثل (71 أ — ب).

بناءاً على هذا تكون البنية الوظيفية للجملة (71 أ) هي البنية (100) :

(100) (حض قائم ص (س^{1} : عمرو (س^{1})) متض فامح) بؤجد

حيث أخذ (عمرو) الدور الدلالي «المتموضع» والوظيفة التركيبية «الفاعل» «والوظيفة التداولية «المحور»

ب ــ نخالف بهذا التحليل، ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء من أن المكون المتصدر في الحمل (71) «مبتدأ» وأن الفاعل «ضمير مستتر» في محمول الجملة.

وقد استدللنا (36) على أنه لا يمكن أن نماثل بين المكون المتصدر في الجمل (71 أ ح) والجُمَل التي هي من قبيل (78 أ ــ و) المعادة هنا للتذكير :

(78) أ ــ زيد عاد

ب ــ خالد ألف كتابا

ج ــ هند تزوجت

د ــ الطلبة نجحوا

هـ ــ الطفلان ناما

و ــ النساء خرجن

وتتلخص الادلة التي قدمناها في ما يلي :

1 ــ المكون المتصدر في البنيات المُمَثَّلِ لها بالجمل (71)، بخلاف المكون المتصدر في البنيات الممثل لها بالجمل (78)، مكون داخلي بالنسبة للحمل وذلك لأنه :

ــ يمكن أن يُشَكِّل حيِّزَ القوة الانجازية للجملة :

(101) أزيد قائم أم عمرو ؟

ــ لا يتقدم على الأدوات ذات الصدارة في الحمل :

(102) أ * ــ زيد أقائم ؟

ب * ــ زيد هل قائم ؟

ــ يمكن أن يتقدم عليه مكون من مكونات الحمل الداخلية :

(103) أ ــ غدا زيد مسافر (لا اليوم)

---

(36) انظر مقالنا «المبتدأ في اللغة العربية» المنشور في العدد 9 من مجلة» دراسات فلسفية وأدبية 1984 والفصل الأول من الجزء الثاني من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية». دار الثقافة البيضاء 1985.

ب ــ زيدًا عمرو ضارب غدا (لا خالدا).

أما التحليل العربي القديم القائم على افتراض أن الفاعل في هذا النمط من البنيات هو «الضمير المستتر» في المحمول فمردود لنفس الأسباب التي أوردناها في معرض انتقادنا لافتراض «ضمير مستتر» في فعل الجمل التي من قبيل (78 أ ــ ج). أما الجمل الاسمية التي يتلو فيها المحمولَ فاعلٌ ظاهر (اسم أو ضمير) كالجملتين (104) فانها جمل مبتدئية يُعْتَبَر المكون الذي يتصدرها «مبتدأ» متموقعا خارج الحمل (في الموقع م^{2}) رابطا احاليا لضمير داخله كما يتبين من التمثيل (105) :

(104) أ ــ زيد قائم هو

ب ــ زيد قائم أخوه

(105) أ ــ زيد $_{1}$ مبتدأ [حض قائم $_{ص}$ (س^{1} : هو (س^{1})) $_{1}$ متض فامح] بؤجد

ج ــ يرد الفاعل في الجمل الاسمية متقدما على محموله الا اذا كان المحمول محورا أو بؤرة حيث يحتل، اذاك، الموقعَ م$^{\phi}$ المخصَّص للمكونات المُسنَدة إليها إحدى هاتين الوظيفتين :

(106) أ ــ في الدار رجل

ب ــ أَقَائم زيد (أم قاعد) ؟

ج ــ قائمٌ زيد (لا قاعد).

في هذه الحالة، يرد الفاعل متأخراً عن محموله. وقد استدللنا (أنظر نفس الفصل من «الوظائف التداولية في اللغة العربية») على أن الفاعل في هذا النمط من الجُمَل يظل محتلًا لنفس الموقع طبقا للبنية الموقعية (69) التي نعيد سوقها هنا للتذكير :

(60) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ فا { م س / م ح / م ص / م ظ } (مف) (ص)، م^{3}

يفاد من هذا أن المكون الذي «ينتقل» هو المكون المحمول [37] لا المكون الفاعل.

---

(37) نستعمل هنا عبارة «ينتقل» من باب التقريب فقط إذ إن النحو الذي نعتمده لا يتضمن، كما أسلفنا، قواعد نقل، بل لا يتضمن قواعد تحويل على الاطلاق. والمراد هو أن المحمول حين يكون بؤرة أو محورا يتموقع في م$^{\phi}$ فيتقدم بذلك على فاعله.

3 ــ موقع الفاعل في الجمل الرابطية :

أ ــ نعتبر «جملا رابطية» الجمل المشتملة على «رابط» (Copula) من قبيل «كان» وما يحاقلها («كان وأخواتها»، «أفعال الاستمرار»...).

وتشاطر الجملُ الرابطيةُ الجملَ الاسمية خصائصَها الحملية والوظيفية إلَّا أنها تمتاز، في مستوى البنية المكونية باشتمالها على رابطٌ مدمَج بمُقتضى **«قاعدة إدماج الرابط»** التي اقترحنا (نفس الفصل من المرجع السابق) صوغها بالنسبة للغة العربية كما يلي :

(107) **قاعدة ادماج الرابط :**

دَخْل : π محمول$_\beta$ (س^1) (س^2) ... (س^ن)
(input)

شرط : π = ماض، مستقبَل، زمان ــ صفر

خَرْج : كان محمول $_\beta$ (س^1) (س^2) ... (س^ن)
(out put)

تُفِيد القاعدةُ (107) أن **«الرابط» يدمج بالنسبة للغة العربية** [38] **في الجمل الاسمية اذا كان عاملُ المحمول** (Predicate operator) الزماني «الزمان الماضي» أو «الزمان المستقبل» أو «الزمان ــ الصفر».

ولنأخذ للتمثيل لاشتقاق الجمل الرابطية، حسب النحو الوظيفي، الجملة (72 أ) المكررة هنا للتذكير :

(72 أ) كان عمرو قائما.

البنية الحملية لهذه الجملة هي البنية (108) :

(108) مض قائم ص (س^1 : عمرو (س^1)) متض

تُسنَد الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع (س^1) فينتج عن ذلك البنية الوظيفية الجزئية (109) :

---

(38) انظر للمقارنة، فيما يخص علاقة الجمل الاسمية بالجمل الرابطية، التحليل الذي اقترحه الاستاذ الفاسي الفهري (Fassi-Fehri 1982 : 58 — 75) والذي يقوم على افتراض أن الجملتين :

في الدار رجل
كان في الدار رجل

«لهما نفس البنية «وأن» الرابط «**كان**» الحامل لصفات زمانية وجهِيَّة (كالصفة [حاضر] في مقابل الصفة [ماض]) يتحقق صفرا» أي لا يتحقق.

ويبدو أن د. الفاسي الفهري (حديث شخصي) تجاوز هذا التحليل في أبحاثه الاخيرة.

(109) مض قائم ص (س^1 : عمرو (س^1)) متض فا

ثم تسند الوظيفتان التداوليتان المحور وبؤرة الجديد إلى الموضوع (س^1) والحمل على التوالي فتُنقَل بذلك البنية الحملية إلى البنية الوظيفية التامة التحديد (110) :

(110) (مض قائم ص (س^1 : عمرو (س^1)) متض فامح) بؤجد

ويُدْمَج الرابط «كان» بمقتضى القاعدة (107) لتوافر الشرط (كون عامل المحمول الزمان الماضي (مض)) :

(111) [كان قائم ص (س^1 : عمرو (س^1)) متض فامح] بؤجد

ثم تطَبَّقُ قواعد التعبير الأخرى (اسناد الحالات الاعرابية، موقعة المكونات ....) فنحصل على بنية مكونية تتحقق أخيراً في شكل الجملة (72 أ).

ب ــ أما بالنسبة لرتبة الفاعل في الجمل الرابطية، فإنه يتموقع بعد الرابط طبقا للبنية الموقعية (70) التي نُعِيدُ سوقها للتذكير :

(70)

م^4، م^2، م^1 م$^\phi$ ط فا { م ص / م س / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م^2

ويصدق على رتبة الفاعل في الجمل الرابطية بالنسبة للرابط ما قلناه عن رتبته في الجمل الفعلية بالنسبة للفعل. فالمكونات الاخرى يمكن أن تتقدم على الرابط اذا أخذت إحدى الوظيفتين التداوليتين (البؤرة والمحور) المخوّلتين احتلال الموقع م$^\phi$:

(112) أ ــ فرحًا كان خالد (لا حزينا)

ب ــ في الدّار كان زيد (لا في المقهى)

أما الفاعل فإنه يَحتفظ برتبته حتى في حالة أخذه لوظيفة البؤرة أو وظيفة المحور إذ بتقدمه على الرابط يصبح مبتدأ محتلا للموقع م^2 رابطا احاليا للضمير الفاعل اللاصق بالرابط كما يتبين من البنية (114) التي تتحقق، بعد تطبيق قواعد المواقعة، في شكل الجملة (113) :

(113) زيد، كان فرحا

(114) زيد $_1$ مبتدأ [كان ط فرح ص (س^1 : (=) (س^1)) $_1$ حافا مح] بؤجد.

ويبرز خارجية المكون المتصدر في الجمل التي من قبيل الجملة (113)، وبالتالي مبتدئيته، امكان تقدمه على الأدوات الصدور وعدم امكان تَقَدُّم مكون داخلي عليه، شأنه في ذاك

شأن المكون المتصدر في الجمل الفعلية :

(115) أ ـــ زيد أكان فرحا ؟

ب ـــ زيد هل كان فرحا ؟

(116) أ ـــ * فرَحاً زيد كان (بنبر «فرحا»)

ب ـــ * البارحة زيد كان فرحاً (بنبر «البارحة»)

خــلاصـــة :

ـــ تُعَدُّ اللغة العربية من اللغات التي تُعتبَر الوظيفة التركيبية الفاعل فيها واردة لوصف العلاقة الرابطة بين البنية الحملية («بنية الأدوار الدلالية») والبنية التركيبية الصرفية.

ـــ تُسنَد الوظيفة الفاعل، في اللغة العربية، بمقتضى نوعية الادوار الدّلالية طبقا لسلمية معينة يحتل رأسَها الحدُّ الحاملُ للدُّور الدّلالي «المنفذ» وما يحاقله («القوة»، «المتموضع»، «الحائل»).

ـــ يَسْتأْثِرُ المكونُ المسندةُ إليه الوظيفة الفاعلُ بالأسبقية في أخذ الوظيفة التداولية المحور لما بين الوظيفتين الفاعل والمحور من ترابط.

ـــ تُحدِّد الوظيفةُ الفاعل الخصائصَ التركيبية ـــ الصرفية للمكون المسندة إليه، خاصة موقعه واعرابَه.

يَرِدُ المكون الفاعل بعد الفعل أو الرابط في الجمل الفعلية والجمل الرابطية حتى في حالة أخذه لأحدى الوظيفتين التداوليتين المُخوَّلتين التموقعَ في صدر الحمل.

ولا يمكن أن يُعتَبَر، في حالة تقدمه على الفعل أو الرابط، الا «مبتدأ» محتلا للموقع الخارجي م^2 رابطاً للضمير الفاعل اللاصق بالفعل أو الرابط. أما في الجمل الاسمية فإنه يرد، غالبا، متقدما على محموله. وقد يتقدم عليه محموله حين تُسنَد إلى هذا الأخير وظيفة البؤرة أو وظيفة المحور فيحتل بموجب ذلك صدرَ الحمل، أي الموقع م$^{\phi}$.

الرباط، 12 يناير 1985



الفصل الثاني

ف س فا
في اللغة العربية

مدخـــل :

اثبتت الدراسات اللغوية (القديمة [1] منها والحديثة [2]) ان البنية الرتبية في اللغة العربية الفصحى التي تحددها الوظائف التركيبية («الفاعل»، «المفعول»...) هي البنية (1) :

(1) ف فا (مف) (ص).

حيث تشير الرموز ف وفا و(مف) إلى موقع الفعل وموقع الفاعل وموقع المفعول على التوالي وحيث يُشير الرمز (ص) إلى الموقع التي تحتله المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها.

وقد اقترحنا، تَبَنِّياً لهذه الأطروحة، أن تكون البنية الموقعية التي تترتب المكونات بمقتضاها في الجملة العربية الفعلية هي البنية (2) :

(2) م^4، م^2، م^1 م$^\phi$ ف فا (مف) (ص)، م^3.

التي أضيف فيها إلى البنية (1) ثلاثة مواقع خارجية (بالنسبة لحمل الجملة) يحتلها المنادى (م^4) والمبتدأ (م^2) والذيل (م^3) وموقعان «داخليان» يحتلهما بالتوالي أداة من الأدوات الصدور [4]، (complementizers) ومكون مسندة إليه إحدى الوظيفتين التداوليتين البؤرة

---

(1) من المعروف،عند جمهور النحاة العرب القدماء،أن الفاعل يرد في اللغة العربية متأخرا عن فعله.

(2) انظر الاستدلال الذي قدمه د.الفاسي الفهري على الرتبة في اللغة العربية (الفاسي الفهري 1982).

(3) انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(4) نقصد بالأدوات الصدور الأدوات التي تتصدر الجملة (أو الحمل بعبارة أدق) كاداتي الاستفهام «هل» و«الهمزة» و«إن».

والمحور أو اسم استفهام [5].

ما يهمنا في هذا البحث هو أن البنية الموقعية (2) مُخَلَّفَةٌ بافتراض ان الفاعل يلي مباشرة الفعل في الجمل الفعلية. الا أن هذا الافتراض لا يصدق في جميع الأحوال إذ إنه من الممكن، كما هو معلوم، ان يُفْصَلَ بين الفاعل وفعله بمكون آخر كالمكون المفعول أو مكون من المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها كالمكونات الحاملة للأدوار الدلالية «الزمان» و«المكان» و«الحال» و«العلة» و«المصاحب» كما يتبين من الامثلة الاتية :

(3) أ ــ شرب **الشاي** خالد

ب ــ تغيب **اليوم** طالبان.

ج ــ سافرت **إلى فاس** هند.

د ــ جاء **باسما** عمرو.

هـ ــ وقف **احتراما لأبيه** زيد.

و ــ سار **والنيل** خالد.

قُدِّمَتْ في إطار نظريات لغوية مختلفة، لوصف البنيات المُمَثَّل لها بالجمل (3 أ ــ و) التحليلاتُ الثلاثة الاتية :

1) يقترح ديك [6] أَنْ تحلل البنيات المتوسِّطُ فيها المفعول بين الفعل وفاعله على أساس أنها بنيات من قبيل (4) :

(4) [ف ــ ضمير $_1$ (فا) مف]، ذيل $_1$

باعتبار ان المكون الواقع بعد المكون المرموز إليه ب مف ذيل وان الفاعل هو الضمير اللاصق بالفعل.

2) اقترح د.عبد القادر الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 ص42 ــ 44) في

---

(5) اقترحنا (المرجع السابق) ان تصاغ قاعدة الموقعة في م$^{\phi}$ كما يلي :

$$\begin{bmatrix} \text{بؤمقا} \\ \text{مح} \\ \text{اسم} \\ \text{استفهام} \end{bmatrix} \longrightarrow \text{م}^{\phi}$$

حيث يشير الرمزان (بؤمقا) و(مح) إلى المكونين المسندة إليهما الوظيفتان «بؤرة المقابلة» و«المحور».

(6) انظر (ديك 1980 ص : 143 ــ 150).

معرض الحديث عن الفرق بين التقديم داخل الجملة والتصدير [7] ان النوع الأول من التقديم ناتج عن «قاعدة خفق» (Scrambling) لا تؤثر في البنية المنطقية للجُملة، بخلاف النوع الثاني.

3) تعرض عبد القاهر الجرجاني، في «الدلائل» إلى الفرق بين الجمل المقدم فيها المفعول على الفاعل والجمل المقدم فيها الفاعل على المفعول وَمَثَّلَ للضربين من الجمل بالجملتين (5 — أ — ب) :

(5) أ — قتل الخارجيَّ زيدٌ

ب — قتل زيدٌ الخارجيَّ.

ويمكن تأويل تحليله عل أن المكون الذي يتوسط بين الفعل وفاعله هو المكون الدال على ما (أَوْ مَنْ) يهم المخاطبَ امرُه، أي بلغتنا المكون الحامل للوظيفة التداولية «المحور».

ونقترح ان نُسَمِّي الفرضيات التي تُخَلِّفُ التحليلات الثلاثة بـ : «**فرضية الذيل**»، و«**فرضية الخفق**» و«**فرضية المحور**» بالتوالي.

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث نتناول في أُولها وثانيها الفرضيتين الأوليَيَن عرضاً وتقويماً ونحاول في ثالثهما ان ندافع عن الفرضية الثالثة.

1) فرضية الذيل :

أ — تُعَرَّفُ الوظيفتان التركيبيتان «الفاعل» و«المفعول»، في النحو الوظيفي، في اطار «الوجهة» (Perspective) المنطلق منها في تقديم الواقعة («عمل»، «حدث»، «وضع»، «حالة») التي يَدُلُّ عليها الحمل.

تُسنَدُ الوظيفة «الفاعل» إلى المكون الذي يُشَكِّلُ «المنظور الرئيسي» للوجهة وتسند الوظيفة «المفعول» إلى المكون الذي يُشَكِّلُ «المنظور الثانوي». ففي الجملة (6)، على سبيل المثال، أُسْنِدَت وظيفة الفاعل للمكون (كُثَيِّر) باعتباره «المنظور الرئيسي» للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة (عِشْقِ كثير لعزة) واسندت وظيفة «المفعول» إلى المكون (عزة) باعتباره «المنظور الثانوي».

(6) عشق كَثَيِّرٌ عزة.

من التبريرات التي يقدمها ديك لتعريفه الفاعل والمفعول انطلاقا من مفهوم «الوجهة» ان ترتيب المكونين المُسْنَدَتين إليهما هاتان الوظيفتان يطابق تعريفيهما كمنظور رئيسي ومنظور

---

(7) يقترح د.الفاسي الفهري ترجمةً للمصطلح «Topicalization» المقابلَ «الموضعة».

ثانوي للوجهة. ففي أغلب اللغات الطبيعية يرد المكون الفاعل متقدما على المكون المفعول سواء أكانت البنية الرتبية ف فا مف أم كانت فا ف مف أم كانت فا مف ف.

إلّا أنَّ ثمة لغات يتقدم فيها المفعول على الفاعل كاللغات ذات البنية الرتبية : ف مف فا.

بالنسبة لهذا النمط من اللغات، يذهب ديك (ديك 1980 — ص : 143 — 150) إلى ان الفاعل المتأخر عن المفعول ليس، في أغلب الأحوال، الا **ذيلا** «يُحاوِل»[8] الضميرَ الفاعل اللاصق بالفعل وأنَّ البنية ف مف فا ليست، بالتالي، الا بنية ذيلية من قبيل (4) المعادة هنا للتذكير :

(4) [ف — ضمير $_1$ (فا) مف]، ذيل $_1$.

ب — إذا أخذنا بفرضية الذيل هذه، تكون الجمل (3 أ — و) جملا ذيلية تتكون من **حَمْل** متضمن لفعل وضَمير فاعل لاصق به ومكون مفعول (أو مكون حامل لاحدى الوظائف الدلالية) ومن **مكون حامل للوظيفة التداولية الذيل** «يحاول» الضمير الفاعل اللاصق بفعل الحَمْل.

وعلى هذا تكون البنية الوظيفية للجملة (3 أ) مثلا هي البنية الاتية :

(7) [مض شرب ف (س^1 : (=) 1 (س^1)) منف فا مح
(س^2 : شاي (س^2)) متق مف] بؤجد، خالد 1 ذيل.

حيثُ يُشَكِّلُ المكونُ (خالد) ذيلَ الجملة واللاصقةُ (=) ضميراً فاعلًا للفعل (شرب).

جـ — الا أنَّ للبنيات التي مثلنا لها بالجمل (3 أ — و) خصائص تحول دون تحليلها انطلاقا من فرضية الذيل التي يقترحها ديك.

ويمكن الاحتجاج لأن هذه البنيات ليست بنيات ذيلية بل بنيات من قبيل ف س فا بالادلة الاتية :

1) ينطبق التحليل الذي تُخَلِّفه «فرضية الذيل»، في اللغة العربية، على البنيات التي نمثل لها بالجمل (8) :

(8) أ — قابلا عمراً، صديقاه
ب — تغيبن اليوم، الطالباتُ

---

(8) نقترح ترجمة للمصطلح «Coreference» المقابل «التحاول» الدال على العلاقة القائمة بين مكونين يحيلان على نفس الذات، ويُصطلَح على الرمز إلى هذه العلاقة بالتأشير لكل من المكونين المتحاولين بنفس القرينة (Index) : 1، 2...

ج ــ لم يحضروا في الوقت المناسب، الضيوفُ.

لا يمكن اعتبار المكون الوارد في آخر هذا الضرب من البنيات الا «ذيلا» إذ إنَّ فاعل الجملة هو الضمير اللاصق بالفعل كما يتبين من التمثيل الاتي للجملة (8 ب) :

(9) [مض تغيب ف (س^1 : ن (س^1)) $_1$ منف فا مح
(س^2 : يوم (س^2)) زم] بؤجد، الطالبات $_1$ ذيل

ويدل على ذيلية هذا المكون أُمران :

ــ أَن حذفه لا يُخِلُّ بتمام الجملة اذ إِن المكونات الاخرى تشكل حملا قائم الذات :

(10) أ ــ قابلا عمرا
ب ــ تغيبن اليوم
ج ــ لم يحضروا في الوقت المناسب

ــ وأَنَّ البنيات الممثل لها بالجمل (8 أ ــ ج) لاحنة اذا أُوِّلت على أساس ان المكون الواقع في آخرها فاعل وان اللاصقة الفعلية مجرد علامة مطابقة، وذلك طبقا لقاعدة المطابقة في اللغة العربية التي تقضي بِأَلَّا يطابقَ الفاعل فعله من حيث العدد.

(11) أ ــ * قابلا عمراً صديقاه
ب ــ * تغيبن اليوم الطالبات.
ج ــ * لم يحضروا في الوقت المناسب الضيوفُ

ونلاحظ أن هذا لا يصدق على البنيات التي مثلنا لها بالجمل (3 أ ــ و). ويَكْمُن الفرق بين البنيات الممثل لها بالجمل (3 أ ــ و) والبنيات الممثل لها بالجمل (8 أ ــ ج) في نوع اللاصقة الفعلية. فاللاصقة في البنيات الثانية ضمير [9] يشكل موضوعاً من موضوعات

---

(9) استدل د. الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1985) على ان جل اللواصق الفعلية في اللغة العربية ضمائر احالية تشكل موضوعا من موضوعات الحمل وتأخذ، بالتالي، وظائف تركيبية. اما بالنسبة للاصقتين (ــا) و(ــت) فانهما تردان ضميرين فاعلين في «البنيات المفككة» (dislocated structures) التي نُمثِّل لها بالجملتين :

زيد قابل عمرا
هند تزوجت خالدا

كما تردان علامتي مطابقة بين الفعل وفاعله في الجمل البسيطة التي من قبيل :

قابل زيد عمرا
تزوجت هند خالدا

(arguments) الحمل مسندة إليه، بالتالي، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية : وظيفة الفاعل.

اما اللاصقة في البنيات الأولى فلا تشكل موضوعا من موضوعات الحمل ولا تأخذ بالتالي وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية وانما هي مجرد علامة مطابقة بدليل امكان وقوع مركب اسمي فاعل بعدها.

وقد ميزنا في مكان آخر، بعد الدكتور الفاسي الفهري [10]، بين نوعين من اللواصق : لواصق ضمائر (جل اللواصق الفعلية) ولواصق تستعمل ضمائر كما تستعمل علامات مطابقة. وتنتمي إلى هذه الزمرة الثانية اللاصقتان (=)و (= تـ) اللتان تردان ضميرين فاعلين في الجمل المبتدئية التي من قبيل (12) وعلامتي مطابقة في الجمل الفعلية البسيطة التي من قبيل الجمل (3 أ — و) :

(12) أ — خالد نجح

ب — هند تزوجت

ففي الجملتين (12) اللاصقتان (=) و(= تـ) ضميران فاعلان يربطهما إحالياً المبتدآن (خالد) و(هند) كما يتبين من التمثيلين الاتيين :

(13) خالد $_1$ مبتدأ [مض نجح ف (س^1 : (=) (س)) $_1$ منف فا مح] بؤجد.

(14) هند $_1$ مبتدأ [مض تزوج ف (س^1 : (= تـ) (س^1)) $_1$ متض فا مح] بؤجد.

2) من خصائص البنيات المذيلة امتناعُ ورودِ مكون من مكونات [11] الحمل «الداخلية» (المكون المفعول أو غيره) بعد الذيل، كما يدل على ذلك لحن الجمل (15) :

(15) أ — * استقبلا، الاستاذان، الطلبةَ.

ب — * تلقين، الطالباتُ، درساً في الدلالة.

= وقد اعتمدنا هذا التحليل في مقالنا حول «الفاعل في اللغة العربية» (انظر الفصل السابق من هذا الكتاب).

(10) انظر نفس المرجع (الفاسي الفهري 1985).

(11) تنقسم مكونات الجملة إلى حمل ومبتدأ وذيل ومنادى كما يتبين من البنية العامة الاتية :

منادى، مبتدأ، [حمل]، ذيل

وتنقسم المكونات، بهذا الاعتبار إلى قسمين : مكونات داخلية (المكونات المنتمية إلى الحمل ذاته) ومكونات «خارجية».

ويمتنع أن يتقدم على المكونات الخارجية الواقعة قبل الحمل وان يتأخر عن المكونات الخارجية الواقعة بعده مكون داخلي (أحد حدود الحمل الموضوعات أو اللواحق).

ج ــ * بعثوا، الطلبةُ، ملفاتِهم.

في مقابل الجمل (16) :

(16) أ ــ استقبلا الطلبةَ، الاستاذان

ب ــ تلقين درساً في الدلالة، الطالباتُ

ج ــ بعثوا ملفاتهم، الطلبةُ.

ولا يمتنع ورود مكون من مكونات الحمل الداخلية بعد الفاعل في البنيات التي مثلنا لها بالجمل (3 أ ــ و) كما تدل على ذلك سلامة الجمل (17) :

(17) أ ــ أُعطى زيداً عمرو كتاباً

ب ــ لقن الطلبةَ الاستاذُ مبادىءَ الحساب

ج ــ استقبلت خالداً هندٌ باسمة.

نستخلص مما سبق ان الجُمَلَ الفعلية التي يفصِل فيها الفاعلَ عن الفعل مكونٌ آخرُ كالمفعول وغيره تنتمي الى نمطين من البنيات: بنيات مذيلة وبنيات فعلية بسيطة من قبيل : ف س فا وأنَّ التحليل المنطلق من فرضية الذيل لا ينطبق الا على الجمل المنتمية إلى النمط الأول من هذه البنيات.

2) **فرضية الخفق :**

في معرض حديثه عن الرتبة في الجملة الفعلية يمثل د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 ص 43 ــ 44) للجمل المتقدم فيها المفعول عن الفاعل بالجملة الاتية :

(18) ضرب الولدَ زيدٌ.

ويقترح د.الفاسي الفهري ان يحلل هذا الضرب من التقديم على أساس انه عملية «خفق» (Scrambling) تعيد ترتيب المكونات محليا، دون أن تؤثر في معنى الجملة.

ويشير الى ان العمليات التي هي من هذا النوع يتم وصفها في الأنحاء التحويلية عن طريق «**قواعد اسلوبية**» تطبق في مستوى المكون الصوتي ولا يظهر لها اثر في البنية المنطقية.

ويقترح أن توصف عمليات الخفق هذه، في إطار النموذج الذي يعتمده (النحو المعجمي الوظيفي)، عن طريق «قواعد مُرَكَّبية» (Phrase-rules) كالقاعدة (19)، مثلا، التي تنتج الجملة (18).

(19) ف م س م س ⟵ ف م س م س
فا مف مف فا

ويرى د.الفاسي الفهري أنه يجب التمييز، بخلاف ما ذهب إليه النحاة والبلاغيون العرب القدماء، بين نوعين من التقديم :

ــ التقديم بعد الفعل الحاصل، مثلا، في الجملة (20):

(20) ضرب **عمرا** زيد

ــ والتقديم قبل الفعل الذي تَنْتُجُ عنه جمل كالجملة (21) :

(21) **أزيداً** تضرب ؟

وان هذين النوعين من التقديم ناتجان عن تطبيق قاعدتين مختلفتين : قاعدة خفق وقاعدة «موضعة» (Topicalization) بالتوالي.

ويصل د.الفاسي الفهري بعد ان استدل [12] بان البنيات الممثل لها بالجملتين (20) و(21) تتصرف تصرفا مختلفا بالنسبة لمجالي الاستفهام والنفي إلى الاستنتاج الاتي : «نرى، إذن، أنَّ للجمل التي من قبيل الجملتين (20) و(21) بنيات مختلفة تمتاز بخصائص مختلفة سواء أتعلق الأمر بالبنية المكونية أم بالبنية الوظيفية أم بالبنية المنطقية» [13].

ب ــ يمكننا التحليل الذي يقترحه د.الفاسي الفهري، بالنسبة للتحليل الذي سنحاول الدفاع عنه في المبحث الثالث، من التسليم بما يلي :

1) تشكلِ البنيات المفصولُ فيها الفاعلُ عن الفعل بمكون آخر (كالمفعول أو غيره) بنياتٍ بسيطةً فعلًا وليست بنيات ذيلية كما توحي بذلك «فرضية الذيل» التي حاولنا الاستدلال على عدم ورودها بالنسبة للغة العربية في المبحثُ الأول.

2) تختلف هذه البنيات عن البنيات المقدَّم فيها المكونُ المفعول (أو غيره) على الفعل. وسنعود إلى الفرق بين هذين النمطين من البنيات فيما بعد.

3) لا يؤثر إعادة ترتيب المكونات بعد الفعل (تقديم المكون المفعول أو غيره) على الفاعل في البنية الدلالية للجملة.

فالجمل (3 ــ أ ــ و) المعادة للتذكير، مثلًا، لا تختلف من حيث بنيتها الدلالية عن الجمل (22 ــ أ ــ و).

(3 أ) شرب الشاي خالد

(3 ب) تغيب اليوم طالبان

---

(12) انظر (الفاسي الفهري 1982 ص : 53 ــ 63).

(13) انظر نفس المرجع ص 63.

(3 ج) سافرت إلى فاس هند
(3 د) جاء باسما عمرو
(3 هـ) وقف احتراما لابيه زيد
(3 و) سار والنيل خالد

(22) أ ــ شرب خالد الشاي
ب ــ تغيب طالبان اليوم
ج ــ سافرت هند إلى فاس
د ــ جاء عمرو باسما
هـ ــ وقف زيد احتراما لأبيه
و ــ سار خالد والنيل

الا اننا نميز بين البنية الدلالية للجملة وبين «بنيتها الإخبارية» (Informational Structure)، ونقصد بالبنية الاخبارية البنية التي تحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة حسب «المقام» كعلاقتي «المحور» (Topic) و«البؤرة» (Focus). بناءاً على التمييز بين البنيتين الدلالية والاخبارية نفترض ان زمرتي الجمل (3 أ ــ و) و(22) تختلفان من حيث البنية الاخبارية وان اتحدتا من حيث البنية الدلالية. فالجملتان (3 أ) و(22 أ)، مثلا، تتضمنان نفس العلاقات الدلالية ونفس العلاقات التركيبية الا أنهما لا تتضمنان نفس العلاقات الاخبارية كما يتبين من التمثيلين الاتيين :

(23) مض شرب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا بؤجد
(س^2 : شاي (س^2)) متق مف مح.

(24) مض شرب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح (س^2 : شاي (س^2)) متق مف بؤجد

حيث يَحْمِل المكونان (خالد) و(الشاي) نفسَ الدورين الدلالين (منفذو متقبل) ونفسَ الوظيفتين التركيبيتين (فاعل ومفعول)، غير أنهما يختلفان من حيث وظيفتاهما التداوليتان (محور، بؤرة جديد) باعتبار الجملتين جوابين للجملتين (25) و(26) بالتوالي :

(25) من شرب الشاي ؟
(26) ماذا شرب خالد ؟

نفترض إذن أن المكون المفعول (أو غيره) يختلف من حيث وضعه الاخباري حين يرد متأخرا عن الفعل عنه حين يرد متقدما عليه اذ يأخذ في الحالة الثانية الوظيفة التداولية المحور. ويشكل معظم المبحث الثالث الاتي دفاعاً عن هذه الفرضية.

2) فرضية المحور :

أ ــ ينطلق الجرجاني في وصفه لظاهرة التقديم من مبدأ عام يلخصه فيما يلي :

«واعلم ان من الخطأ ان يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين **فيُجعلَ مفيداً** في بعض الكلام **وغير مفيد** في بعض، وأن يُعلَّل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تَطَّرِدَ لهذا قوافيه ولذلك سجعُه. ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلًا على الفعل في كثير من الكلام انه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعي انه كذلك في عموم الأحوال فاما أن يجعله بَيْنَ بَيْنَ فيزعم انه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعضٍ فمما ينبغي ان يُرْغَبَ عن القول به»[14].

أما فيما يتعلق برتبتي الفاعل والمفعول بعد الفعل فانه يُرجِع تقديمَ احدهما على الاخر إلى **العناية والاهتمام** ويُفَسِّرُ هذا المفهوم كما يلي :

«قال صاحب الكتاب وهُوَ يَذْكُر الفاعلَ والمفعولَ «كأنهم يقدمون الذي بيانه أَهَمُّ لَهُمْ وهم بشأنه أَعْنَى، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم» ولم يذكر في ذلك مثالًا وقال النحويون «إن معنى ذلك انه قد يكون من اغراض الناس في فِعْلٍ ما ان يقع بانسان بعينه ولا يُبَالُون من اوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث في الأرض ويفسد فَيَكْثُر منه الاذى انهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه. فاذا قتل وأراد مُرِيدٌ الاخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول «قتل الخارجيَّ زيد» ولا يقول «قتل زيد الخارجي» لأنه يعلم ... من حالهم ان الذي هم متوقعون له ومُتَطَلِّعُون إليه متى يكون وقوعُ القتل بالخارجي....» [15].

ب ــ نستخلص من النص الأول ان للتقديم، أيا كان، دلالة وانه ليس هناك تقديم «مفيد» (ذو دلالة) وتقديم «غير مفيد» ويعني هذا بلغتنا امرين. :

ــ ان ترتيب المكونات داخل الجملة محكوم دلالياً (إقْرَأْ : إخبارياً)،

ــ وأن ليست هناك قواعد تقديم «نحوية» وقواعد تقديم «أسلوبية» (اذا استثنينا عمليات التقديم الذي يقتضيها «الايقاع» في النصوص الشعرية مثلًا).

نعتقد ان المبدأ الذي ينطلق منه الجرجاني في وصفه لظاهرة التقديم سليم في عمومه الا أنه يحتاج إلى توضيحين اثنين :

---

(14) دلائل الاعجاز ص 83

(15) دلائل الاعجاز ص 80

1) بناءاً على التمييز الذي سبق أن أشرنا إليه بين البنية الدلالية و«البنية الاخبارية» للجملة، نقول ان التقديم لا يؤثر في البنية الدلالية (بالمعنى الضيق الذي أعطيناه لهذا المفهوم) وانما يؤثر في «البنية الاخبارية». فنحن نتبنى مبدأ الجُرجاني شريطة ان نَفْهَم العبارتين «مفيد» و«يدل» على انهما حاملتان لمفهومين «بلاغيين» مرتبطان بعلاقة «المقال» بـ «المقام» وانهما تعنيان بلغتنا : «مؤثر في البنية الاخبارية للجملة».

2) يعلل الجرجاني التقديم انطلاقا من المفهوم العام «العناية والاهتمام» وهذا المفهوم غير كاف في وصف هذه الظاهرة اذ يُؤدي إلى عدم التمييز (كما نبه إلى ذلك د.الفاسي الفهري) بين التقديم داخل المجال الذي يلي الفعل والتقديم في المجال الذي يسبق الفعلَ وإلى الخلط، بالتالي، بين جمل ذات خصائص متباينة كالجملتين (27) و(28) الاتيتين :

(27) قابل هندا خالد

(28) هندًا قابل خالد.

اما مفاد النص الثاني فهو ان المفعول يتقدم على الفاعل حين يُرَاد الاهتمام والعناية به. ويحدد الجرجاني انطلاقا، من مثال، «المهتم به» (أو «المُعنَى به») بانه الشخص الذي يهم المخاطبَ أمرُه ويتوقع ذِكرَه.

بالنسبة لتأويل مفاد هذا النص، ذهبنا في مكان آخر [16] إلى ان المفهوم الذي يمكن ان يقابل مفهوم «الاهتمام» في هذه الحالة هو مفهوم «البؤرة» الا أن إعادة النظر في نص الجرجاني وتدبره جَعَلَانا نعدل عن هذا التأويل إلى التأويل الاتي :

يفهم من النص «ان «المهتم به» هو ما يتقاسم المتكلمُ والمخاطبُ معرفتَه ويشكل مَحَطَّ اهتمامها. هاتان الخاصيتان من مُقوِّمات التعريف الذي يُعطَي في الدرس اللساني الحديث للوظيفة التداولية المحور.

ج ـــ نستخلص مما سبق ان الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل (اي الموقع س في البنية الرتبية : ف س فا) موقعٌ غير محايد تداوليا وان المكون الذي يحتله (المكون المفعول أو غيره) يحمل وظيفة تداوليةً وان هذه الوظيفة هي الوظيفة «المحور».

ونسوق في ما يلي، بعض الأدلة للاحتجاج لكون الوظيفة التداولية التي يَحْمِلُها المكون المَفْصُولُ به الفاعلُ عن فعله هي الوظيفة «المحور» :

1) يحمل المكون المتوسط بين الفعل والفاعل معلومةً تدخل في حيز المعارف المشتركة بين المتكلم والمخاطب. فالمكون (هندا) في الجملة (30)، واردةً جوابا للجملة (29)، يُحِيل على شخص يعرفه كل من المتكلم والمخاطَب :

(16) انظر مقالتنا : le Focus en Arabe, **Lingua** 64

(29) من استقبل هندا ؟
(30) استقبل هندا زيد ؟

بعبارة أخرى، تدخل المعلومة التي يحملها هذا المكون في حيز المعلومات «المعطاة» (Given) أو «القديمة» (Old) لا في حيز المعلومات الجديدة (New)[17].

2) ويلزم عن هذه الخاصية ان المكون المتوسط بين الفعل والفاعل يرد غالبا «عبارة مُحِيلة» (Referential Expression) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (31 أ ــ ب) :

(31) أ ــ قرأ الكتابَ عمرو
ب ــ ؟؟ قرأ كتاباً عمرو

فالجملة (31 ب) ذات مقبولية دنيا اذا قورنت بالجملة (31 أ) لورود المكون (كتابا) فيها عبارة «غير محيلة»، وتسترجع هذه الجملة مقبوليتها التامة حين يتأخر المكون المعني بالأمر، إذ يُصبح آنذاك «بُؤْرَةً» :

(32) قرأ عمرو كتاباً (بنبر «كتابا»)

3) مما يُسَلَّمُ به الان ان المعلومات التي تُشَكِّلُ الحَمولة الإخبارية لجمل اللغات الطبيعية تتوزع داخل الجملة بالشكل الاتي :

تنزع المكونات الحاملة للمعلومات «المعطاة» (المعلومات التي يتقاسم معرفتَها المتكلمُ والمخاطبُ) الى احتلال المواقع الأولى في الجملة في حين تنزع المكونات الحاملة للمعلومات «الجديدة» الى احتلال المواقع الاخيرة. ويُفَسِّر تقدمَ مكون آخر على الفاعل انه حامل، كما اسلفنا، لمعلومة داخلة في حَيِّز القاسم المعلوماتي المشترك بين المتكلم والمخاطب، معلومةٍ معطاة.

يدل هذا على أن الجُملةَ التي يتأخر فيها عن الفاعل مكونٌ حامل لمعلومة معطاة ذاتُ مقبولية دُنْيَا إذا قورنت بالجملة التي يتوسط فيها بين الفعل والفاعل :

(17) تنقسم حمولة الجملة الاخبارية إلى قسمين :
ــ معلومات يجهلها المخاطب أو يفترض المتكلم ان المخاطب يجهلها.
ــ ومعلومات يقاسم المخاطب المتكلم معرفتها أو يفترض المتكلم ان المخاطب يقاسمه اياها.

ويُصطلح على تسمية الضرب الأول من المعلومات بـ «المعطى» أو «القديم» والضرب الثاني بـ «الجديد».

ففي الجملة (30)، مثلاً، تنقسم الحمولة الاخبارية إلى «**معطى**» وهو حدوث استقبال وان المستقبَل (هند) و«**جديد**» وهو ان المستقبِل (زيد).

(33) من كتب هذا الشعر ؟

(34) أ ــ كتب هذا الشعر خالَد

ب ــ ؟؟ كتب خالَد هذا الشعر (بنبر «خالد»)

4) يلزم عن هذا المبدأ أن المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية البؤرة (وبعبارة ادق «بؤرة الجديد») يحتل موقعا من المواقع الأخيرة في الجملة (اذا لم يكن اسم استفهام) كما يتبين من الجملة (35 ب) :

(35) أ ــ من وهب عمرو خزانته ؟

ب ــ وهب عمرو خزانته خالَدا (بنبر «خالداً»).

ولا يحتل الموقعَ المتوسطَ بين موقعي الفعل والفاعل كما يتبين من المقارنة بين الجملة (35 ب) والجملة (36) :

(36) ؟؟ وهب خالَدا عمرو خزانته (بنبر «خالداً»)

ويصدق ما قلناه عن المكون المُسْنَدة إليه بؤرة الجديد على المكون المسندة إليه بؤرة المقابلة، اذ إن هذا المكون يحتل، وُجُوباً، صدر الحمل، أي الموقعَ م$^{\phi}$ طبقا للبنية الموقعية (2)، سواء أكانت الجملة جملة خبرية أم كانت جملة استفهامية :

(37) أ ــ خالَدا قابلت هندٌ

ب ــ زيَدا أعطى عمرو الهدية

ج ــ اليَوم عاد علي من السفر

د ــ في الحَديقة قابل خالد هندا

هـ ــ مَللًا توقف خالد عن العمل.

(38) أ ــ أخالَدا قابلت هند ؟

ب ــ أزيدَاً أعطى عمر الهدية ؟

ج ــ آليوَم عاد علي من السفر ؟

د ــ أفي الحَديقة قابل خالد هندا ؟

هـ ــ أمَللًا توقف خالد عن العمل ؟

---

(18) تنقسم العبارات اللغوية من حيث إحاليتها إلى عبارات مُحِيلة، وعبارات غير مُحِيلة. وتُعَدُّ عبارة مُحِيلة كل عبارة حاملة للمعلومات الكفيلة بتمكين المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه. وتتحقق العبارات المُحِيلة في شكل اسماء اعلام واسماء «داخلة عليها اداة التعريف»... دون ان ترتبط الاحالية ضرورة بالقرائن التركيبية.

نستنتج من هذا ان الموقع س في البنية الرتبية ف س فا لا يحتله المكون المبأر سواء أكان بؤرة جديد أم كان بؤرة مقابلة.

5) بيِّنا، في مكان آخر [19] ان الوظيفة التداولية «المحور» يمكن ان تسند إلى أي مكون من مكونات الجملة اذا كان مستوفيا للشروط، غير أن للمكون الفاعل [20] الأسبقية في أخذ هذه الوظيفة،واقترحنا صوغ سلمية اسناد المحور بالشكل الاتي :

(39) **سُلَّمِية إسناد المحور :**

فاعل > [مفعول / مستقبل / متقبل / أداة / زمان / مكان / – / – / –]

في الجمل (40 ب) و(41 ب) و(42 ب) التي تُشَكِّل أجوبة للجمل (40 أ) و(41 أ) و(42 أ)، يحمل المكون الفاعل الوظيفة التداولية «المحور» باعتباره «محط الحديث» داخل الحَمْل :

(40) أ ــ مَنْ صَاهَرَ **عمرو** ؟

ب ــ **صاهر عمرو** خالدا

(41) أ ــ متى سافرت **هند** ؟

ب ــ **سافرت هند** البارحة ؟

(42) أ ــ إلى أين سيسافر **أخوك**

ب ــ سيسافر **أخي** إلى فاس

(19) انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(20) ثمة اتجاه عام في اللغات الطبيعية (اذ لم نقل كلية لغوية) تنزع بمقتضاه الوظيفة الدلالية «المنفذ» (Agent) والوظيفة «الفاعل» (Subject) والوظيفة التداولية «المحور» (Topic) إلى التواجد في مكون واحد.

ويعد فاعلًا حقيقيا (أو فاعلًا نموذجيا) المكون المسندة إليه الوظائف الثلاث مجتمعة.

يلي المكونُ الفاعلُ الفعلَ مباشرة حين يكون محوراً للحمل كما يتبين من الجمل (40) و(41) و(42). أما حين يرد بؤرة فانه يحتل الموقع الأخير في الجملة طبقا لمبدأ توزيع المكونات من حيث «جِدَّة» «أو قِدَم» المعلومات التي تحملها، ويُشَكِّل اذاك «مَحَطّ الحديث» داخل الحَمْل (أي محور الحمل) المكونُ المتوسطُ بينه وبين الفعل أي المكون المحتل للموقع س في البنية الرتبية : ف س فا كما يتبين من المقارنة بين الجُملتين (43 ب) و(43 ج)

(43) أ ــ من عشق بثينة ؟

ب ــ عشق بثينةَ جَميل

ج ــ ؟؟ عشق جميلٌ بثينة.

ففي الجملة (43 ب) لا يمكن ان يُعَدَّ المكونُ (بثينة) الواردُ بين الفعل والفاعل الا «محورا».

نعتقد أن هذه الملاحظات الخمس تُمَكِّن من الاستدلال على أن المكون الذي يَتَوَسَّطُ، في اللغة العربية الفصحى، بين الفعل والفاعل مكون يَحْمِل، بالاضافة إلى وظيفته الدلالية (أو وظيفتيه الدلالية والتركيبية) الوظيفةَ التداولية «المحور».

د ــ ثبت لدينا الان، ان ما يعلل احتلال مكون ما الموقع س في البنية الرتبية ف س فا هو أن يكون هذا المكون حاملا للوظيفة التداولية «المحور». إلا أنّ ثمة عاملا آخر يوجب توسيط مكون ما بين الفعل وفاعله، وهو عامل التعقيد المقولي (Categorial Complexity).

يحدد ترتيبَ المكونات، داخل الجملة، حسب النحو الوظيفي، عواملُ ثلاثة :

ــ الوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول ...)،

ــ والوظائف التداولية (المحور، البؤرة ...)،

ــ و«التعقيد المقولي» للمكونات (أو حجمها).

فيما يخص ثالث هذه العوامل، يذهب ديك إلى أن للتعقيد المقولي دوراً في ترتيب المكونات داخل جمل اللغات الطبيعية.

فالمكونات الأبسطُ مقولياً (الضمائر، المركبات الاسمية) تنزع إلى التقدم على المكونات الأعقد مقولياً (المركبات الاسمية المعقدة، الجمل).

ويتجلى هذا المبدأ في سلمية من النوع الاتي :

(44) ضمير لاصق > ضمير منفصل > مركب اسمي > مركب حرفي > مركب اسمي معقد > جملة.

ويحدد ديك مفهوم التعقيد المقولي كما يلي :

أ ــ بالنسبة لكل مقول س، س < ح س

ب ــ بالنسبة لكل مقولة س، س < س و س

ج ــ بالنسبة لكل مقولتين س و ص، س < س (ص).

حيث يرمز (ح س) إلى مكون من نمط س مضاف إليه أحد الحروف، و (س و س) إلى مكونين من نفس النمط المقولي تجمع بينهما اداة عطف، و (س (ص)) إلى مكونين من نمطين مقوليين مختلفين مدمج أحدهما في الاخر.

فيما يتعلق بترتيب المكونات بعد الفعل، في الجملة العربية الفعلية، يتقدم على الفاعل مكون آخر (المكون المفعول أو غيره) اذا كان الفاعل يفوق هذا المكون [21] من حيث التعقيد المقولي كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأزواج الجملية الاتية :

(45) أ ــ بلغ زيداً أن خالدا سافر إلى الخارج

ب ــ ؟؟؟ بلغ ان خالدا سافر إلى الخارج زيدا

(46) أ ــ ساء خالداً سلوك الرجل الذي قابلناه البارحة

ب ــ ؟؟؟ ساء سلوك الرجل الذي قابلنا البارحة خالداً

(47) أ ــ سر هندا نبأ عودة خالد من الخارج

ب ــ ؟؟؟ سر نبأ عودة خالد من الخارج هنداً

أشار النحاة العرب القدماء في معرض الحديث عن رتبة الفاعل، إلى أنه قد يُخْرَجُ عن الأصل (عدم الفصل بين الفاعل والفعل بفاصل) فيتقدم المفعولُ على الفاعل، وذلك حين يكون الفاعل «محصورا» باحدى أدوات الحصر. مثالُ ذلك الجملتان (48 أ ــ ب) :

(48) أ ــ ما قابل عمراً الا زيد

ب ــ انما قابل عمراً زيد

الا أن حصر الفاعل ب «الا» أو «إنما» لايشكل حالة قائمة الذات في توسيط مكون آخر بين الفعل وفاعله اذ ان الفاعل يتأخر في البنيات الحصرية بموجب مبدأ سبق ان أشرنا إليه وهو ان الفاعل يحتل الموقع الأخير في الجملة حين يكون مبأراً، ويكون محور الحمل إذَّاك

---

(21) يُعلَّل توسطُ الضمير بين الفعل والفاعل كما في الجملة الاتية :

استقبلني خالد

انطلاقا من نفس المبدأ، مبدأ التعقيد المقولي.

المكون المتوسط بينه وبين الفاعل. فالفاعل في الجملتين (48) وفي الجملة (43 ب) المعادة هنا للتذكير :

(43) ب ــ عشق بثينة جميل

واردٌ متأخرا عن المفعول بمقتضى نفس المُوجِب، موجب التبئير، وإن كانت البؤرة المسندة إليه في الجملتين (48) بؤرةْ مقابلة باعتبار هاتين الجملتين رَدَّيْن تَصْحِيحِيَّين على الجملة (49) أو الجملة (50) :

(49) قابل عمراً خالدٌ وزيدٌ وإبراهيمُ
(50) الذي قابل عمراً خالدٌ

يحتل، اذن، الموقع س في البنية الرتبية ف س فا مكون أبسط مقولياً من المكون الفاعل، أو مكون (المفعول أو غيره) حاملٌ للوظيفة التداولية «المحور».

هـ ــ يلزم، عما توصلنا إليه، ان نُخَصِّصَ موقعاً ثانيا للمكون المسندة إليه الوظيفة المحور في البنية الموقعية التي تترتب المكونات طبقا لها داخل الجملة الفعلية في اللغة العربية.

نذكّر بأن البنية الموقعية التي افترضناها بالنسبة للجملة الفعلية في اللغة العربية هي البنية (2) التي نعيد سوقها هنا :

(2) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ ف فا (مف) (ص)، م^{3}

اذا اضفنا موقعاً ثانياً للمكون المحور، يتوسط موقعي الفعل والفاعل، تصبح البنية الموقعية التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة هي البنية (51) :

(51) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ ف (م$^{\tau}$) فا (مف) (ص)، م^{3}.

حيث يخصص الموقع م τ للمكون المسندة اليه وظيفة المحور أو المكون الذي يتقدم على الفاعل حين يفوقه الفاعل من حيث التعقيد المقولي.

سبق ان أشرنا إلى أن المكون المحور يمكن أن يحتل كذلك الموقع م$^{\phi}$ اذا لم يكن هذا الموقع مملوءاً ببؤرة مقابلة أو اسم استفهام، واقترحنا في مكان آخر ان تصاغ قاعدة موقعة المحور وبؤرة المقابلة واسم الاستفهام في الموقع م$^{\phi}$ بالشكل الاتي :

(52)
[بؤمقا
اسم استفهام
مـح] ⟵ م$^{\phi}$

وبإضافتنا الموقع م τ، يصبح للمكون المحور موقعان اثنان : الموقع م$^{\phi}$ والموقع م τ. وقد

يؤدي هذا إلى ان يتبادر إلى الذهن اننا نسوي بين البنيات التي يحصل فيها التقديم بعد الفعل والبنيات التي يحصل فيها التقديم قبل الفعل، بين البنيات الممثل لها بالجمل (3 أ — ج) والبنيات الممثل لها بالجمل (53) والجمل (54) :

(53) أ — شرب الشاي خالد
ب — تغيب اليوم طالبان
ج — سافرت إلى فاس هند

(53) أ — الشّاي شرب خالد (لا اللبن)
ب — اليَوم تغيب طالبان (لا البارحة)
ج — إلى فَاس سافرت هند (لا إلى مراكش)

(54) أ— في المقهى شرب خالد شايا
ب — اليوم تغيب طالبان
ج — البارحة سافرت هند إلى فاس

للبنيات الممثل لها بالجمل (3) والجمل (53) والجمل (54) خصائص مختلفة. ونلخص الفرق بين الأنماط الثلاثة هذه في ما يلي :

1) قد يبدو ان الجمل التي من قبيل (53) والجمل التي من قبيل (54) آوية إلى بنية واحدة : بنيةٍ يَتَقَدَّمُ فيها على الفعل مكونٌ من المكونات (المفعول أو غيره). ويُسهِّل عدمَ التمييز بين هذين الضربين من الجمل تآلفهما في الخصائص الاتية :

1 — يحتل المكون المتقدم على الفعل نفس الموقع، الموقع مϕ، طبقا للبنية الموقعية (51).

2 — يمكن ان يحمل هذا المكون في الضربين من الجمل نفس الدور الدلالي، ونفس الوظيفة التركيبية (مفعولا مثلًا).

3) يربط المكون المتقدم على الفعل، سواء في الجمل التي من قبيل (53) أم في الجمل التي من قبيل (54) موقعا [22] داخل الحَمْل، الموقع الذي كان من المفروض ان يحتله بحكم

(22) الربط الاحالي ربطان : «ربط ضميري» و«ربط موقعي».

يربط المكون المتموقع في الموقع م^2 (المكون «المبتدأ») ضميراً داخل الحَمْل كما في الجملة الاتية :

زيد $_1$ قابلته $_1$ البارحة.

ويربط المكون المحتل للموقع مϕ (المكون البؤرة أو المكون المحور أو اسم من اسماء الاستفهام) **موقعا** داخل الحمل كما في الجمل الثلاث الاتية : =

وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية لو لم يتموقع في م$^{\phi}$. وَيَخضع الربطُ الاحالي في الضربين من الجمل لنفس القيود (القيود الجزرية) [23].

ولنأخذ، للتمثيل، الجملتين (53 ب) و(54 ب). لهاتين الجملتين نَفْسُ البنية الحملية (الدلالية) ونفس البنية المكونية ونفس البنية الربطية كما يتبين من التمثيلين (55) و(56) :

(55) مض تغيب ف (2 س^{1} : طالب (س^{1})) منف (س^{2} : يوم (س^{2})) زم.

(56) اليوم 1 تغيب طالبان (ϕ)$_{1}$

الا أن الوظيفة التداولية المسندة إلى المكون المتقدم على الفعل تختلف في الجمل التي من قبيل (53) عنها في الجمل التي من قبيل (54) اذ هي بؤرة مقابلة في الزمرة الأولى و«محور» في الزمرة الثانية. فالجملتان (53 ب) و(54 ب) وان اتحدتا مكونياً وربطياً فانهما تختلفان من حيث العلاقات التداولية القائمة بين مكوناتهما، كما يتبين من البنيتين الوظيفيتين (57) و (58) :

= زيداً $_{1}$ قابلتُ (ϕ) 1

من $_{1}$ قابلت (ϕ) $_{1}$؟

في المقهى $_{1}$ قابلتُ خالداً (ϕ) 1.

ويرد المكون المحور، أحيانا، رابطا لضمير وذلك في البنيات «الاشتغالية» :

زيداً $_{1}$ قابلته$_{1}$.

انظر للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الربط الاحالي الفصل الثامن من كتاب د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982) والفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(23) يخضع تحويل النقل، في الأنحاء التوليدية التحويلية إلى ما يُسَمَّى بقيود الجزر التي تمنع أن ينقل عنصر من داخل «جزيرة» أي من داخل «مركب اسمي مُعَقَّد» أو «بنية عطفية» أو مكون من قبيل «أ/أ»... كما يتبين من لحن الجمل الاتية، الخارقة بالتوالي، لقيد المركب الاسمي المعقد وقيد البنية العطفية وقيد أ/أ :

* الكتابَ شكرت الاستاذ الذي اعارني

* كتاباً قرأت مجلة وَ

* زيدٍ قابلت صديقَ.

وقد أُعيدت صياغة هذه القيود، في النماذج اللغوية غير التحويلية (النموذج المعجمي ــ الوظيفي مثلاً)، على أساس انها قيود على «الربط المركبي» أو «المراقبة المركبية» (انظر الفاسي الفهري 1982 الفصل الثامن).

وقد اقترحنا، في إطار النحو الوظيفي ــ الذي لا يشتمل، كما هو معلوم، على قواعد نقل ــ ان تعاد صياغة قيود الجزر إما على أساس انها قيود على الربط الموقعي أو على أساس انها قيود على قاعدة الموقعة في الموقع م$^{\phi}$ (انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية»، (الفصل الثاني من الجزء الأول)).

(57) مض تغيب ف (2 س^1 : طالب (س^1)) منف فا مح (س^2 : يوم (س^2)) زم بؤمقا

(58) مض تغيب ف (2 س^1 : طالب (س^1)) منف فا بؤجد (س^2 : يوم (س^2)) زم مح

يحتل المكون المتقدم على الفعل هذا الموقعَ بموجب وظيفتين تداوليتين مختلفتين : وظيفة بؤرة المقابلة ووظيفة المحور.

ويترتب عن هذا ان هذا المكون يرد منبوراً في الحالة الأولى في حين انه يرد غير منبور في الحالة الثانية.

ومما يُرُوزُ اختلافَ الوظيفتين التداوليتين المسندتين إلى المكون المتقدم على الفعل (المحتل للموقع م$^{\phi}$)، في الضربين من الجُمَل، ان الجمل (53) تتحمل «التعقيب» بـ «لا» .. بخلاف الجمل (54) كما يدل على ذلك لحن الجمل (60) في قراءتها المحورية :

(60) أ — * في المقهى شرب خالد شايا (لا في البيت)

ب — * اليوم تغيب طالبان (لا البارحة)

ج — * البارحة سافرت هِنْدٌ إلى فاس (لا اليوم)

يُستخلَص من هذا انه لا يمكن ارجاع الجمل التي من قبيل (53) والجمل التي من قبيل (54) إلى نمط بنيوي واحد وان اشترك هذان الضربان من الجمل في الخصائص الدلالية والمكونية والربطية.

2) اثبت د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 ص 42 — 43 وص 58 — 63)، كما أسلفنا، ان للجمل التي من قبيل (3) (الحاصل فيها التقديم بعد الفعل) والجمل التي من قبيل (53) (الحاصل فيها التقديم قبل الفعل) بنيات مختلفة اذ ان التقديم في الضرب الأول من الجمل ناتج عن عملية خفق في حين ان التقديم في الضرب الثاني ناتج عن قاعدة «موضعة»، واستدل على أن للجملة الناتجة عن خفق والجملة الناتجة عن «موضعة» بنيتين مختلفتين من حيث الخصائص المكونية والخصائص الوظيفية والخصائص المنطقية (الدلالية).

ونضيف هنا، في إطار النحو الوظيفي للاحتجاج للفرق بين الجمل التي مثلنا لها بـ (3) والجمل التي مثلنا لها بـ (53) الادلة الاتية :

1) يتموقع المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة في الموقع م$^{\phi}$ وجوبا طبقا لقاعدة الموقعة (61) :

(61) بؤمقا $\xrightarrow{\text{وجوبا}}$ م$^{\phi}$

بناءاً على هذا لا يمكن اعتبار المكون المتوسط بين الفعل والفاعل في البنيات الممثل لها بالجمل (3) بؤرة مقابلة.

2) يمتاز المكون الحامل لوظيفة بؤرة المقابلة بأنه يستأثر، دون المكونات الأخرى، بأن يشكل حيز النفي [24] وهذا لا يصدق على المكون الوارد بين الفعل والفاعل، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (62 أ) و (62 ب) :

(62) أ ـــ ما هندا عشق خالد بل زينب

ب ـــ * ما عشق هندا خالد بل زينب

فالنفي ينصب في الضرب الثاني من الجمل، على الحَمْل رمته لا على أحد مكوناته :

(63) ما عشق هندا خالد بل أوهمها بذلك.

3) يتصرف المكون البؤرة في الجمل الاستفهامية تَصرُّفَهُ في الجمل المنفية اذ يشكل دون غيره من المكونات حيز الاستفهام بخلاف المكون المتوسط بين الفعل والفاعل :

(64) أ ـــ أ هَنداً عشق خالد ام زينب ؟

ب ـــ * أ عشق هندا خالد أم زينب

4) بينا في مكان آخر [25]، ان أداة الاستفهام «هل» تتميز عن باقي أدوات الاستفهام بأنها تتصدر الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل رمته، ويلزم عن هذا انها لا تتصدر جملا استفهامية متضمنة بؤرة مسندة إلى أحد مكونات الحمل.

وتتصدر «هل»، بناءاً على هذا، الحَمْلَ في الجمل التي من قبيل (3) في حين أنها لا

---

(24) انظر الاستدلال الذي يقدمه د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 ص 53 ـــ 63) انطلاقا من اختلاف تصرف هذين الضربين من البنيات بالنسبة لحيز النفي وحيز الاستفهام.

(25) استدللنا في الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» وخاصة في مقالنا حول «الاستفهام في اللغة العربية» (الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب) على ان اداة الاستفهام «هل» تمتاز عن الاداة «الهمزة» في اللغة العربية الفصحى بأنها تدخل على الجمل الاستفهامية اذا توافر الشرطان الاتيان :

ـــ اسناد البؤرة إلى الحَمْلِ رُمته (كون الاستفهام «استفهام حَمْل»)،

ـــ كون البؤرة المسندة إلى الحمل بؤرة جديدة (لا بؤرة مقابلة).

واقترحنا صوغ قاعدة ادماج الاداة «هل» بالشكل الاتي :

قاعدة ادماج «هل» :

دَخْل : سهـ [ϕ (س^1)، (س^2) ... (س$\rightarrow^{ن}$)] بؤجد

خَرْج : هل [ϕ (س^1)، (س^2) ... (س$\rightarrow^{ن}$)] بؤجد

حيث يُشير الرمزان (سهـ) و (ϕ) بالتوالي، إلى مخصص الحمل الممثل للقوة الانجازية (Illocutionary Force) الاستفهام ومحمول الحمل.

تتصدره في الجمل التي من قبيل (53) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (64 أ) و(64 ب) :

(64) أ ــ هل عشق هندا خالد ؟

ب ــ * هل هندا عشق خالد ؟

5) اثبتنا، في مكان آخر، ان من القيود التي يخضع لها عطف الجمل أن تتناظر الجملتان المعطوفة والمعطوف عليها من حيث الوظائف التداولية التي تتضمنانها.

مما يدل عَلَى أن للمكون المتقدم على الفعل والمكون المتوسط بين الفعل والفاعل وظيفتين تداوليتين مختلفتين انه لا يجوز العطف بين جملة من قبيل (3) وجملة من قبيل (53) :

(65) * لحَماً أكلت وأكل دجاجا خالد

في حين انه يجوز بين جملتين من قبيل (53) :

(66) لحَما أكلت ودجاجًا أكل خالد

6) يمكن ان تَرِدَ الجملُ التي من قبيل (53) رُدوداً تصحيحية بخلاف الجمل التي من قبيل (3) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (67 ب) و(67 ج) :

(67) أ ــ أكل خالد لحما

ب ــ دجاجًا أكل خالد

ج ــ * أكل دجاجا خالد

3) تُعَرَّفُ الوظيفَةُ التداولية «المحور» في النحو الوظيفي بأنها الوظيفة التي تسند إلى المكون الذي يشكل «محط الحديث» داخل الحمل في مقام معين.

وتُسنَد هذه الوظيفة إلى أي من مكونات الحمل اذا كان يشكل محط الحديث في مقام معين. ولنمثل لأسناد المحور بالجملة (69) الواردة جوابا للجملة (68) :

(68) من كتب الرسالة ؟

(69) كتب الرسالة خالد

البنية الحملية للجملة (69) هي البنية (70) :

(70) مض كتب ف (ع س^{1} : خالد (س^{1})) منف (ع س^{2} : رسالة (س^{2})) متق

تشكل البنية (70) دخلا لقواعد إسناد الوظائف التركيبية التي تُسنِد الوظيفتين الفاعل والمفعول للموضوعين (س^{1}) و(س^{2}) فينتج عن ذلك البنية الوظيفية الجزئية (71) :

(71) مض كتب ف (ع س^1 : خالد (س^1)) منف فا (ع س^2 : رسالة (س^2)) متق مف

ثم تُسنَدُ الوظيفة التداولية المحور إلى الموضوع (س^2) باعتباره محط الحديث داخل الحمل والوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» إلى الموضوع (س^1) باعتباره حاملا للمعلومة الجديدة (المعلومة التي يستخبر عنها المخاطب) فنحصل على البنية الوظيفية التامة التحديد (72) :

(72) مض كتب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا بؤجد (س^2 : رسالة (س^2)) متق مف مح

يتموقع المكون المسندة إليه الوظيفة المحور، بصفة عامة، في الجملة الفعلية، في الموقع م$^{\phi}$ (المتقدم على موقع الفعل) أو الموقع م τ (المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل) طبقا للبنية الموقعية (51) المكررة هنا للتذكير :

(51) م^4، م^2، م^1 م$^{\phi}$ ف (م τ) فا مف (ص) م^3

الا ان ثمة حالات ثلاثا يتموقع فيها المكون المحور **وجوبا** في الموقع م τ. هذه الحالات الثلاث هي :

أ ــ ان يكون الموقع م$^{\phi}$ مملوءاً بمكون آخر : اسم استفهام أو مكون حامل للوظيفة التداولية بؤرة المقابلة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (73) والجملتين (74) :

(73) أ ــ ماذا شرب في المقهى خالد ؟
ب ــ شايًا شرب في المقهى خالد (لا قهوة).

(74) أ ــ * ماذا في المقهى شرب خالد ؟
ب ــ * شايا في المقهى شرب خالد (لا قهوة)

ويُمنع أن يحتل الموقعَ م$^{\phi}$ اسمِ استفهام ومحور أو بؤرة مُقَابلَة ومحور، قيدُ «احادية الموقعة» الذي صغناه في مكان آخر كما يلي :

(75) **قيد احادية الموقعة في م$^{\phi}$** :

«لا يتموقع في الموقع م$^{\phi}$ أكثر من مكون واحد»

ب ــ أن يكون المكون المحور من المكونات التي لا يمكن ان تفهم حين تتقدم على الفعل (حين تحتل الموقع م$^{\phi}$) الا على أساس انها بؤرة مقابلة.

المكونات صنفان : مكونات موضوعات (arguments) ومكونات لواحق (Satellites). تنتمي إلى الصنف الأول المكونات الحاملة للأدوار الدلالية «المنفذ» و«المتقبل»

(26) انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

و«المستقبل». وتنتمي إلى الصنف الثاني المكونات الحاملة للادوار الدلالية «الاداة» و«الزمان» و«المكان» وغيرها.

جُلُّ هذه المكونات، سواء أكانت موضوعات أم كانت لواحق، يمكن ان تتقدم على الفعل [27]، أي ان تحتل الموقع م$^{\phi}$، مع الفرق الاتي :

يحتل المكون المسندة إليه بؤرة المقابلة الموقعَ م$^{\phi}$ موضوعاً كان ام لاحقاً كما يتبين من الجمل (53 أ ــ ج) المكررة هنا للتذكير :

(53) أ ــ الشّاي شرب خالد (لا اللبن).

ب ــ اليَوم تغيب طالبان (لا البارحة)

ج ــ إلى فاسَ سافرت هند (لا إلى مراكش)

حيث يحتل الموقع م$^{\phi}$ مكونٌ موضوع (متقبل) ومكونا لاحقان («زمان» و«مكان») على التوالي.

اما المكون المحور، فلا يمكن أن يحتل الموقع م$^{\phi}$ الا اذا كان من المكونات اللواحق كما في الجمل (54) التي نعيد سوقها للتذكير :

(54) أ ــ في المقهى شرب خالد شايا

ب ــ اليوم تغيب طالبان

ج ــ البارحة سافرت هند إلى فاس

مفاد هذا، ان المكون المحور، حين يكون من الموضوعات، يتموقع في الموقع م τ كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (76 ب) و(76 ج) :

(76) أ ــ من ألف هذه القصيدة

ب ــ ألف هذه القصيدة زيد

ج ــ * هذه القصيدة ألف زيد

فالجملة (76 ج) لا تصح إلا في قراءتها البؤرية أي الا اذا فهم المكون المتقدم على الفعل على أساس أنه بؤرة مقابلة.

---

(27) يمتنع ان يتقدم الفاعلُ، في الجمل الفعلية، على الفعل اذ بتقدُّمِه عليه يُصبح مبتدأ (Theme) محتلًا للموقع الخارجي م^2 ورابطاً إحاليا للضمير الفاعل اللاصق بالفعل كما يتبين من التمثيل الاتي للجملة «زيد قابل عمرا» :

زيد $1_{\text{مبتدأ}}$، قابل (ــ) $_1$ عمراً

انظر الاستدلال على مبتدئية «الفاعل» المتقدم على فعله «الوظائف التداولية في اللغة العربية» ومقالنا حول «الفاعل في اللغة العربية» خاصة (الفصل السابق من هذا الكتاب).

ملحوظة :

سبق ان بينا، في مكان آخر [28]، ان اللغة العربية الفصحى تلجأ في تصدير المحور، اذا كان من المكونات الموضوعات (مفعولا) إلى ما يمكن ان نسميه «استراتيجية الاشتغال» حيث يربط إحاليا المحورُ ضميراً داخل الحمل كما يتبين من البنية (79) للجملة (78) الواردة جوابا للجملة (77) :

(77) من بنى الدار ؟

(78) الدار بناها زيد (بنصب الدار)

(79) الدار 1 (متق مف مح) بناها 1 زيد

ج ــ من الثابت ان الذي يشكل حيز النفي أو الاستفهام في الجمل المنفية والجمل الاستفهامية المتصدرة بالاداتين «ما» والهمزة على التوالي هو المكون [29]، الذي يلي مباشرة إحدى هاتين الاداتين كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين (80) و(81) :

(80) أ ــ أإلى فاس سافرت هند أم إلى مراكش ؟

ب ــ * أإلى فاس سافرت هند أم زينب ؟

(81) أ ــ ما إلى فاس سافرت هند بل إلى مراكش

ب ــ * ما إلى فاس سافرت هند بل زينب

ولا يدخل في حيز اداتي النفي والاستفهام الا المكون المسندة إليه بؤرة المقابلة. ويلزم عن هذا ان المكون المحور لا يمكن أن يحتل الموقع م$^{\phi}$ في الجمل المتصدرة بهمزة الاستفهام أو أداة النفي «ما» اذ بتقدمه على الفعل، في هذين الضربين من الجمل، يشكل حتما حيز النفي أو الاستفهام ولا يمكن أن يفهم اذاك الا على أساس انه بؤرة مقابلة.

يحتل المكون المحورُ، في الجمل المنفية والجمل الاستفهامية المتصدرة باداتي النفي والاستفهام «ما» و«الهمزة» الموقع م τ وجوبا كما في الجملتين (82 أ ب) :

(82) أ ــ أسافرت إلى فاس هند ؟

---

(28) انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» حيث اقترحنا أن يعلل وجود البنيات الاشتغالية في اللغة العربية بان هذا الضرب من البنيات وسيلة لتصدير المحور (تقديمه على الفعل) حين يكون من المكونات التي يَعْسُر تصديرها باعتبارها حاملة لهذه الوظيفة التداولية.

(29) انظر التعميمات التي توصلنا إليها في مقالنا حول «الاستفهام في اللغة العربية» في شأن ارتباط موقع المستفهم عنه بموقع اداة الاستفهام. مُفادُ أحد هذه التعميمات ان اللغات التي تتصدر فيها اداة الاستفهام كاللغة العربية تُقَدِّمُ المكونَ المستفهمَ عنه (اسم استفهام أو غيره) بخلاف اللغات التي يرد فيها مؤشر الاستفهام (علامة تنغيمية أو أداة) في آخر الجملة.

أ ـــ ما سافرت إلى فاس هند.

اما في غير الحالات الثلاث السابقة فان المكون المحور يحتل دون قيد ـــ فيما يبدو لنا ـــ احد الموقعين اللذين تخوله احتلالهما وظيفته التداولية : الموقع م$^{\phi}$ أو الموقع م ^{T} كما في الجملتين (84) الواردتين جوابين للجملة (83) :

(83) من صلى في المسجد ؟

(84) أ ـــ في المسجد صلى أهل الحي

ب ـــ صلى في المسجد أهل الحي.

الا ان هذا لا يعني ان الجمل التي من قبيل (84 أ) والجمل التي من قبيل (84 ب) نفس البنية. فالجملتان (84 أ) و(84 ب)، على اتحادهما من حيث البنية الدلالية (البنية الحملية) والبنية الاخبارية (البنية الوظيفية التداولية)، تختلفان من حيث خصائصهما المكونية وخصائصهما الربطية اختلاف الجملتين (3 أ) و(53 أ) المعادتين هنا للتذكير :

(3 أ) شرب الشاي خالد

(53 أ) الشاي شرب خالد

واللتين مثلنا بهما لِبِنْيَتَيْن فصلنا القول في تباينهما.

خـــلاصـــة :

1) تترتب المكونات داخل الجملة الفعلية، في اللغة العربية الفصحى، طبقا للبنية الرتبية الأساسية ف فا (مف) (ص).

2) يحدث تغيير في هذا الترتيب لأسباب تداولية فيتقدم أحد المكونات على الفعل أو يتوسط بين الفعل والفاعل.

3) يتقدم أحد المكونات على الفعل فيحتل الموقع م$^{\phi}$ حين تُسنَد إليه إحدى الوظيفتين التداوليتين بؤرة المقابلة والمحور أو حين يكون اسما من أسماء الاستفهام.

4) يتوسط بين الفعل والفاعل المكون (المفعول أو غيره) المسندة إليه الوظيفة التداولية المحور فيحتل الموقع م^{T}.

5) تتآلف البنية التي يلي فيها الفاعل الفعل والبنية التي يتوسط فيها بين الفعل والفاعل مكون آخر من حيث خصائصهما الدلالية وتختلفان من حيث خصائصهما التداولية والمكونية.

6) للجمل الذي يحتل فيها أحد المكونات الموقع م$^{\phi}$، على تماثلها من حيث الخصائص

المكونية والخصائص الربطية، بنيتان : بنية بؤرية وبنية محورية.

7) البنيات الحادث فيها تغيير بالنسبة للرتبة الاساسية ف فا (مف) (ص) نمطان : بنيات بؤرية وبنيات محورية.

ــ البنيات البؤرية بنيات يتقدم فيها المفعول أو غيره (ص) على الفعل.

ــ البنيات المحورية بنيات يتقدم فيها المفعول أو غيره (ص) على الفعل أو يتوسط بين الفعل والفاعل.

8) يحتل المكونُ المحورُ، في البنيات المحورية، الموقع م$^{\phi}$ أو الموقع م τ (المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل).

ويحتل الموقع م τ وجوبا :

ــ إذا كان الموقع م$^{\phi}$ مملوءا ببؤرة أو اسم استفهام،

ــ وإذا كان من المكونات الموضوعات (أي حاملا لاحد الدورين الدلاليين «المتقبل» و«المستقبِل»).

ــ واذا ورد في جملة منفية تتصدرها اداة النفي «ما» أو في جملة استفهامية تتصدرها اداة الاستفهام «الهمزة».

الرباط، 10 مارس 1985

الجزء الثاني

○ ○

القوة الانجازية
وإشكال التمثيل لها في النحو

الفصل الأول (*)

اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم
لوصف ظاهرة «الاستلزام الحواري» (1)

مدخل : الظاهرة

يلاحظ في كثير من الأحوال أن معنَى جمل اللغات الطبيعية، إذا روعي ارتباطها بمقامات انجازها، لا ينحصر فيما تدل عليه صيغها الصورية من «استفهام» و«أمر» و«نهي» و«نداء» إلى غير ذلك من الصيغ المعتمدة في تصنيف الجمل.

ويعني هذا، بالنسبة للوصف اللغوي، أن التأويل الدلالي الكافي لجمل اللغات الطبيعية يصبح متعذرا إذا اكتفي فيه بمعلومات الصيغة وحدها.

ولنأخذ مثالا لهذه الظاهرة الجملة التي أعتيد الاستشهاد بها في هذا الباب وهي : «هل تستطيع أن تناولني الملح ؟»

فاستعمال هذه الجملة، في طبقة معينة من المقامات، يخرج بمعناها من السؤال إلى الالتماس أي إلى الطلب من المخاطب مناولة الملح.

الإشكـــال

ويطرح وصف هذه الظاهرة التي اصطلح على تسميتها [1] تبعا لِـ «جرايس» «بالاستلزام الخطابي» إشكالا من أهم الاشكالات التي تستدعي من النظرية اللغوية معالجتها، خاصة إذا اعتبر امتلاك قواعد استعمال الجمل اللغوية على هذا النحو جزءا من قدرة المتكلم ــ المستمع اللغوية.

(*) نشر هذا البحث في «البحث اللساني والسيميائي» منشورات كلية الاداب ــ الرباط 1984.

(1) نقترح الاستلزام الحواري مقابلا لمفهوم : «Conversational implicature» مع التنبيه على أننا لا نستعمل هذا المفهوم بمعناه المنطقي.

ويتمثل هذا الاشكال، إذا ما غض النظر عما يستتبعه من مشاكل جزئية تجريبية ومنهجية، في التساؤلات الأساسية الاتية :

1) في حالة استعمال جملة ما، مخروجاً بمعناها الظاهر المدلول عليه بصيغتها، إلى معنَى آخر، ما هو في نهاية الأمر التأويل الوارد إعطاؤه لهذه الجملة ؟ هل يعتمد المعنَى المستلزم وحده باعتباره السابق إلى الفهم أم هل يعتمد المعنَى الصريح والمعنَى المستلزم معا، باعتبار الثاني ناتجا عن الأول ؟

2) في حالة اعتماد كل من المعنيين، يجد الواصف المتصدي لتحليل الظاهرة نفسه أمام مشكلين رئيسيين اثنين :

ــ كيف تتم عملية الاستلزام هذه أي كيف يتم الانتقال من المعنَى الصريح إلى المعنَى المستلزم خطابيا بوجه عام ؟

ــ كيف يمكن معرفة وضبط المعنَى الذي تخرج إليه صيغة معينة من الصيغ الجملية كالاستفهام والأمر والنداء والنهي ؟

وللتوضيح نأخذ من جديد الجملة المستشهد بها أعلاه :

«هل تستطيع أن تناولني الملح ؟»

ــ في حالة استعمال هذه الجملة في مقام تستلزم فيه خطابيا الالتماس، ما هو معناها ؟ أهو الالتماس لكونه المعنَى المفهوم مباشرة أم هو السؤال والالتماس مجتمعين ؟

ــ إذا أخذ بالفرضية الثانية، كيف تمَّ الاستلزام ؟ أي كيف انتقلت الجملة من الدلالة على السؤال أو «الاستفهام الحقيقي» إلى الدلالة على شيء آخر ؟ ثم لماذا تم الانتقال بالضبط إلى الالتماس دون غيره من المعاني ؟

سنحاول في هذه الدراسة المقتضبة للتحليلات العربية القديمة التي وردت في وصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي أن نتبين درجة كفاية ما اقترحه المفكرون اللغويون العرب القدماء في هذا المجال، وإلى أي حد يمكن الأخذ بما اقترحوه.

وسنتبع في هذه المحاولة الخطة الاتية :

ا ــ سنعرض أولا بإيجاز لأهم ما اقترح في الدرس اللغوي الحديث لتحليل ظاهرة الاستلزام التخاطبي مبرزين، بالأساس، المبادىء العامة المعتمدة في كل صنف من الاقتراحات.

ب ــ وسنحاول، ثانيا، أن نستكشف المعالم الرئيسية للوصف العربي القديم لهذه

الظاهرة انطلاقا من مثال يمكن اعتباره، في نظرنا، التحليل الأكثر استجابة لمقتضيات الوصف اللغوي وشروطه : اقتراحات السكاكي.

ج ــ وسنخصص القسم الثالث من هذا البحث لفحص اقتراحات السكاكي موازنين، بينها وبين اقتراحات الفلاسفة واللغويين المحدثين، قصد تقويمها والوقوف على امكانيات استثمارها [2].

ا ــ الاقتراحات الحديثة

قدمت في السنوات العشر الأخيرة خاصة منذ ظهور مقالة جرايس «المنطق والخطاب» [3]، اقتراحات متعددة لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، في إطار كل من «فلسفة اللغة العادية» و«الفلسفة الصورية» والنظرية «التوليدية التحويلية».

ونشير هنا باقتضاب لأهم مميزات أشهر هذه الاقتراحات : اقتراح جرايس نفسه، اقتراح سورل [4] (1975) واقتراح جوردن ولاكوف [5].

1) اقتراح جرايس :

ــ يرَى جرايس أن كل حوار يقوم على مبدأ عام، يُخضع له كل من المتحاورين إسهامَه في الحوار، وهو ما يسميه «بمبدأ التعاون» (Cooperative principle).

ــ ويتفرع عن هذا المبدأ العام قواعد أربع («قاعدة الكم» و«قاعدة الكيف» و«قاعدة الورود» و«قاعدة الكيفية») تضبط التخاطب في المقامات العادية.

ــ ويقترح جرايس أن توصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي انطلاقا من مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه باعتبار أن مصدر الاستلزام هو الخرق المقصود لا حدَى القواعد الأربع مع احترام المبدأ العام، مبدأ التعاون.

2) اقتراح سورل :

يصنف سورل «الافعال اللغوية» صنفين : أفعالا لغوية «مباشرة» وأفعالًا لغوية «غير مباشرة» ويقترح انطلاقا من هذا التصنيف نسقا من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطب على استنتاج وإدراك الفعل غير المباشر المنجز في مقام معين أو في طبقة مقامية معينة.

(2) A. Moutaouakil : «Reflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe ancienne» Publications de la Faculté des Lettres Rabat. 1982.

(3) GRICE : «Logic and conversation». in P. Cole and J. Morgan (1975).

(4) انظر : J. SEARLE : «Indirect speech acts» in P. Cole and J. Morgan (1975)

(5) Gordon and Lakoff : «Conversational postulates» in P. Cole and Morgan, 1975, 86

3) اقتراح جوردن ولاكوف

أما بالنسبة لجوردن ولاكوف، فإنهما يقترحان قواعد مصورنة أسمياها بـ «مسلمات الحوار» لضبط ظاهرة استلزام قضية ما قضية أخرى في طبقة من المقامات معينة. وترتكز مسلمات الحوار هذه على «شروط صدق» المتكلم أو المخاطب كما يحددها سورل في تصوره لنظرية «الأفعال اللغوية».

ومن الأمثلة التي أوردها للمسلمات الحوارية القاعدة الضابطة لاستلزام «الالتماس» حوارياً والتي تقول : «يمكن انجاز معنَى الالتماس :

1) باثبات أحد شروط صدق المتكلم
2) أو بالاستفهام عن أحد شروط صدق المخاطب».

ويعتبران، مثلا، أن استلزام الجملة : «هل تستطيع أن تناولني الملح ؟» معنَى الالتماس خاضع لهذه القاعدة إذ إن الجملة عبارة عن استفهام حول أحد شروط صدق المخاطب، أي قدرته على تلبية رغبة المتكلم.

* * *

ب ــ اقتراحات السكاكي :

انْتُبِهَ في الفكر اللغوي العربي القديم إلى ظاهرة الاستلزام التخاطبي، كما حاولنا تحديدها في المدخل، وقدمت اقتراحات لوصفها في كل من علم النحو وعلم البلاغة وعلم الأصول.

غير أن جل هذه الأوصاف لم تتعد مستوى ملاحظة الظاهرة والتمثيل لها مع وضع مصطلحات تختلف باختلاف العلوم المعنية («الأغراض التي تخرج إليها الأساليب»، «دلالة المفهوم»، «المعنَى المقامي» «المعنَى الفرعي».. الخ).

وتمتاز اقتراحات السكاكي (في «مفتاحه») عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنها تجاوز الملاحظة الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنَى «الصريح» بالمعنَى المستلزم مقاميا ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة. هذا بالاضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السكاكي للاستلزام التخاطبي وارد مؤطرا داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، صرف، نحو، معاني، بيان...).

ينطلق السكاكي من الثنائية (الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم بوجه عام) التي ينقسم الكلام بمقتضاها إلى :

«خبر» و«انشاء»

مع اقتصاره بالنسبة للشق الثاني من الثنائية على «الطلب» الذي يضعه في مقابِل «الخبر»، فيفرع كلا من القسمين إلى أنواع يضع لكل نوع منها شروطا مقامية تتحكم في انجازه، أي في اجرائه مطابقا لمقتضَى الحال. ويتفرع عن هذه الأنواع نفسها أغراض «تتولد» في حالة اجراء الكلام على خلاف ما يقتضي المقام :

1) فبالنسبة «للخبر»، يمكن، إذا ما أجرى الكلام على غير أصله، أي على خلاف مقتضيات الحال، أن يخرج، عن قصد، إلى أغراض مختلفة «كالتلويح»، و«التجهيل» وغيرهما.

2) أما بالنسبة «للطلب»، فإن أنواعه الأصلية تخرج، إذا انجزت في مقامات تتنافَى وشروط اجرائها على الأصل إلى أغراض فرعية، تناسب هذه المقامات، «كالانكار» و«التوبيخ» و«الزجر» و«التهديد».

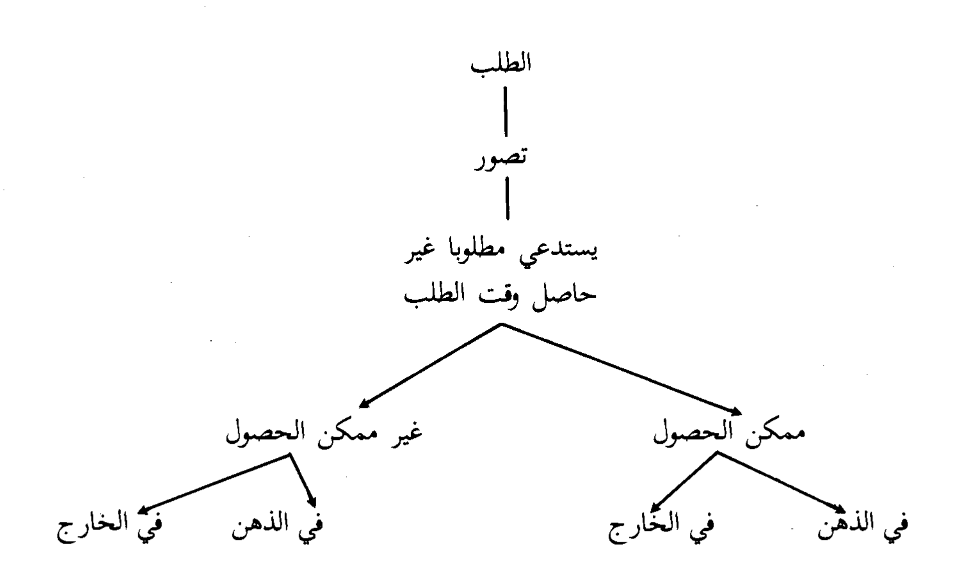
ولنقتصر في عرضنا لاقتراحات السكاكي، نظرا لضيق المجال، على ما ورد متعلقا بخروج أنواع الطلب الأصلية إلى أغراض فرعية، مركزين، بالأساس، على نوع أصلي واحد : **الاستفهام**.

1) معاني الطلب الأصلية

يحصر السكاكي معاني الطلبِ الأصلية في خمسة معان : الاستفهام والنداء، والتمني، والأمر، والنهي.

ويضع لكل من هذه المعاني قواعد (أو شروطا) تُعَرِّفُهُ وتضبط «اجراءه على أصله» أي انجازه في المناسب من المقامات.

وتشكل في رأي السكاكي هذه الشروط نسقا متكاملا ينتظم معاني الطلب الأصلية الخمسة كما يتجلى ذلك في الرسم الاتي :



2) المعاني المتولدة عن معاني الطلب الأصلية

1 ـــ تخرج معاني الطلب الأصلية الخمسة، حين يمتنع، مقاميا، اجراؤها على الأصل إلى معان أخرى كالانكار والتوبيخ والزجر والتهديد وغيرها كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

2 ـــ ويحصل، في حالة عدم المطابقة المقامية، أن يتم الانتقال من معنًى إلى معنًى داخل معاني الطلب الأصلية نفسها إذ يمكن أن يتولد، مقاميا، عن الاستفهام التمني وعن التمني الاستفهام مثلا.

3) أما عملية الانتقال ذاتها فانها تتم حسب السكاكي بالطريقة الاتية :

ـــ في حالة اجراء معاني الطلب الخمسة على أصلها، أي في مقامات مطابقة لشروط إجرائها على الأصل، يتعذر الانتقال وتحمل الجملة المعنَى الذي تدل عليه صيغتها بدون زيادة.

ـــ في حالة إجراء المعاني الخمسة في مقامات غير مطابقة لشروط اجرائها على الأصل، يحصل الانتقال، ويتم في مرحلتين متلازمتين اثنتين :

1) المرحلة الأولى :

يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط اجراء المعنَى الأصلي فيمتنع اجراؤه.

2) المرحلة الثانية :

يتولد عن خرق شرط المعنَى الأصلي وبالتالي امتناع اجرائه معنًى آخر «يناسب المقام».

3) مثال : الاستفهام ومولداته

1 ـــ يستخلص من نسق شروط اجراء معاني الطلب الأصلية أن شروط اجراء الاستفهام على أصله تكمن فيما يلي :

«طلب حصول» ـــ «في الذهن» لغير حاصل «ممكن الحصول» ـــ «يهم المستفهِم» و«يعنيه شأنه».

2 ـــ إذا استوفيت هذه الشروط كلها في انجاز جملة استفهامية ما، أجري الاستفهام على أصله، وكان «استفهاما حقيقيا».

أما إذا أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام غير مطابق فان معناها الأصلي يخرج إلى معنًى آخر حسب الالية السالفة الذكر :

ـــ خرق شرط من شروط الاجراء على الأصل فامتناع اجراء المعنَى الأصلي،
ـــ تولد معنًى آخر يناسب المقام.

3 ـــ وهذه بعض من الأمثلة التي يوردها السكاكي ليصف من خلالها ظاهرة انتقال الاستفهام إلى معان أخر :

ـــ **المثال الأول** :

«إذا قلت : «هل لي من شفيع» في مقام لا يتسع امكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع اجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنًى التمني»[6].

ـــ **المثال الثاني** :

«إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب «أتفعل هذا ؟»

ـــ امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذَى **لعلمك بحاله**
ـــ وتوجَّه إلى **ما لا تعلم** مما يلابسه من نحو : «أتستحسن»
ـــ وولد الانكار والزجر»[7]

ـــ **المثال الثالث** :

«وإذا قلت لمن بعثت إلى مهم وأنت تراه عندك «أما ذهبت بعد»،

ـــ امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام إليه لكونه **معلوم الحال**،

---

(6) مفتاح العلوم ص : 146
(7) مفتاح العلوم ص : 147

— واستدعى شيئا **مجهول الحال** مما يلابس الذهاب مثل : «أما يتيسر لك الذهاب»

— وتولد منه **الاستبطاء والتحضيض**»[7]

ج — نحو تقويم لاقتراحات السكاكي :

يتحتم الان بعد هذا العرض الوجيز لأهم ما يرتكز عليه تحليل السكاكي لظاهرة الاستلزام التخاطبي أن نحاول استخلاص قيمة ما يقترحه بالنسبة للوصف الكافي لهذه الظاهرة.

إن الوصف الكافي لهذه الظاهرة (ولكل ظاهرة لغوية على الاطلاق) يقتضي، كما هو معلوم، أن يستجيب التحليل المقترح أيا كان قديما أو حديثا لمجموعة من الشروط النظرية والتجريبية أجمع على اتخاذها معيارا تقويميا تحدد، انطلاقا منه، درجة كفاية الأوصاف المقترحة.

لن نتعرض في محاولتنا هذه لتقويم اقتراحات السكاكي لجميع هذه الشروط، الأمر الذي يتطلب بحثا كاملا، وإنما سنقتصر بالنسبة لظاهرة الاستلزام التخاطبي بالذات على شرط نعتبر ارضاءه من ضروريات كل تحليل يستهدف وصف هذه الظاهرة، ويكمن هذا الشرط في الاجابة على السؤالين السالفي الذكر، اللذين نعتبرهما صلب الاشكال المطروح :

— كيف تتم عملية الاستلزام في حد ذاتها ؟

أي كيف يمكن لجملة ما أن تحمل بالاضافة إلى معناها المباشر المدلول عليه بصيغتها معنًى آخر ؟

— ما هو بالضبط المعنَى المستلزم ؟ أو بعبارة أخرى كيف يمكن التنبؤ بماهية المعنَى الذي تستلزمه الجملة تخاطبيا ؟

1 — سبق أن أشرنا إلى أن السكاكي، بالنسبة للسؤال الأول، يحلل ظاهرة الاستلزام على أساس أنها تتولد عن خرق لأحد شروط اجراء معاني الطلب الخمسة نتيجة اجراء هذه المعاني في مقامات غير مطابقة.

1) مبدأ الخرق هذا باعتباره أساس عملية الاستلزام، يقارب بين تحليل السكاكي واقتراحات الفلاسفة وبعض اللغويين الذين اهتموا بهذه الظاهرة.

ويظهر هذا التقارب جليا خاصة حين يقارن تحليل السكاكي باقتراحات جرايس المبنية، كما رأينا، على مبدأ خرق احدَى قواعد الحوار.

2) يمكن أن نستخلص حين نوازن بين تحليل السكاكي وتحليل جرايس على مستوَى المبدأ العام، مبدأ الخرق، ما يلي :

تمتاز اقتراحات السكاكي :

— أولا، **بدقتها**،

— وثانيا، **بقدرتها التنبؤية**

تمتاز بالدقة لأن الشروط المؤدي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر شروط تهم فصيلة معينة من الجمل وهي الجمل الطلبية بل تهم كل معنى بعينه من معاني الطلب الخمسة وهذه الدرجة من الدقة لا نجدها فيما نظن، في اقتراحات جرايس التي ركز فيها، رغم ما تطمح إليه من عموم، على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتالي، إلا لوصف الاستلزام الناتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الاخباري.

وتمتاز بقدرة معينة على **التنبؤ** من حيث إنها تمكن انطلاقا من ربط الخرق بامتناع اجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام أي بحصول **الانتقال القطعي** من المعنَى الأصلي إلى معنًى آخر مناسب للمقام، وتمكن بالتالي من تلافي امكانية «الغاء» الاستلزام، التي تشكل بالنسبة لجرايس احدَى خصائص الاستلزام والتي يجب اعتبارها من قوادح التقعيد لهذه الظاهرة.

2 — أما بالنسبة للسؤال الثاني، المتعلق بكيفية ضبط المعنَى المستلزم فإن الغاية أن يُتمكن من وضع قواعد يكون لها من القدرة على التعميم والتنبؤ ما يجعلها كفيلة بالتحديد المضبوط للمعنَى المنتقَل إليه.

1) وقد قام كل من كوردن ولاكوف ثم سورل بمحاولات تستهدف الوصول إلى هذه الغاية. فوضعوا قواعد أو على الأصح «تعميمات» أشرنا إلى عيِّنة منها حين العرض الملخص لاقتراحات كوردن ولاكوف، ويتميز هذا النوع من التعميمات بالخصائص التالية :

ا — يشكل المعنَى المنتقل إليه نفسه نقطة انطلاق التعميم،

ب — يتكون حيز التعميم من شروط اجراء المعنَى المستلزم، كشروط صدق المتكلم أو المخاطب مثلا.

ج — ويَكْمُن التعميم :

— اما في اثبات أحد الشروط المتعلقة بالمتكلم (كرغبته مثلا في أن يقوم المخاطب بما يلتمسه منه)،

— أو في الاستفهام عن أحد الشروط المتعلقة بالمخاطب (كاستعداده، أو قدرته، أو

رغبته. وقد طبقت هذه التعميمات لحد الان على نوع معين من الجمل، الجمل المُنْتقِل معناها إلى معاني الالتماس، والعرض، والوعد [8].

2) أما السكاكي فانه بالنسبة لهذا الشق من الاشكال يكتفي في الغالب الأعم من الأحوال، بذكر المعاني المتفرعة عن المعاني الطلبية الأصلية (زجر انكار، وعيد، تهديد، استبطاء... الخ) مع اعطائها أوصافا عامة مثل «ما يناسب المقام» أو «ما يتولد بمعونة قرائن الأحوال».

هذا النوع من التحديد غير المضبوط، المرتكز على معلومات المقامات المختلفة (أو قرائن الأحوال) لا يمكن من الوصول إلى القواعد أو التعميمات المنشودة التي تكمن أهم مبررات وضعها في الاستغناء بالذات عما يسمَّى بقرائن الأحوال.

الا أن اقتراحات السكاكي لا تخلو من ارهاصات تمكن من الاستغناء عن قرائن الأحوال (أو على الأقل من تقليص دورها) في تحديد المعنَى المنتقل إليه. فثمة أمثلة يشير السكاكي أثناء تحليلها إلى أن المعنَى المتولد هو المعنَى الذي يقابل أحد شروط اجرائه شرط المعنَى الأصلي المخروق [9].

فالمعنَى المتولد، مثلا، في الجملة السالف ايرادها مثالا : «هل من شفيع ؟» هو التمني، أي المعنَى المقتضي اجراؤه شرط «غير ممكن الحصول» الذي يقابل الشرط المخروق «ممكن الحصول» الذي هو من شروط اجراء الاستفهام على أصله.

يمكن، اهتداءً باشارات السكاكي هذه، الوصول إلى وضع قواعد انطلاقا من «تعميمات» من النوع الاتي :

1) **تعميم** 1 = «تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى معنَى آخر (ص) بالانتقال، خرقا، من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص)». ويمكن، اشتقاقا من هذا التعميم الكلي، صوغ تعميمات جزئية تخص الانتقال من معنَى معين إلى معنَى معين نورد منها، على سبيل المثال، التعميم الاتي :

2) **التعميم** 2 = «تنتقل الجملة الاستفهامية من الدلالة على **السؤال** إلى الدلالة على **التمني** بالانتقال، خرقا، من شرط «طلب ممكن الحصول» إلى شرط «طلب غير ممكن الحصول».

---

(8) انظر مقالة جوردن ولاكوف ومقالة سورل

(9) في تحليل السكاكي لبعض الأمثلة (انظر المثالين الثاني والثالث) اشارة إلى امكان اعتماد أحد شروط المعنَى المستلزم كمنطلق لعملية الاستلزام الا أنه لم يُعَمِّم هذا الامكان.

تبدو هذه التعميمات في هذه المرحلة الأولية من الفحص معقولة، الا أن الأخذ بها في التقعيد لظاهرة الاستلزام التخاطبي، باعتبارها احدَى خصائص اللغات الطبيعية، يقتضي :

أولا : أن يعاد النظر في شروط اجراء المعاني على الأصل خبرية كانت أم طلبية :

ــ باضافة شروط أخرى إلى ما يقترحه السكاكي بالنسبة لبعض المعاني (معاني الطلب على الخصوص).

ــ ووضع شروط لاجراء بعض المعاني التي لم يدقق السكاكي في قواعد اجرائها (كالزجر، والوعيد، والتهديد، والاستبطاء وغيرها) حتى يتسنَى ضبط عملية الانتقال بين معنَى وآخر، بضبط الشرط المنتقل منه إلى الشرط المُنتقَل إليه.

ثانيا : أن تمحص كفاية هذه التعميمات في وصف الظاهرة لا باعتبارها ظاهرة من ظواهر اللغة العربية فحسب، بل باعتبارها كذلك ظاهرة كلية [10].

ثالثا : أن يوازن بينها وبين التعميمات الحديثة التي عرضنا لبعضها باقتضاب، بكيفية أدق، ليتبين إلى أي حد يمكن طرح الأولى بديلا للثانية.

نظن، فيما يخصنا، رغم أننا لا نستطيع الجزم من الان، أنه من الممكن اعتماد التعميمات التي تتيحها اقتراحات السكاكي في وصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي كاحدَى خصائص اللغات الطبيعية بل من الممكن طرحها بديلا ممكنا للتحليلات الحديثة المقترحة شريطة أن يعمل على استيفائها الشروط المقتضاة.

ونرجو أن نتمكن من تمحيص هذه الفرضية في إطار مشروع نحن بصدد انجازه ــ يستهدف وضع أسس وصف دلالي لظاهرة الاستفهام ــ نحاول فيه اعتماد ما نراه واردا مما اقترحه المفكرون العرب القدماء.

الرباط، 30 أبريل 1981

---

(10) من جوانب تمحيص كفاية التعميمات المعنية أن تواجه ببعض الاشكالات التجريبية التي يبدو أنها واردة بالنسبة لكثير من اللغات الطبيعية وأهمها مثلا :

ا) اشكال الجمل التي يلاحظ فيها أن المعنَى المستلزم يكاد يصبح «عرفا»،

ب) اشكال الجمل «المتحجرة» التي أصبح معناها الأصلي هو ما كانت تستلزمه بحيث يصبح من العسير تطبيق هذه التعميمات المبنية أساسا على مبدأ الانتقال.



الفصل الثاني

القوة الانجازية والنحو الوظيفي

مدخل :

ثبت في إطار نظرية «الأفعال اللغوية» (Speech acts Theory) ان دلالة جمل اللغات الطبيعية تشمل :

— «محتواها القضوي» (Propositional Content) أو مجموع دلالات مكوناتها مضمومة،

— و«قوتها الانجازية» (Illocutionary Force) التي يمكن أن تكون «اخبارا» أو «استفهاما» أو «أمراً» أو «وعدا».

فالجمل (1أ — د) تشمل دلالتُها، بالاضافة إلى محتوياتها القضوية، قواها الانجازية الاخبارَ والاستفهامَ والأمر والوعدَ بالتوالي :

(1) أ — عشق كُثَيِّرٌ عزة

ب — هل طبع خالد ديوانه ؟

ج — نَاوِلْني حذائي

د — أعِدُك أنّني سأزورك

وثَبَتَ في إطار نفس النظرية ان القوة الانجازية لجمل اللغات الطبيعية بالنظر إلى مقامات

انجازها، قوتان : «قوة انجازية حرفية» و«قوة انجازية مُستَلزَمة» [1] . ويُقصَد بالقوة الانجازية الحرفية القوة الانجازية المُعَبَّر عنها في الجملة بالتنغيم أو بأداة (اداة الاستفهام) أو بصيغة الفعل أو بفعل من زمرة الأفعال الانجازية (كالأفعال «سأل»، «قال»، «وعد»). ويقصد بالقوة الانجازية المستلزَمة القوة الانجازية التي «تستلزِمها» الجملةُ في طبقات مقامية معينة. فالجملة (2) مثلا، تَحْمِلُ، بالاضافة إلى قوتها الانجازية الحرفية «الاستفهام» قوةً انجازية مستلزَمة مقاميا :«الالتماس» :

(2) هل تساعدني في حل هذا المشكل ؟

وقد تبين ان القوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزمة تحددان كلتاهما الخصائص الدلالية والتركيبية والتنغيمية للجملة، الأمر الذي يُحَتِّمُ أن يمثل لهما كِلْتَيْهِمَا داخل النحو.

ويتلخص إشكال التمثيل للقوتين الانجازيتين داخل النحو في الأسئلة الثلاثة الاتية :

1) كيف يُمَثَّل للقوة الانجازية الحرفية ؟
2) كيف يمثل للقوة الانجازية المستلزَمة ؟
3) ما هي العلاقة [2] بين القوة الانجازية الحرفية والقوة الانجازية المستلزَمة (علاقة تساوٍ أم علاقة اشتقاق) وكيف يمثل لهذه العلاقة ؟.

قُدِّمَتْ عدةُ اقتراحات لتمثيل القوة الانجازية داخل النحو في إطار النظريات اللغوية الحديثة «الصورية» منها «والتداولية». والملاحظ ان النظريات اللغوية الصورية لم تُعْنَ الا بالقوة الانجازية الحرفية للجملة باعتبار ان القوة الانجازية المستلزَمة مقاميا ليست ظاهرة «نحوية» صِرفاً. وقد اقترِح، كما هو معلوم، في اطار النظرية التوليدية التحويلية [3] أَنَّ يُمَثَّل للقوة

---

(1) انظر للمزيد من التفاصيل حول دور القوة الانجازية المستلزَمة حواريا في تحديد بعض الخصائص الدلالية والتركيبية والتنغيمية للجمل : كوردن ولاكوف (1975) وصادوك (1974).

وانظر كذلك مقالنا حول الاستفهام في اللغة العربية (الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب).

(2) ثمة فرضيات ثلاث حول القوة الانجازية للجمل التي تستلزم حواريا قوة انجازية غير قوتها الانجازية الحرفية :

1) القوة الانجازية الواردة هي القوة الانجازية الحرفية وحدها،
2) القوة الانجازية الواردة هي القوة الانجازية المستلزَمة فحسب.
3) القوتان الانجازيتان الحرفية والمستلزمة واردتان كلتاهما.

ونوقش، في إطار الفرضية الثالثة، وضع القوة الانجازية المستلزَمة بالنسبة للقوة الانجازية الحرفية.

انظر ملخصا لهذا الاشكال في صادوك (1974).

(3) هناك اقتراحات قدمت في أوائل ظهور النظرية التوليدية التحويلية للتمثيل للقوة الانجازية. منها أساساً، اقتراحُ كاتزو بوسطال (كاتز وبوسطال 1964) اللذين اقترحا، في الواقع، امكانين اثنين : التأشير لنمط

الانجازية الحرفية، في مستوى القواعد المركبية (Phrase rules) عن طريق مكون مُؤَاخٍ للجملة النواة كما يتبين من القاعدة (3) :

(3) جَ ← مص ج

حيث يرمز (مص) إلى الموقع الذي تحتله المصدريات (Complementizers) كأدوات الاستفهام و«إن» وغيرها [4].

اما في النظريات اللغوية التداولية، فقد قيم بمحاولات للتمثيل للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزمة مقامياً معاً داخل النحو.

ففي ما يسمى بنظرية «الدلالة التوليدية» (Generative Semantics) قُدِّمَت عدة اقتراحات، في اطار «الفرضية الانجازية» (Performative Hypothesis) للتمثيل للقوتين الانجازيتين والعلاقة بينهما.

وفي اطار النحو الوظيفي كَتَبَ اخيراً، جونك (جونك 1981) مقالا حاول أن يرصد فيه الترابط القائم بين الوظيفة التداولية «البؤرة» والقوة الانجازية مُقْتَرِحاً أن يُؤَشَّر لهذه الاخيرة عن طريق مُخَصِّص الحَمْل (Predication operator).

إلَّا اننا نعتبر ان الاقتراح الذي قدمه جونك، رغم إيجابياته، لَيْس كافيا، اذ لا يُمَكِّنُ من الاجابة عن الأسئلة الثلاثة التي تُعَدُّ أساسية بالنِّسبة للتمثيل للقوة الانجازية داخل النحو.

وسَنُقَدِّمُ، في هذا البحث، اقتراحا بديلا من اقتراح جونك نعتقد انه يمكن من التمثيل الكافي، داخل النحو الوظيفي، للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزَمة مقاميا وللعلاقة بينهما.

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث. نلخص في المبحث الأول الذي نعتبره توطئة للمبحثين الاخرين أهم ما ورد في إطار نظرية الأفعال اللغوية حول القوة الانجازية. ونعرض في المبحث الثاني اقتراح «الفرضية الانجازية» واقتراح جونك. ونقدم في المبحث الثالث، بعد مناقشة هذين الاقتراحين وبيان ما نعتبره مواطن قصور فيهما، اقتراحا نراه يُمَكِّنُ من التمثيل الكافي للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزَمة في النحو الوظيفي.

= الجملة بواسطة مكون مؤاخ للجملة النواة كمؤشر الاستفهام ومؤشر الأمر ومؤشر النفي والتمثيل للقوة الانجازية بواسطة جملة انجازية.

الا ان الاقتراح الأول هو الذي تُبُنِّي في معظم النماذج التوليدية التحويلية بعد ذلك.

(4) نَقْتَرِض تعريب القاعدة (3) والمصطلح «المصدري» في مقابل المصطلح الغربي (Complementizer) من د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1984).

1) القوة الانجازية في نظرية الأفعال اللغوية :

أ ــ مفهوم «الفعل اللغوي» :

1 ــ ثنائية «الوصف» / «الانجاز» :

تصنف حسب اوستين الجمل اللغوية صنفين:[5] جملا «وصفية» (Constatives) وجملا «إنجازية» (Performatives). ويميز بين الصنفين من الجمل كونُ الجمل التي تنتمي إلى الصنف الثاني جملا يُشَكِّلُ النطق بها ذاتُه فعلًا (أو عملا). فمجرد النطق بالجملة (1 د)، مثلًا، يشكل في حد ذاته فعل «الوعد».

ويشترط لكي تكون الجملة جملة انجازية [6]:

ــ أن تتضمن فعلًا من زمرة الأفعال الانجازية (قال، سأل، وعد...)،

ــ وان يكون زمنُ الفعل الزمانَ الحاضر (أي زمان «التكلم»).

ــ وان يكون فاعلُ الفعل المتكلمَ.

وقد انتهى أوستين في آخر التحليل إلى أن الجمل جميعها جملٌ إنجازية تتضمن، في عمقها، فعلًا انجازيا يتحقق سطحا أو لا يتحقق [7]، فجاوز بذلك ثنائية «الوصف» / «الانجاز» إلى نظرية [8] تُوحِّد بين جمل اللغات الطبيعية : «نظرية الأفعال اللغوية».

2 ــ الأفعال اللغوية :

من بين «النماذج» المقترحة في إطار فلسفة اللغة العادية لوصف ظاهرة الأفعال اللغوية

---

(5) تلتقي الثنائية «الوصف» / «الانجاز» والثنائية العربية القديمة «الخبر» / «الانشاء» في عدة جوانب. انظر للمقارنة بين الثنائيتين أحمد المتوكل (1982).

(6) اذا لم يَتَوافَر احد هذه الشروط تنقلب الجملة من انجازية إلى وصفية كما يتبين من الجملتين الاتيتين الغائب فيهما شرط الزمان وشرط المتكلم بالتوالي :

سألتك هل عاد زيد من الصيد ؟

يسألك اخوك هل تهيىء امتحانك بجد ؟

(7) تصبح اذاك الجملتان الاتيتان :

اخبرك ان زيدا عاد من الصيد

عاد زيد من الصيد.

كلتاهما جملتين انجازيتين مع الفرق في ان الأولى «انجازية صريحة» والثانية «انجازية ضمنية».

(8) توصل اوستين في نهاية تحليله إلى أن انتاج العبارات اللغوية، أيا كانت، انجاز لثلاثة أفعال لغوية : «فعل قول» (Locutionary act) و«فعل إنجاز» (Illocutionary act) و«فعل تأثير» (Perlocutionary act).

نَمُوذَجا اوستين وسُورل (سورل 1969). يَعُدُّ سورل انتاج جملة لغوية إنجازا متزامنا لأربعة أفعال لغوية (9) : «الفعل التلفظي» (acte d'enonciation) و«الفعل القضوي» (acte propositionnel) و«الفعل الانجازي» (acte illocutionnaire) و«الفعل التأثيري» (acte perlocutionnaire). ويلخص سورل هذه الأفعال، مُرَكِّزاً على الفعلين القضوي والانجازي في الشكل الاتي :

(4) قو (قض)

حيث يشير الرمزان (قو) و(قض) إلى القوة الانجازية للجملة ومحتواها القضوي على التوالي.

ويُعَبِّر عن القوة الانجازية للجملة «مؤشر القوة الانجازية» (Illocutionary Force Marker) الذي يُمْكِنُ ان يكون فِعلًا انجازيا من قبيل «وعد»، «سآل»، «قال».... أو أداةً أو تنغيما. فمؤشر القوة الانجازية الاستفهام، مثلًا، في اللغة العربية، يكون تنغيما أو أداةَ استفهام («الهمزة» أو «هل») أو فعلا إنجازيا كالفعل «سأل» كما يتبين من الجُمل (5 أ — ج).

(5) أ — ستسافر غدا ؟

ب — هل ستسافر غدا ؟

ج — أسألك هل ستسافر غدا ؟

ب — الفعل اللغوي المباشر / الفعل اللغوي غير المباشر : الاستلزام الحواري :

تَرِدُ جملُ اللغات الطبيعية في مقامات معينة، حاملة لقوة انجازية غير القوة الانجازية الدال عليها مؤشر القوة الانجازية. لنتأمل الجُمل (6) و(7) الاتية :

(6) أ — أزيداً تنتقد ؟

ب — أأخاك تسب ؟

(7) أ — هل تستطيع أن تساعدني ؟

ب — هل تصلي لاجلي ؟

للجملتين (6 أ — ب) قوة انجازية مقامية غير الاستفهام، أي غير القوة الانجازية المؤشرِ

(9) نقوم بفعل تلفظي حين ننطق بعبارات (كلمات، جمل) ونقوم بفعل قضوي حين نحيل على شيء أو شخص أو حدث أو واقعة ... ونحمل عليه عبارة ما. ونقوم بفعل انجازي حين نسأل أو نخبر أو نعد أو نوعد ... ونقوم بفعل تأثيري حين يخلف فعلنا الانجازي اثرا لدى المخاطب. هذه الأفعال الأربعة تُنْتَجُ، طبعا، في نفس الوقت حين التلفظ بالعبارة اللغوية.

لها اداةُ الاستفهام والتنغيمُ. فبالاضافة إلى الاستفهام، تحمل الجملتان القوةَ الانجازية «الانكار».

وللجملتين (7 أ ـــ ب) القوة الانجازية المقامية «الالتماس»، بالاضافة إلى القوة الانجازية المدلول عليها بأداة الاستفهام والتنغيم.

هذه الظاهرة درست [10] في فلسفة اللغة العادية في إطار ما سمي بـ «الاستلزام الحواري» (Conversational Implicature) أو «الأفعال اللغوية غير المباشرة» (Indirect acts Speech). اقترح كَرايس (كَرايس 1975) مجموعة من القواعد (قواعد الحوار) تضبط التخاطب، وتشمل «قاعدة الكم» و«قاعدة الكيف» و«قاعدة الورود» و«قاعدة الكيفية». ويحكم قواعدَ الحوار الأربعَ هذه مبدأٌ عام : «مبدأ التعاون» (Cooperation principle).

انطلاقا من قواعد الحوار، يحدد كَرايس الاستلزام الحواري بأنه ينتج عن خرق إحدى هذه القواعد، قصدا (أي مع احترام مبدأ التعاون). فالجملة (8 ب) مثلاً، تستلزِم حواريا الجملة (8 ج) وذلك بالخرق المقصود لقاعدة الورود التي تُوجِب أن يكون الاخبار المطلوب «واردا» (relevant) أي مناسبا للاستخبار.

(8) أ ـــ هل زيد لغوي ؟
ب ـــ زيد رياضي ممتاز
ج ـــ ليس زيد لغويا.

واقترح سورل (سورل 1975) ان يوصف الانتقال من «الفعل اللغوي المباشر» إلى «الفعل اللغوي غير المباشر» عن طريق جهاز استنتاجي يشكل جانبا من جوانب قدرة المتكلم ـــ المخاطب اللغوية، ويُمَكِّنُ المخاطبَ من التوصل إلى الفعل اللغوي غير المباشر انطلاقا من الفعل اللغوي المباشر والمحتوى القضوي للجملة.

2) القوة الانجازية في النماذج اللغوية :

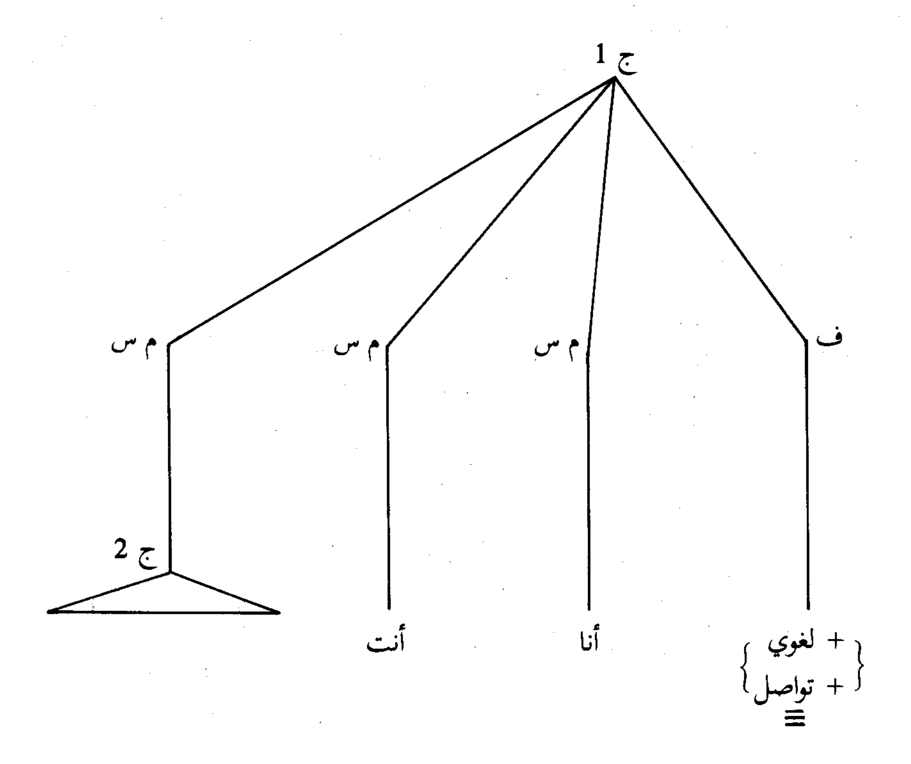
أ ـــ الفرضية الانجازية :

تمَّ نقل مفهوم الفعل اللغوي (أو القوة الانجازية) من فلسفة اللغة إلى اللغويات التوليدية التحويلية عن طريق ما دُعِيَ بـ «الدلالة التوليدية» كما أسلفنا.

---

(10) اشار النحاة العرب القدماء إلى هذه الظاهرة حين تحدثوا عن المعاني الأخرى (غير الاستفهام الحقيقي) التي يخرج إليها أسلوبُ الاستفهام. ودَرَسَ البلاغيون العرب القدماء هذه الظاهرة بجدية في إطار «الاغراض الأصلية» و«الأغراض الفرعية». انظر للمزيد من التفصيل حول التحليل العربي القديم لهذه الظاهرة ومقارنته بالتحليلات الحديثة احمد المتوكل (1982).

من الاقتراحات الاساسية التي قُدِّمت في إطار هذا النموذج اللغوي للتمثيل داخل النحو للقوة الانجازية اقتراح روس (روس 1970). حسب هذا الاقتراح، جميع الجمل جملٌ انجازية سواء أتضمنت، سطحا، فعلا انجازيا أم لا. انطلاقا من هذه الفرضية، يقترح روس ان يُمَثَّل للبنية العميقة للجمل بالشكل الاتي :



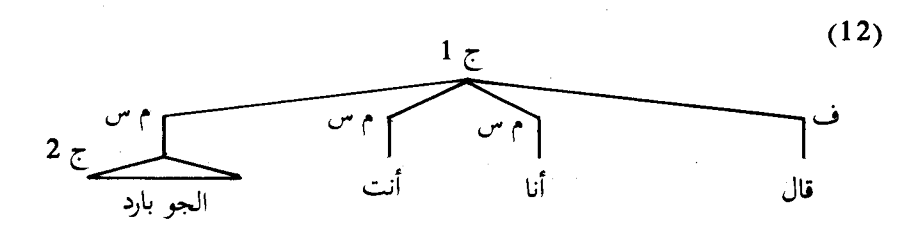
حيث تتكون البنية العميقة من جملتين : جملةٍ رئيسية تمثل للقوة الانجازية للجملة و«جملة مدمجة» تمثل لمحتواها القضوي.

فالبنية العميقة للجملة (10)، باعتبارها مشتقة من الجملة (11)، هي البنية (12) :

(10) الجو بارد

(11) أقول لك ان الجو بارد

(12)



ويمكن أن تظهر الجملة الدالة على القوة الانجازية في سطح الجملة كما يمكن الا تظهر، أي ان تُحْذَفَ وذلك بتطبيق قاعدة حذف اختيارية نصوغها بتكييفها مع معطيات اللغة العربية كما يلي :

(13) ف م س م س ج

1 2 3 4 جوازاً ←

ϕ ϕ ϕ 4

وقد اعتُمِدَتْ الفرضية الانجازية هذه لا في التمثيل للقوة الانجازية الحرفية فحسب بل كذلك في التمثيل للقوة الانجازية المستلزَمة مقاميا. وقدمت، لتبرير ضرورة التمثيل للقوة الانجازية المستلزَمة مقاميا، مجموعة من الاستدلالات تقوم على فكرة ان هذه القوة، بالاضافة إلى القوة الانجازية الحرفية، تحدد بعضا من الخصائص الدلالية والتركيبية والتنغيمية.

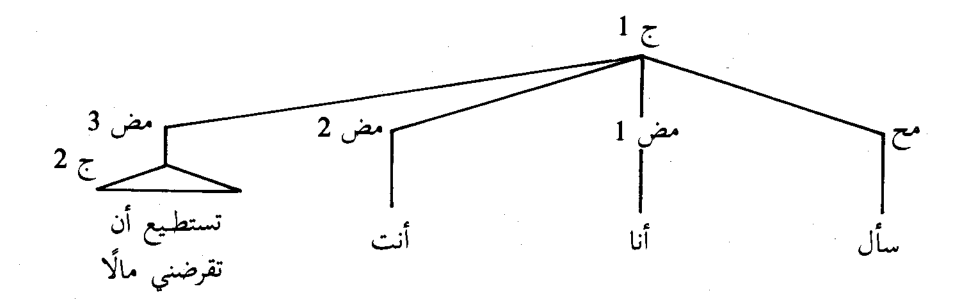
في إطار التمثيل للقوتين الانجازيتين، طرح الاشكال المتلخص في السؤال الاتي : أي القوتين الانجازيتين يجب أن يُمَثَّل لها في مستوى البنية العميقة للجملة ؟.

انطلاقا من هذا السؤال قدم اقتراحان أساسيان اثنان : اقتراح كوردن ولاكوف (كوردن ولاكوف 1975) واقتراح صادوك (صادوك 1974).

يتلخص اقتراح كوردن في أن القوة الانجازية الوارد التمثيل لها في مستوى البنية العميقة للجملة المستلزِمة حوارياً لمعنى غير معناها الحَرْفي هي القوة الانجازية الحرفية. اما القوة الانجازية المستلزَمة حواريا فانها تُسْتَنْبَطُ من «البنية المنطقية» (Logical Structure) عن طريق قواعد تأويلية اصطُلح على تسميتها بـ «مسلمات الحوار» (Conversational Postulates).

حسب هذا الاقتراح، البنية العميقة (او البنية المنطقية) للجملة (14) هي البنية (15):

(14) هل تستطيع أنْ تقرضني مالًا ؟



وتستنبط القوة الانجازية المستلزَمة «الالتماس» عن طريق مسلمة الحوار (16) :

(16) سأل (أ، ب استطاع (ب، ك)* ← التمس (أ، ك).

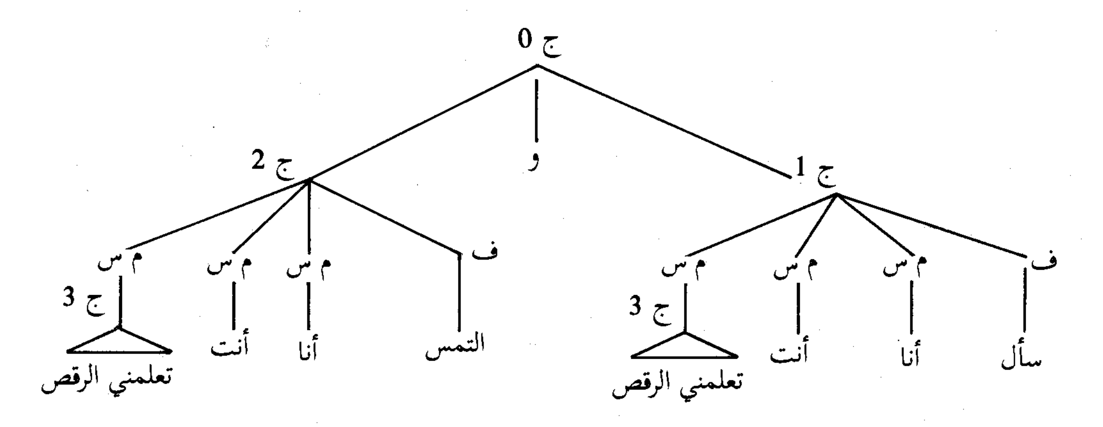
التي تُقْرَأُ كالاتي :

اذا سأل المتكلم (أ) المخاطب (ب) عن استطاعته فعل ك، يستلزم هذا حواريا أنَّ المتكلم (أ) يلتمس ك.

أما حسب الاقتراح الثاني (اقتراح صادوك) فانه يُمَثَّلُ للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزَمة كلتيهما في مستوى البنية العميقة كما يتبين من البنية (18) المشتقة منها الجملة (17) :

(17) هل تعلمني الرقص ؟

(18)



ب ــ اقتراح جونك :

قبل ان نعرض لاقتراح جونك المتعلق بالتمثيل للقوة الانجازية في إطار النحو الوظيفي، نُذَكِّر بما يلي :

تُشتَقُّ الجملة، حسب النحو الوظيفي، عبر مراحل ثلاث : بناء «البنية الحملية» عن طريق قواعد «الأساس» وقواعد توسيع الأطر الحملية وقواعد ادماج الحدود، ثم بناء «البنية الوظيفية» عن طريق قواعد اسناد الوظائف التركيبية والتداولية ثم بناء «البنية المكونية» الذي يتم، انطلاقا من المعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية، عن طريق تطبيق قواعد التعبير التي تشمل أساسا قواعد اسناد الحالات الاعرابية وقواعد الموقعة وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

ولنأخذ للتمثيل اشتقاق الجملة (19) الاتية :

(19) قابل زيد عمرا.

ينتج عن إدماج الحدين (زيد) و(عمر) في الاطار الحملي (20) للفعل (قابل) الذي يشكل مصدر اشتقاق الجملة :

(20) قابل ف (س^1 : انسان (س^1)) منف (س^2 : انسان (س^2)) متق.

البنية الحملية (21) :

(21) مض قابل ف (س^1 : زيد (س^1) منف (س^2 : عمرو (س^2)) متق

وتُنقَل البنيةُ الحملية (21) إلى بنية وظيفية بإسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول ثم الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة الجديد إلى الموضوعين (س^1) و(س^2) بالتوالي :

(22) مض قابل ف (س^1 : زيد (س^1)) منف فامح (س^2 : عمرو (س^2)) متق مف بؤجد

تشكل البنية الوظيفية (22) دخلًا للمجموعة الأولى من قواعد التعبير، قواعد اسناد الحالات الاعرابية، فتُسنَد الحالتان الاعرابيتان الرفعُ والنصبُ إلى الموضوعين (س^1) و(س^2) بالتوالي، وذلك بمقتضى وظيفتيهما التركيبيتين:

(23) مض قابل ف (س^1 : زيد (س^1)) منف فا مح (س^2 : عمرو (س^2)) متق مف بؤجد
(تحت «فا»: رفع؛ تحت «مف»: نصب)

ثم تُطبَّق قواعد الموقعة فيتموقع الموضوع الأول في الموقع فا والموضع الثاني في الموقع مف، بمقتضى وظيفتيهما التركيبيتين طبقا للبنية الموقعية (24) :

(24) م^4، م^2، م^1 م$^\phi$ ف (م^7) فا (مف) (ص)، م^3.

وَبَعْد إسناد النبر والتنغيم نَحْصُل على البنية المكونية التامة التحديد التي تتحقق في شكل الجملة (19).

ينطلق جونك، في اقتراحه، من الترابط القائم بين مفهوم «المعلومة الجديدة» (البؤرة) ومفهوم «القوة الانجازية». فيما يتعلق بالجمل الاخبارية على الخصوص، يلاحظ جونك ان الجزء المخبر به يطابق الجزء الحامل للمعلومة الجديدة أي الجزء المبأر من الجملة. ففي الجملة (26) مثلًا، الواردة جوابا عن الجملة (25) يُشَكِّلُ الجزءُ (خالد) المخبر به الجزءَ الحاملَ للمعلومة الجديدة أي الجزء المبأر.

(25) من فتح الباب ؟
(26) فتح البابَ خالد.

ويميز جونك، بالنظر إلى حَيِّز (Scope) القوة الانجازية الاخبار، بين الاخبار المنصب على الحمل رمته كما في الجملة (28) الواردة جوابا عن الجملة (27) :

(27) ماذا فعل خالد ؟
(28) فتح خالد الباب.

والاخبار المُنْصَبّ على أحد مكونات الحمل كما في الجملة (26) السابقة. بناءا على هذا التمييز بين الاخبار المنصب على الحمل ككل والاخبار المنصب على أحد مكوناته، يقدم جونك، بالنسبة للتأشير للقوة الانجازية في مستوى البنية الحملية للجملة، اقتراحين اثنين :

1) يُؤَشَّر للاخبار بمخصصين (Operators) اثنين : «مُخَصِّص مكون» في حالة انصباب الإخبار على أحد مكونات الحمل كما يتبين من البنية الوظيفية (29) للجملة (26) :

(29) فتح ف (س^1 : خب خالد (س^1)) منف فا (س^2 : باب (س^2)) متق مف مح

حيث يؤشر الرمز (خب) إلى الاخبار باعتباره منصبا على الموضوع (س^1)، و«مُخَصِّصِ حَمْلٍ» في حالة انصباب الاخبار على الحمل رمته كما يتبين من البنية الوظيفية (30) للجملة (28).

(30) خب [فتح ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا (س^2 : باب (س^2)) متق مف]

2) يُؤَشَّر للإخبار بمخصص واحد : مخصص الحمل، ويحدد حيزَ الاخبار الوظيفةُ البؤرةُ المسندةُ الى أحد مكونات الحمل، المكون الحامل للمعلومة الجديدة.

حسب هذا الاقتراح الثاني، تكون البنية الوظيفية للجملة (26) البنية (31) لا البنية (29) :

(31) خب (فتح ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا بؤ (س^2 : باب (س^2)) متق مف مح

وينتهي جونك من المفاضلة بين الاقتراحين الأول والثاني الى ان الاقتراح الأول أفضل اذ من مزاياه انه يمكن من تقليص الوظائف التداولية بالاستغناء عن إحداها : وظيفة البؤرة.

3) نَحْوَ تمثيل كاف للقوة الانجازية في النحو الوظيفي :

التمثيل الكافي للقوة الانجازية في النحو الوظيفي هو التمثيل الذي يستجيب للمتطلبات الثلاثة الاتية :

1) التمثيل للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزَمة مقاميا.
2) التمثيل للعلاقة بين القوتين الانجازيتين،
3) التلاؤم والمبادىء المنهجية للنحو الوظيفي.

— يمتاز الاقتراح الذي قدم في إطار الفرضية الانجازية باستجابته للمتطلبين الأول والثاني كليهما. فهو يتيح، كما رأينا، التمثيل للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزَمة مقاميا كما يتيح التمثيل للعلاقة القائمة بينهما. ويُمكِّن، بالتمثيل للقوتين الانجازيتين معا، من وصف الخصائص الدلالية والتركيبية والتنغيمية لجُمَل اللغات الطبيعية وصفاً اكفى (بالمقارنة بالانحاء التي لا تمثل للقوة الانجازية أو الأنحاء التي تمثل للقوة الانجازية الحرفية فحسب). لهذه المزية، كان من الممكن استيحاء اقتراح الفرضية الانجازية في النحو الوظيفي. كان من الممكن أن نُمَثِّل للقوة الانجازية الحرفية لجملة ما عن طريق حمل تكون الجملة أحد حدوده.

فالبنية الحملية للجملة (28)، على سبيل المثال، كان من الممكن ان تُتصور على أساس انها البنية (32) الاتية :

(32) حض قال ف (س^1 : أنا (س^1)) منف (س^2 : انت (س^2)) مستق
(س^3 : [مض فتح ف (س ع : خالد (س ع)) منف (س ي : باب (س ي)) متق] (س^3)) متق

وبالنسبة للجمل التي تستلزم حواريا قوة انجازية مقامية بالاضافة إلى قوتها الانجازية الحرفية، كان من الممكن تصور بنيتها الحملية على أساس انها تتكون من حَمْلَيْن متعاطفين أحدُ حدود كل منهما الجملةُ موضوع الوصف. على هذا الاساس، كان من الممكن تصور البنية الحَمْلية [11] للجملة (17) المعادة هنا للتذكير على أساس أنها البنية (33) :

---

(11) نمثل، في البنية (33) للموضوع الفاعل بـ أ (ـَ) وتَ (ـُ) (وهما ضميرا الفاعل اللاصقان بالفعل المضارع) على أساس فرضية د.عبد القادر الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1985) القائلة بان الفاعل في الجملة الفعلية العربية يكون ضميرا لاحقا بالفعل كالضمير (نَ) في «خرجن» وذلك مع الفعل الماضي وضميراً متقطعاً (مكونا من سابقه ولاحقه) في الفعل المضارع (باستثناء اللاحقتين (ـِ) و و(ـِ ـنْ) اللتين تردان ضميرين كما تردان علامتي مطابقة.

(17) هل تعلمني الرقص ؟

(33) [[حض سأل ف (س^1 : أ (حـ) (س^1)) منف (س^2 : كـ (س^2)) مستق
(س^3 : [حض علم ف (س ع : ت (حـ) (س ع)) منف (س ح : ي (س ح)) متق
(س خ : رقص (س خ)) متق] (س^3)) متق]

و[حض التمس ف (س^1 : أ (حـ) (س^1)) منف (س^2 : كـ (س^2)) مستق (س^3 :
[حض علم ف (س ع : ت (حـ) (س ع)) منف (س ح : ي (س ح)) مستق.
(س خ : رقص (س خ)) متق] (س^3)) متق]].

الا أنه لا يمكن الأخذ بهذا الاقتراح، على مزاياه، وذلك لأسباب أهمها :

1) انه يستلزم التمثيل للخصائص الحَمْلية للجُمل عن طريق بنيات حملية تجمع بين التعقيد والثقل،

2) وانه يستلزم تقدير عناصر لا تظهر في سطح الجملة خارقا بذلك مبدأ «الواقعية النفسية» الذي يُشَكِّلُ مبدأ من أهم المبادىء المنهجية المعتمدة [12] في النحو الوظيفي.

3) وانه، بالتالي، يقتضي، للانتقال من البنية الحملية إلى البنية المكونية، جهازا تحويليا ضخما، الأمر الذي يتنافى والاتجاه العام الحالي نحو اضعاف المكون التحويلي (بتقليص عدد التحويلات وتقييدها) بل الاستغناء كليا عن التحويلات كما هو الشأن بالنسبة للنحو الوظيفي.

4) وانه، بالاضافة إلى هذا كله، يفترض أنَّ ثمة ترادفاً تاما بين الجملة الانجازية الصريحة (المشتملة على فعل إنجازي) والجملة الانجازية الضمنية (التي لا تشتمل على فعل انجازي) كالجملتين الاتيتين :

(34) أ ــ أقول لك ان السماء زرقاء اليوم.
ب ــ السماء زرقاء اليوم.

اذ يعتبر الثانية مشتقةً من الأولى عن طريق تحويل حذف وهو امر يُنَاقَش.

ب ــ اما اقتراح جونك فان من مزياه، بالاضافة إلى كونه يتلاءم وبنية النحو الوظيفي، انه يتيح التمثيل للقوة الانجازية للجملة وحيزها كما يتيح التمثيل للترابط القائم بين القوة الانجازية وبعض من الوظائف التداولية كالوظيفة البؤرة.

الا أن هذا الاقتراح، بالرغم من مزاياه هذه، يظل قاصرا عن التمثيل الكافي لما يمكن أن

(12) راجع مفهوم «الكفاية النفسيَّة» في ديك (1978).

يواكب المحتوى القضوي لجمل اللغات الطبيعية من قوى انجازية. ويكمُن قصوره، أساساً، في ما يلي :

1) لا يأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار الا القوة الانجازية الحرفية للجملة. وقد قُدِّمَتْ استدلالاتٌ عدة على ان القوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزَمة حواريا تحددان كلتاهما الخصائصَ الدلالية والتركيبية والتنغيمية للجُمل. ونورد هنا، على سبيل المثال، من هذه الاستدلالات [13] الأدلة الاتية :

أ ــ التأويل الدلالي للجمل المستلزمة حواريا لقوة انجازية مقامية الذي لا يأخذ بعين الاعتبار هذه القوة الانجازية لا يمكن ان ينتج عنه تمثيل كاف لدلالة الجملة اذ يهمل جانبا أساسيا من جوانبها. فالتأويل الدلالي للجملة (17) المكررة هنا للتذكير :

(17) هل تعلمني الرقص ؟

على أساس انها مجرد استفهام، يظل قاصرا عن رصد دلالتها ما لم يُدخل في معلوماته كونها، بالاضافة إلى ذلك، التماساً غير مباشر.

ب ــ تُحدِّد القوةُ الانجازية الحرفية الخصائصَ التركيبية للجملة كما هو معلوم، وتشكل، بهذا، المعلومةَ التي يتم بمقتضاها تطبيقُ مجموعة من قواعد النحو كقاعدة ادماج اداة الاستفهام وقاعدة إسناد التنغيم بالنسبة للجمل الاستفهامية في اللغة العربية.

الا ان القوة الانجازية المستلزَمة حواريا تُسهِم في تحديد خصائص تركيبية وتنغيمية وتُشكِّلُ، بالتالي، معلومة يقتضيها إجراء مجموعة من قواعد النحو.

ونورد من هذه القواعد «الحَسَّاسة» للقوة الانجازية المستلزمة القواعد الاتية :

ــ من شروط العطف بين حملين ان تكون لهما نفس القوة الانجازية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (35 أ) و(35 ب) :

(35) أ ــ هل عاد أخوك من السفر وهل أتاك بهدية ؟
ب ــ * عاد أخوك من السفر وهل أتاك بهدية ؟

الا ان العطف يجوز بين حملين تختلف قوتاهما الانجازيتان الحرفيتان (استفهام واخبار مثلا) اذا كانت القوة المستلزَمة للحمل المعطوف عليه تماثل القوة الانجازية الحرفية للحمل المعطوف، كما تدل على ذلك سلامة الجملة (36) التي تؤول على أساس ان معناها هو معنى الجملة (37).

---

(13) انظر للمزيد من التفصيل حول هذه النقطة مقالنا حول «الاستفهام في اللغة العربية» (الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب).

(36) ألم اعطك المال ووهبتك الدار ؟

(37) أعطيتك المال ووهبتك الدار

ـــ ثمة عبارات لا ترد في الجمل الاستفهامية الا اذا كانت هذه الجمل مستلزمة حواريا للنفي كالعبارتين «قط» و«مِنْ» (بكسر الميم) كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين (38) و(39) :

(38) أ ـــ هل ساعدك أحد قط ؟

ب ـــ * هل ساعدك أحد قط أم لا ؟

(39) أ ـــ هل ساعدك من صديق ؟

ب ـــ * هل ساعدك من صديق أم لا ؟

ـــ تُستَعْمَلُ أداتا الاستفهام «الهمزة» و«هل» في اللغة العربية في الجمل الاستفهامية ايا كانت قوتها الانجازية (سواء اوردت لمجرد السؤال ام وردت لغيره كالالتماس أو الانكار أو النفي...) كما يتبين من زمرتي الجمل الاتيتين اللتين تتضمنان كلتاهما سؤالا صرفا وانكارا وَنَفياً.

(40) أ ـــ هل نجح أخوك ؟

ب ـــ هل تجرؤ على شتم أخيك ؟

ج ـــ هل يستوي العالم والجاهل ؟

(41) أ ـــ أخالدا قابلت أم عمرا ؟

ب ـــ أخالدا تلطم ؟

ج ـــ أيُسَوَّى العالم بالجاهل ؟

الا ان الاداة «أَوَ» (بفتح الواو) لا يمكن ان تتصدر جملة استفهامية الا اذا كانت الجملة مستلزِمةً لانكار كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (42) و(42 ب).

(42) أ ـــ أَوَ خالدا تلطم ؟

ب ـــ * أَوَ خالداً تلطم أم عمراً ؟

يُستَخلَص من هذه الملاحظة ان إجراء قاعدة ادماج الاداة «أَوَ» مرتبط بالقوة الانجازية المستلزمة : «الانكار».

ـــ تأخذ الجملة التنغيم المطابق لقوتها الانجازية الحرفية ان لم تكن مستلزِمة حوارياً لقوة انجازية اخرى.

الا ان تنغيمها يختلف حين ترد مستلزمةً لقوة انجازية مقامية. فالجملتان (41 ب ـــ ج)

مثلًا، تأخذان بمقتضى استلزامهما للانكار والنفي، تنغيما مختلفا عن التنغيم الذي تأخذه الجملة (41 أ) على أن الجمل الثلاث جميعَها جملٌ استفهامية.

2) يقوم اقتراح جونك، في الأساس، على فكرة ان القوة الانجازية للحمل (اخبار أو استفهام) هي نفس القوة الانجازية التي يمكن ان تنصب على أحد مكوناته، الا ان هذا لا يصدق الا على الجمل التي لا تستلزم قوة انجازية اخرى غير قوتها الانجازية الحرفية. بعبارة أخرى، تكون القوة الانجازية لاحد مكونات الحمل حين يشكل حيِّزَها هي القوة الانجازية المنصبة على الحمل برمته في الجمل ذات القوة الانجازية الواحدة كما يتبين من الجملتين (43 أ) و(43 ب) :

(43) أ — شغف خالد **هندا** حبا

ب — **أزيداً** وهبت خزانتك ؟

حيث يأخذ المكونات (هندا) و(زيداً)، حسب اقتراح جونك، نفس القوة الانجازية المُنَصَبَّة على حمل الجملة ككل : الاخبار والاستفهام بالتوالي. اما في الجمل التي تَرِدُ حاملةً لقوة انجازية حرفية وقوة انجازية مستلزَمة حواريا (استفهام ونفي مثلا) فان القوة الانجازية المنصبة على حمل الجملة كاملا تختلف عن القوة الانجازية المنصبة على أحد مكوناته كما يتبين من الجملة (44) :

(44) أين الفضيلة ؟.

حيث قوة الحمل الانجازية نفي بيد أن قوة المكون «أين» استفهام.

نخلص من هذه الملاحظة إلى أن القوة الانجازية المنصبة على حمل الجملة ليست بالضرورة القوة الانجازية المنصبة على أحد مكوناته وانه ليس من الممكن، بالتالي، خلافا، لما يعتقد جونك، ان نكتفي بالتأشير للقوة الانجازية على مستوى مكون من مكونات الحمل على أساس انها في الوقت ذاته القوة الانجازية المنصبة على الحمل ككل.

في نفس السياق، لا يمكن الاستغناء عن الوظيفة التداولية البؤرة كما يقترح جونك. فلئن أُمْكَنَ الاستغناء عن هذه الوظيفة بالتأشير للقوة الانجازية المنصبة على المكون الحامل للمعلومة «الأكثر بروزا في الجملة» بالمؤشر (خب) أو المؤشر (سهـ) الرامزين بالتوالي، إلى الإخبار والاستفهام كما في البنيتين الوظيفيتين (46) و(47) للجملتين (45 أ — ب)

(45) أ — ماذا شربت ؟

ب — شربت شايا

(46) مض شرب ف (س^1 : ت (س^1)) منف فا مح (س^2 : سهـ سائل (س^2)) متق مف

(47) مض شرب ف (س^1 : ت (س^1)) منف فا مح (ش^2 : خب شاي (س^2)) متق مف

فان هذا غير ممكن بالنسبة للجمل التي من قبيل (48) :

(48) أهندا تسب ؟

حيث المكون (هندا) يشكل بؤرة الجملة إذ إنه المكون الحامل للمعلومة الأكثر بروزا فيها، بالرغم من أنه ليس مستفهما عنه (بمعنى ان المتكلم لا يجهل ان السَّبَّ وقع على هند). فالبنية الوظيفة للجملة (48)، على هذا الأساس هي البنية (50) وليست البنية (49) :

(49) حض سب ف (س^1 : (ت) (ـــ) (س^1)) منف فا مح.
(س^2 : سهـ هند (س^2)) متق مف

(50) حض سب ف (س^1 : (ت) (ـــ) (س^1)) منف فا مح.
(س^2 : هند (س^2)) متق مف بؤ

بالرغم من هذه الملاحظات، تظل الفكرة الأساسية التي يقوم عليها اقتراح جونك (أي التمثيل للقوة الانجازية بواسطة مخصص الحمل) واردة لتلاؤمها وبنيةَ النحو في النحو الوظيفي وهي الفكرة التي سَنَتخذها منطلقا لما سنقترحه.

ج ـــ نقترح ان يمثل للقوة الانجازية بصفة عامة بواسطة مخصص الحمل. ونُمَيِّز بين صنفين من الجمل، بالنظر إلى حمولتها الانجازية : الجمل التي لا قوة انجازية لها غير القوة الانجازية الحرفية أي القوة الانجازية الدالة على نمط الجملة (جملة خبرية، جملة استفهامية، جملة أمرية...) والجمل التي تستلزم حواريا قوة انجازية مقامية تضاف إلى قوتها الانجازية الحرفية.

فيما يتعلق بالصنف الأول من الجمل، يُمَثَّل للقوة الانجازية بواسطة مخصص حمل بسيط (مخصص حمل واحد) كما يتبين من البنيتين الوظيفيتين (53) و(54) للجملتين (51) و(52) :

(51) تزوج خالد هندا

(52) هل تزوج خالد هندا ؟

(53) [خب (مض تزوج ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح.
(س^2 : هند (س^2)) متق مف بؤجد]

(54) [سهـ (مض تزوج ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح.
(س^2 : هند (س^2)) متق مف)] بؤجد.

حيث يرمز المُؤَشّرَان (خب) و (سهـ) إلى القوتين الانجازيتين الحرفيتين «الاخبار» و«الاستفهام» بالتوالي .

أما بالنسبة للصنف الثاني من الجمل فإنه يمثل لقوتيها الانجازيتين الحرفية والمستلزَمة بواسطة مخصص حَمْل مركب يتكون من مؤشر القوة الانجازية الحرفية ومؤشر القوة الانجازية المستلزمة، كما يتبين من البنيات الوظيفية (58) و(59) و(60) للجمل (55) و(56) و(57) :

(55) هل تساعدني ؟
(56) اتهاجم الأستاذ ؟
(57) هل يخلد الانسان ؟

(58) [سهـ + لس {حض ساعد ف (س^1 : تُ (ــ) (س^1)) منف فا مح (س^2 : ي (س^2)) منف}]بؤجد

(59) [سهـ + نك {حض هاجم ف (س^1 : تُ (ــ) (س^1)) منف فا (س^2 : استاذ (س^2)) متق مف مح}] بؤمقا.

(60) [سهـ + نف {حض خلد ف (س^1 : انسان (س^1)) متض فا مح}] بؤجد

حيث ترمز المؤشرات (لس) و(نك) و(نف) إلى القوى الانجازية المستلزمة «الالتماس» و«الانكار» و«النفي» بالتوالي.

بالتمثيل للقوتين الانجازيتين بهذه الطريقة، نتمكن من التمثيل للمعلومات التي تقتضيها قواعدُ النحو الحساسةُ للقوتين الدلاليةُ منها والتركيبيةُ والتنغيميةُ كما سبق ان بينا.

ولنمثل لذلك بقاعدتي إدماج [14] أَدَاتَيْ الاستفهام «الهمزة» و«هل». تُدْمَجُ اداة الاستفهام «هل»، في اللغة العربية الفصحى، اذا توافر شرطان : ان يكون مُخَصِّصُ الحَمْل (سهـ) وان يكون الحمل برمته مسندة اليه الوظيفة التداولية بؤرة الجديد كما يتبين من القاعدة (61) :

(61) قاعدة ادماج «هل» :

دَخْل = سهـ (φ (س^1)، (س^2) .... (س^ن) بؤجد

خرج = هل (φ(س^1)، (س^2) ... (س^ن)) بؤجد.

وتُدْمَجُ أداة الاستفهام الهمزة اذا كان مخصص الحمل (سهـ) وكانت الوظيفة التداولية بؤرة

(14) انظر للمزيد من التفاصيل حول هذه القواعد المرجع السابق.

المقابلة مسندة إلى الحمل رمته او إلى أحد مكوناته كما يتبين من القاعدة (62).

(62) قاعدة ادماج «الهمزة» :

دَخْل : أ ـــ سهـ (ϕ (س[1])، (س[2]) ... (سⁿ)) بؤمقا
ب ـــ سهـ (ϕ ... (س ي) بؤمقا ...)

خَرْج : أ ـــ أ (ϕ (س[1])، (س[2]) ... (سⁿ)) بؤمقا
ب ـــ أ (ϕ ... (س ي) بؤمقا ...).

إلى حد الان، أجبنا على السؤالين المتعلقين بكيفية التمثيل للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزَمة في النحو الوظيفي.

ويبقى علينا ان نجيب على السؤال المتعلق بنوعية العلاقة بين القوة الانجازية الحرفية والقوة الانجازية المستلزَمة وكيفية التمثيل لهذه العلاقة داخل النحو.

بالنسبة لنوعية العلاقة بين القوتين الإنجازيتين، نتبنى الفرضية القائمة على فكرة :

ـــ أَنَّ القوتين الانجازيتين واردتان كلتاهما بالنسبة للجمل المستلزِمة حواريًا لقوة انجازية مقامية بالاضافة إلى قوتها الانجازية الحرفية،

ـــ وأَنَّ القوة الانجازية المستلزَمة حوارياً مشتقة من القوة الانجازية الحرفية.

وبالنسبة للتمثيل للعلاقة الاشتقاقية بين القوتين الانجازيتين في النحو الوظيفي، نقترح ما يلي :

تضاف إلى الشروط المقامية التي تُحَدِّد إسنادَ الوظائف [15] التداولية (وظيفتي المحور والبؤرة) شروط مقامية أخرى تحدد القوة الانجازية للجملة. هذه الشروط المقامية يمكن أن تكون [16] من قبيل الشروط الموضوعة، حسب سورل (سورل 1969) على إنجاز «الأفعال اللغوية».

اذا انطلقنا من هذا الصنف من الشروط، واعتبرنا ان الشروط الموضوعة على إنجاز الأفعال اللغوية تشكل، في مجموعها، نسقا متكاملًا تربط بين عناصره علاقات تقابل، يمكن أن نضع قصد رصد ظاهرة الاستلزام الحواري (أي رصد العلاقة بين القوة الانجازية الحرفية والقوة الانجازية المستلزمة حواريا) التعميم الاتي :

(15) انظر ديك (1978) وانظر كذلك كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(16) ويمكن ان تكون من قبيل ما يسميه السكاكي «شروط الإجراء». انظر التعميمات التي وضعناها انطلاقا من تحليل السكاكي في مقالنا حول «اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحِوَارِي» (الفصل السابق).

(63) «بناءاً على الشروط ش ع، ش ح ... ش ي الموضوعة على القوة الانجازية قو ' تستلزم حواريا الجملةُ القوةَ الانجازية قو ' ' بخرق الشرط ش ي. وتكون القوة قو ' ' القوة الانجازية التي من أحد شروطها ~ ش ي».

يفيد التعميم (63) ان جملة ما ذات قوة انجازية حرفية ما يمكن، في طبقة مقامية معينة، ان تَستلزِم حوارياً قوة انجازية اخرى اذا خُرِقَ أُحَدُ شروط القوة الانجازية الحرفية وكان نقيضُ الشرط المخروق احدَ شروط القوة الانجازية المستلزَمة.

فالجملة الاستفهامية، على سبيل المثال، يمكن أن تستلزم حوارياً «انكارا» اذا خَرَقَتْ مقاميا شرط ان يكون المستفهم جاهلا لما يستفهم عنه اذ من شروط الانكار الشرط المُناقِضُ لهذا الشرط أي ان يكون المنكر عالما لما ينكر. ومن الأمثلة للجمل الاستفهامية المستلزِمة حوارياً للانكار الجملة (41 ب) المكررة هنا للتذكير :

(41) ب ــ أخالدا تلطم ؟

حيث المقصودُ ليس السؤال عن الشخص الذي لُطِمَ، اذ ان المتكلم يعرف ذلك، بل الانكارَ ان يكون ذلك الشخص خالداً.

من مزايا هذا الاقتراح :

ــ انه يرصد العلاقة الاشتقاقية بين القوة الانجازية الحرفية والقوة الانجازية المستلزَمة حواريا اذ يجيب على السؤالين الأساسيين : (أ) متى يحصل الاستلزام ؟ (ب) أيُّ ضرب من الجمل يستلزم أيَّ قوة انجازية ؟.

ــ وانه يتلاءم وبَنيةَ النحو في النحو الوظيفي،

ــ وانه لا يُدْخِلُ أيَّ تعقيد في النحو اذ يُضيف شروطا مقامية من نفس نوع الشروط الموجودة.

الرباط، 15 مايو 1984

الجزء الثالث

○ ○

القوة الانجازية والوظائف (*)

(*) أشكر الزملاء الذين تفضلوا بمناقشتي في بعض جزئيات البحثين المواليين وأخص بالشكر الأساتذة : عبد الرحمان طه وأحمد الادريسي وأحمد العلوي ومحمد الشكيري ومحمد الأوراغي.

الفصل الأول

الاستفهام في اللغة العربية

مدخل :

عولجت ظاهرة الاستفهام في الفكر اللغوي العربي القديم نحوه وبلاغته وتفسيره كما هو معلوم.

وأول دراسة جادة تناولت هذه الظاهرة في اللغة العربية من منظور لساني حديث هي دراسة د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 والفاسي الفهري 1984).

تناول الدكتور الفاسي الفهري، في إطار النحو المعجمي الوظيفي (Lexical Functional Grammar)، الخصائص الأساسية للجمل الاستفهامية في اللغة العربية، سواء ما تعلق منها بالبنية التركيبية (الخصائص التوزيعية لاسماء الاستفهام، القيود التي يخضع لها الاستفهام، «الاستفهام المفرد» و«الاستفهام المتعدد»، خصائص الجمل الاستفهامية باعتبارها «مركبات مصدرية»...) ام ما تعلق ببنية «الربط الاحالي».

وقد تعرضنا («الوظائف التداولية في اللغة العربية») لبعضٍ من خصائص الجمل الاستفهامية في إطار دراسة ظاهرة التبئير (Focalisation) في اللغة العربية، ونتوق في هذا البحث إلى تقديم وصف لظاهرة الاستفهام في اللغة العربية في إطار «النحو الوظيفي» (Functional Grammar) معتمدين أساسا فيما يتعلق بخصائص الاستفهام التركيبية والربطية، التحليلات التي اقترحها د.الفاسي الفهري والنتائج التي توصل إليها في دراسته.

ينقسم البحث إلى أربعة مباحث. نتناول في المباحث الأول والثاني والثالث خصائص الجمل الاستفهامية المسندة فيها البؤرة (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) إلى الحَمْلِ رُمَّته («استفهام الحَمْل») وخصائص الجُمل الاستفهامية المسندة فيها البؤرة إلى أحد مكونات الحمل («استفهام المكون»). ونتعرض في المبحث الرابع إلى ظاهرة «الاستلزام الحواري»

في الجمل الاستفهامية وإشكال التمثيل للقوتين (Conversational Implicature) الانجازيتين (Illocutionary forces) «الحرفية» و«المستلزَمة» في النحو الوظيفي.

1) «البؤرة» في الجمل الاستفهامية :

أ ــ تُعتبر «البؤرة» في النحو الوظيفي، إحدى الوظائف التداولية الخمس التي تنقسم إلى قسمين : «وظائف خارجية» مسندة إلى مكونات خارجية بالنسبة لحمل الجملة (المنادى، المبتدأ، الذيل) و«وظيفتين داخليتين» مسندتين إلى مكونين داخليين (البؤرة والمحور).

وتُعرَّف وظيفة البؤرة، في النحو الوظيفي، بأنها الوظيفة التي تُسنَد إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر بروزا في الجملة.

ب ــ وقد استدللنا («الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الأول من الجزء الأول) على ورود تمييزين اثنين :

1) التمييز بين «بؤرة الجديد» و«بؤرة المقابلة» من حيث نوعية البؤرة.
2) والتمييز بين «بؤرة المكون» «وبؤرة الحمل» من حيث مجال التبئير.

بالنسبة للجُمل الاستفهامية على وجه الخصوص، تُسنَد بؤرة الجديد إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلم (أي المعلومة التي لا تدخل في القاسم الاخباري المشترَك بين المتكلم والمخاطب) كما يتبين من الجملة (1) :

(1) ــ **مَنْ** تغيبَ اليومَ ؟

فالمكون (من) بؤرة جديد في الجملة (1) باعتباره دالًا على المعلومة التي يجهلها المتكلم وبالتالي المعلومة التي تشكل محط استفهامه.

وتُسنَد «بؤرة المقابلة» إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها كما يتبين من الجملة (2) :

(2) **أزيداً** قابلتَ اليوم (أم عمرا) ؟

حيث يدل المكون (زيدا) على المعلومة التي يشك المتكلم في كونها المعلومة الواردة.

ويزكي التمييزَ بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة أن هاتين الوظيفتين تطابقان طبقتين مقاميتين متمايزتين وأنهما تظهران في بنيتين استفهاميتين مختلفتين.

تطابق بؤرة الجديد الطبقة المقامية (طـ ق 1) الاتية :

(3) طـ ق 1 :

ــ يجهل المتكلم معلومة ما،

ـــ يطلب المتكلم من المخاطب اعطاءه اياها.

وتطابق بؤرة المقابلة الطبقة المقامية (طـ ق 2) الاتية :

(4) **طـ ق 2** :

ـــ لدى المتكلم مجموعة من المعلومات (معلومة 1، معلومة 2... معلومة ن).
ـــ يتردد المتكلم في تعيين المعلومة الواردة،
ـــ يطلب المتكلم من المخاطب تعيين المعلومة الواردة.

اما فيما يتعلق بالبنيات التي تظهر فيها البؤرتان، فان بؤرة الجديد تظهر في الجمل الاستفهامية المتضمنة اسم استفهام (من، ماذا، متى، اين...) في حين ان بؤرة المقابلة تظهر في الجمل الاستفهامية المتصدرة بهمزة استفهام. ويمثل للنمطين من البنيات الاستفهامية الجملتان (1) و(2) اللتان نُعيد سوقهما للتذكير :

(1) **من** تغيب اليوم
(2) **أزيداً** قابلتِ اليوم (ام عمرا) ؟

ملحوظة :

نستخلص مما سبق انه غير كاف ان نصنف ـــ كما يفعل أغلب اللغويين قدماءً ومحدثين ـــ الاستفهام صنفين : استفهاماً جُزْئياً («استفهام تصور») واستفهاماً كلياً («استفهام تصديق») بل يتعين أن نُميِّز داخل كل صنف من هذين الصنفين بين «استفهام الجديد» ان صح هذا التعبير، و«استفهام المقابلة» اللذين يختلفان كما بيّنّا من حيث الطبقات المقامية التي تقيد استعمالهما ومن حيث البنيات التي يَظْهَرَانِ فيها. ويصدق هذا التمييز لا على اللغة العربية فحسب بل على عدد من اللغات الطبيعية كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأزواج الجملية الاتية :

(5) a - What did you give to Mary ?
b - Is it a book that you gave to Mary

(6) a - Qui as-tu rencontré hier ?
b - Est-ce Jean que tu as rencontré hier ?

(7) أ ـــ آش كليتِ البارح ؟
ب ـــ واش كليتِ البارح الحوت (ولا الدجاج)؟

(8) أ ـــ أميرة بِتْحِبّ **مين** ؟
ب ـــ اللي بِتْحِبُّه أميرة **صَلَاح** (ولا ممدوح) ؟

وتُسند بؤرتا الجديد والمقابلة إلى أُحد مكونات الجملة، كما رأينا، كما تُسنَدان إلى حمل الجملة برمته.

وهذه امثلة للبؤرة المسندة إلى الحمل ككل :

(9) أ ــ هل عاد زيد من السفر ؟
ب ــ أنجح خالد في الامتحان ام سقط ؟
ج ــ أنجح خالد في الامتحان أم لا ؟
د ــ أنجح خالد في الامتحان أم لم ينجح ؟

في الجمل (9أ ــ د) يشكل الحمل برمته بؤرة الجملة مع الفرق في ان البؤرة في الجملة (9أ) بؤرة جديد في حين انها في الجمل (9 ب ــ د) بؤرة مقابلة حسب التحديد الذي أعطيناه للبؤرتين. وسنعرض بالتفصيل للبؤرة في هذا الضرب من الجمل في الفقرة الموالية.

قبل ذلك يتعين أن ننبه إلى نقطة مصطلحية لها أهميتها : نقابل حين نتحدث عن مجال التبئير، بين «بؤرة المكون» و«بؤرة الحمل» (لا «بؤرة الجملة») وذلك لأن حَيِّز التبئير لا يتعدى الحَمْل (اي المحمولَ وموضوعاته). ويلزَم عن هذا ان المكونات الخارجية بالنسبة للحمل (الذيل والمبتدأ) لا تدخل في حيِّز التبئير (أي في حيز الاستفهام) كما يتبين في المقارنة بين طرفى الازواج الجملية الاتية :

(10) أ ــ أسَرَّك مجيئه، زيد، أم اغضبك ؟
ب ــ * أسرك مجيئه، زيد ام خالد ؟

(11)أ ــ أزيد، أكرمته أم طردته ؟
ب ــ * أزيد، أكرمته أم خالد ؟

فالجملتان (10 ب) و(11 ب)، بخلاف الجملتين (10أ) و(11 أ) لاحنتان إذِ انصَبَّ الاستفهام فيهما على مكونين خارجيين بالنسبة للحمل : الذيل والمبتدأ على التوالي .

2) استفهام الحَمْل :

أ ــ بؤرة الجديد :

سبق أن عرَّفنا «بؤرة الجديد» بانها الوظيفة التي تُسنَد إلى العبارة (مكون أو حمل) الحاملة للمعلومة التي يجهلها المخاطب أو المتكلم (في حالة الاستفهام).

ولنأخذ للتمثيل لاسناد بؤرة الجديد إلى الحمل برمته الجملة (12) الاتية :

(12) هل كتب خالد المقال ؟.

البنية الحملية للجملة (12) هي البنية (13) :

[مض كتب ف (س1 : خالد (س1)) منف (ع س2 : مقال (س)) متق]

وتُنقَل البنية الحَمْلية (13) إلى بنية وظيفية جزئية عن طريق تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبية التي تُسنِد وظيفتي الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س1) و(س2) على التوالي :

(14) [مض كتب ف (س1 : خالد (س1) منف فا (ع س2 : مقال (س2)) متق مف]

ثم تُنقَل البنية (14) إلى بنية وظيفية تامة التحديد باسناد وظيفة المحور إلى الموضوع (س1) ووظيفة بؤرة الجديد إلى الحمل برمته باعتباره حاملا للمعلومة التي يجهلها المخاطب والتي هي بالتالي مَحَطُّ استفهامِهِ :

(15) [مض كتب (س1 : خالد (س1)) منف فامح (ع س2 : مقال (س2)) متق مف] بؤجد

أما اداة الاستفهام «هل» فانها تُدَمَجُ، كما سنفصل القول في ذلك، في مرحلة لاحقة، بتطبيق إحدى قواعد التعبير (أي في مستوى البنية المكونية) : قاعدة ادماج مُخَصِّصِ الحَمْل (Predication operator).

ب ـــ بؤرة المقابلة :

عرَّفنا بؤرة المقابلة بأنها الوظيفة التي تُسنَد إلى العبارة الحاملة للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها.

ويتعين التمييز بالنسبة لتردد المتكلم (المستفهم) بين حالتين اثنتين :

ـــ يتردد المتكلم بين ورود معلومة ما وعكسها.

ـــ يتردد المتكلم بين معلومتين اثنتين ايهما المعلومة الواردة.

وهذه أمثلة لهاتين الحالتين :

(16) أ ـــ أكتب زيد المقال ام لم يكتبه ؟

ب ـــ أكتب زيد المقال أم لا ؟

(17) أُورث خالد قريبا أم اقترض المال ؟

ولنأخذ للتمثيل لاسناد بؤرة المقابلة إلى الحَمل الجملة (17). تُعتَبر الجملة (17) تحقيقا للبنية الحملية (18) المكوَّنة من حملين اثنين تصل بينهما اداة العطف «أم» :

(18) [مض ورثف (س1 : خالد (س1)) منف (س2 : قريب (س2)) متق]

أم [مض اقترض ف (س1 : (=) (س1)) منف (ع س2 : مال (س2)) متق]

التي تُنْقَل إلى بنية وظيفية جزئية عن طريق تطبيق قواعد اسناد الوظيفتين التركيبتين الفاعل والمفعول.

(19) [مض ورث ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا (س^2 : قريب (س^2)) متق مف]

أم [مض اقترض ف (س^1 : (س^1 (=) (س^1)) منف فا (ع س^2 : مال (س^2)) متق مف]

ويتم الانتقال إلى البنية الوظيفية التامة التحديد (20) بتطبيق قواعد اسناد الوظائف التداولية حيث تُسنَد الوظيفة المحور إلى الموضوع (س^1) في كل من الحملين والوظيفة بؤرة المقابلة للحملين معا.

(20) [مض ورث ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح (س^2 : قريب (س^2)) متق مف] بؤمقا.

أم [مض اقترض ف (س^1 : (=) (س^1)) منف فا مح (ع س^2 : مال (س^2)) متق مف] بؤمقا

أما اداة الاستفهام، «الهمزة» فانها تُدمَج، شأنها في ذلك شأن الاداة «هل»، بمقتضى قاعدة إدماج الحَمْل الانفة الذكر، في مستوى البنية المكونية للجملة.

ج ــ أداتا الاستفهام : «الهمزة» «وهل» :

1) تتصدر الهمزة الجُمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى أحد مكونات الحمل أو إلى الحمل برمته كما يتبين من الجُمَل (2) و(16 أ ــ ب) وَ (17) المكررة هنا للتذكير :

(2) أزيداً قابلت اليوم (أم عمرا) ؟

(16) أ ــ أَكتب زيد المقال أم لم يكتبه ؟

ب ــ أَكتب زيد المقال أم لا ؟

(17) أَورث خالد قريباً أم اقترض المالَ ؟

ويمكن ان نَصُوغ، بناءا على هذا، قاعدة إدماج أداة الاستفهام «الهمزة» كما يلي :

(21) **قاعدة ادماج همزة الاستفهام :**

دَخْل : أ ــ سهـ [φ ... (س ي) بؤمقا...]

ب ــ سهـ [φ (س^1)، (س^2) .. (س^3)] بؤمقا

خَرْج : أ ــ أ [φ ... (س ي) بؤمقا ...]

ب ــ أ [φ (س^1)، (س^2) ... (س^3)] بؤمقا

حيث يشير (سهـ) إلى مُخصِّص الحَمْل (مؤشر القوة الانجازية الاستفهام) و(φ) إلى محمول الحَمْل.

وتعني القاعدة (21) أن همزة الاستفهام تُدمج في موقع مُخَصِّص الحمل (أي في صدر الحمل) اذا كان أحد مكونات الحمل بؤرة مقابلة أو اذا كان الحمل برمته بؤرة مقابلة.

2) تتصدر أداةُ الاستفهام «هل» حَمْل الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل برمته كما في الجملتين السابِقَتَيْ الذكر (9أ) و(12).

(9أ) هل عاد زيد من السفر ؟

(12) هل كتب خالد المقال ؟

يلزَم عن هذا أن «هل» يمتنع استعمالُها في سياقين استفهاميين اثنين :

ــ **أولا** : لا تتصدر «هل» الجمل الاستفهامية المسندة فيها البؤرة إلى أحد مكونات الحَمْل كما يتبين من لحن الجملتين (22ب ــ ج) في مقابل الجملة (22أ).

(22) أ ــ هل قابلت زيدا ؟

ب * هل زيدا قابلت (ام عمرا) ؟

ج * هل قابلت زيدًا (أم عمرا) ؟

نشير، بهذا الصدد، إلى أن قاعدة النحاة العرب القدماء التي مفادها ان «هل» لا تدخل على «اسم بعده فعل» (كما في الجملة : (* هل زيدا قابلت») قاصرة عن ضبط استعمال هذه الاداة.

فمن ناحية، لا تدخل على مكون مبأر سواء تقدم هذا المكون على الفعل أم تأخر عنه كما يدل على ذلك لحن الجملتين (22ب) و(22ج).

ومن ناحية أخرى، لا يكْمُنُ لحن الجُمل التي هي من قبيل (22) (أي الجمل المتقدم فيها اسم على الفعل) في تقدم الاسم بل يَكْمُن في كون هذا الاسم بؤرة، إذ من الممكن ان تدخل «هل» على جملة يتقدم فيها على الفعل اسم مبتدأ (Theme) أو محور (Topic) كما تدل على ذلك سلامة الجملتين :

(23) هل زيدٌ أكرمته ؟

(24) هل خالداً قابلته ؟

ثانيا : لا تتصدر «هل» الجُمَل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل برمته كما يدل على ذلك لحن الجُمل (25 ب ــ د) في مقابل الجملة (25 أ).

(25) أ ــ هل تزوج زيد هنداً ؟

ب ــ * هل تزوج زيد هندا أم لم يتزوجها ؟

ج ــ * هل تزوج زيد هندا أم لا ؟

د ـــ * هل ورث خالد قريبا أم اقترض المال ؟

يستفاد من هاتين الملاحظتين ان «هل» لا تتصدر الا الجمل الاستفهامية التي تسند فيها بؤرة الجديد إلى الحمل برمته. ويُمكّننا هذا الاستنتاج من صوغ قاعدة هذه الاداة بالشكل الاتي [1]:

(26) قاعدة ادماج «هل» :

دَخْل : سهـ [φ (س^{1})، (س^{2})) ... (س^{ن})] بؤجد.
خَرْج : هل [φ (س^{1})، (س^{2}) .. (س^{ن})] بؤجد.

3) نستخلص مما سبق ان الوسائل المتوافرة في اللغة العربية للتعبير عن وظيفة البؤرة موزعة، من حيث اختصاصاتها، كما يلي :

ـــ تتحقق بؤرة الجديد في اسم استفهام (من، ماذا، متى ...) إذا كانت مسندة إلى أحد مكونات الحمل وفي حمل متحيز في مجال «هل» اذا كانت مسندة إلى الحمل ككل.

ـــ وتتحقق بؤرة المقابلة في مكون متحيِّز في مجال الهمزة اذا كانت بؤرة المقابلة بؤرة مكون وفي حمل متحيِّز في مجال هذه الاداة اذا كانت بؤرة حمل كما يتضح من الرسم الاتي

البـؤرة		وسيلة التعبير	البـؤرة		وسيلة التعبير
بؤرة	مكون	اسم استفهام (من، ماذا، متى...)	بؤرة	مكون	أ [φ...(س ي) بؤمقا...]
الجديد	حمل	هل [حمل] بؤجد	المقابلة	حمل	أ [حمل] بؤمقا

الا أنه من الملاحَظ ان هذا النسق أصبح يختل في اللغة العربية المعاصرة والسبب في ذلك راجع، أساسا، إلى أن الهمزة أصبحت نادرة الاستعمال. فنتج عن ذلك، حسب قانون لغوي عام، أن اختصاصات هذه الأداة (أي التعبير عن بؤرة المقابلة المسندة إلى المكون أو إلى

(1) يلخص د. الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 ص 108 ـــ 109) في معرض الحديث عن التوزيع التكاملي بين أداتَيْ الاستفهام «الهمزة» و«هل»، قاعدة استعمال «**هل**» في ان هذه الاداة لا تدخل على «موضع» (Topique)، ويقترح بناءاً على ذلك القاعدة التفريعية الاتية :
هـــل ← فَ.
«حيث ف يُمَثّل إسقاط ف (الفعل) الذي يطابق جملة بسيطة».

حَمْل كامل) آلت إلى «هل» والتنغيم (Intonation) كما يتبين من الجمل الاتية التي يتزايد شيوعها :

(27) أ ــ هل زرت أخاك ام لا ؟
ب ــ هل زرت أخاك أم لم تزره ؟
ج ــ هل قابلت فاطمة أم هندا ؟
د ــ لا أدري هل عاد زيد من السفر أم لا ؟

(28) أ ــ زُرْتَ أخاك أم لا ؟
ب ــ زرت أخاك أم لم تزره ؟
ج ــ قابلت فاطمة أم هندا ؟

كما نلاحظ ان هذا الوضع، نعني انحصار وسائل الاستفهام في أسماء من جهة وأداة واحدة أو تنغيم من جهة اخرى، هو الوضع السائد في اللغات العربية الدوارج. ففي الدارجة المغربية، مثلًا، تتحقق بؤرة الجديد، في الجمل الاستفهامية، في اسماء استفهام (آش، شكون، فين، علاش...) في حين أن بؤرة المقابلة تتحقق اما بالتنغيم أو بتصدير الجملة بالاداة «واش» :

(29) أ ــ **علاش** ما جتيش البارح ؟
ب ــ **فين** غادي تسافر ف الصيف ؟
ج ــ **شكون** صيفط هذا الرسالة ؟.

(30) أ ــ **واش** غادي تعرضنا ولا لا ؟
ب ــ **واش** شَفْتِ احمد ولَّا عبد الله ؟

(31) أ ــ غادي تعرضنا ولا لَّا ؟
ب ــ شفت احمد ولَّا عبد الله ؟

بل ثمة دوارج عربية استغنت حتى عن الاداة. فالدارجة المصرية، مثلا، تعبر عن بؤرة الجديد، في الجمل الاستفهامية، بأسماء استفهام :

(32) أ ــ فوزية راحت **فين** ؟
ب ــ حاشوفك **امتى** ؟
ج ــ **مين** اللي بيخبط عَ الباب ؟

وتعبِّر عن بؤرة المقابلة (سواء المسندة إلى أحد المكونات أم المسندة إلى الحمل بكامله) وبؤرة الجديد المسندة إلى الحمل بالتنغيم وحده :

(33) أ ــ حاتسافر اليوم ولّا بكره ؟
ب ــ احنا حَ نروح السّنما ولّا لأ ؟
ج ــ كتبت الجواب لخالتك زي ما اتفقنا ؟

الا في حالات نادرة نسبيا حيث تستعمل ضمير القصة «هو» في الجمل الاستفهامية المفيدة لغرض آخر غير السؤال [2] :

(34) أ ــ فكروني ازاي، **هو** انا انسيتك ؟
ب ــ **هو** صحيح الهوى غلاب ؟

والاداة «مش» (= أَلَمْ، الا) في الجمل الاستفهامية التي من قبيل الجملة (35) :

(35) لما انت ناوي تغيب على طول، مش كنت آخر مرة تقول ؟

ما يمكن استخلاصه من هذه الملاحظات، هو ان اللغة العربية تنزع في تطورها، حسب «مبدأ الاقتصاد» («مبدأ المجهود الأقل») الذي يفسر ظواهر لغوية اخرى إلى تقليص أدوات الاستفهام، بل إلى الاستغناء عنها وتعويضها بالتنغيم.

ومبدأ الاقتصاد هذا مبدأ كلي يحكم تطور اللغات الطبيعية بصفة عامة. ففي اللغة الفرنسية مثلا، نلاحظ ان الجمل الاستفهامية المتوسل فيها بأداة استفهام أو بتغيير في الرتبة :

(36) a - Est-ce que Jean est revenu ?
b - Jean, est-il revenu ?

أصبح استعمالها، بشكل ملموس، أقل من استعمال الجمل الاستفهامية المتوسل فيها بالتنغيم وحده :

(37) Jean est revenu ?

---

(2) من الراجح ان «هو» الاستفهامية تحجر «لضمير القصة» الذي يُستعمل في اللغة العربية الفصحى في جمل من قبيل :

هو زيدٌ قائم

للاحالة على مضمون الجملة الواقعة بعده، (انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الأول من الجزء الثاني).

وقد يرد «هو» في اللغة المصرية متصدرا لجمل خبرية من قبيل :

هو في الحقيقة العملية صعبة شوية.

الا ان استعماله الغالبَ في هذه اللغة هو استعماله أداة استفهام.

3) **استفهام المكون :**

أ ــ بؤرة الجديد :

1) اسناد البؤرة :

سبق أن أشرنا إلى أن بؤرة الجديد تُسنَد إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلم والتي تشكل بالتالي محط استفهامه.

واشرنا كذلك إلى أن بؤرة الجديد المُسنَدة إلى أحد مكونات حمل الجملة تتحقق في شكل اسم استفهام («من»، «ماذا»، «اين»، «كيف»...) كما يتبين من الجُمل (38) الاتية :

(38) أ ــ **من** زارك البارحة ؟.

ب ــ **ماذا** شرب زيد ؟.

ج ــ **متى** عدت من السفر ؟

ويقترح سيمون ديك (ديك 1978 : 149 ــ 151) المسطرة العامة الاتية التي تضبط اسناد بؤرة الجديد إلى المكون في الجمل الاستفهامية :

1) يفترض المتكلم بالنسبة لحمل «مفتوح» في (س ي) :

[φ ... (س ي) ...] أن ثمة موضوعاً (δ) إذا عوضنا به (س ي) يكون الحمل [φ ... (δ) ...] حملا صادقا

2) يجهل المتكلم هوية الموضوع δ

3) يفترض المتكلم ان المخاطب يعرف هوية الموضوع δ.

4) يرغب المتكلم فعلًا في معرفة هوية الموضوع δ.

وفي حالة توافر الشروط المقامية (1 ــ 4) يمكن للمتكلم أن يُكَوِّن الحَمْل [φ ... (م س ي) بؤجد ...] حيث يشير الرمز [3] (م) إلى مُخَصِّص [4] (Specifier) الحد (س ي) والرمز

---

(3) نصطلح على الرمز إلى اسماء الاستفهام بالرمز (م) الذي يشكل الحرف الأول من أغلب اسماء الاستفهام في اللغة العربية (من، ماذا، متى) وذلك اقتداء باقتراح د.الفاسي الفهري. ويقابل الرمز (م) الرمزين (Wh) و(Qu) اللذين دُرِجَ على استعمالهما بالنسبة للغتين الانجليزية والفرنسية.

(4) «المخصِّصَات» أو «العوامل» (Operators) في النحو الوظيفي اصناف ثلاثة :

ــ مخصِّص الحمل (Predication Operator) الذي يتحقق في إحدى الأدوات الصدور أو ما يصطلح على تسميته بـ «Complementizer».

ــ مخصِّصُ الحد (Term Opérator) الذي يتحقق في شكل أداة تعريف أو اسم إشارة أو «سور» (Quantifier) أو اسم استفهام.

ــ مخصِّصُ الحَمْل (Predicate Operator) الدال على زمان المحمول وجهته (Aspect).

«بؤجد» إلى الوظيفة التداولية بؤرة الجديد المسندة إلى (س ي).

ويتحقق الحد {(م س ي) بؤجد} في شكل اسم من اسماء الاستفهام (من، ماذا، متى، ...).

طبقا لهذه المسطرة العامة، تُعْتَبَر الجملة (38 ب) تحقيقا للبنية الوظيفية (39) :

(39) مض شرب ف (س^1 : زيد (س^1)) منف فا مح (م س^2 : ماذا (س^2)) متق مف بؤجد

2) الاستفهام المفرد / الاستفهام المتعدد [5].

ثمة قيد عام يضبط إسناد الوظائف أسميناه «**قيد احادية الاسناد**» وصُغْنَاه كما يلي :

(40) **قيد احادية الاسناد** :

«تسند الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية إلى حدود الحمل شريطة ان :

(1) لا حد يأخذ أكثر من وظيفة واحدة من نفس المستوى الوظيفي، في نفس الحمل.

(2) لا وظيفة تُسنَد إلى أكثر من حد واحد في نفس الحمل».

وبينّا (الوظائف التداولية في اللغة العربية) ان القيد (40) يصدق بشقيه على الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية في حين انه لا يصدق على الوظائف التداولية الا بالنسبة لشقه الأول. مفاد هذا أن وظيفةً تداولية ما يمكن ان تسند إلى أكثر من مكون واحد في نفس الحمل، خارقة بذلك الشق الثاني من قيد احادية الاسناد (40).

ومن الوظائف التداولية التي يمكن اسنادها إلى أكثر من مكون واحد في نفس الحمل، بؤرة الجديد. ففي اللغة العربية، يمكن ان تُسنَد هذه الوظيفة إلى مكون واحد («استفهام مفرد») كما في الجمل (38 أ ــ ج) المعادة هنا للتذكير :

(38) أ ــ **من** زارك البارحة ؟

ب ــ **ماذا** شرب خالد ؟

ج ــ **متى** عدت من السفر ؟

ويمكن ان تسند إلى أكثر من مكون واحد («استفهام متعدد»)

(42) أ ــ من قابل من ؟

ب ــ من اعطى من ماذا ؟.

---

(5) نُقابل بالمصطلحين «استفهام مفرد» و«استفهام متعدد» اقتداء باقتراح د.الفاسي الفهري المصطلحين الغربيين (unique questions) و (multiple questions) على التوالي.

وتسند بؤرة الجديد في الاستفهام المتعدد طبقا لنفس المسطرة التي تسند بها في الاستفهام المفرد، مع الفرق في ان حمل الاستفهام المتعدد حمل مفتوح في أكثر من متغير واحد وان ما يستفهم المتكلم عن هويته أكثر من موضوع واحد.

وعلى هذا الأساس تعتبر الجملة (42 ب) تحقيقا للبنية الوظيفية (43)

(43) مض اعطى ف (م $س^1$: من ($س^1$)) منف فا بؤجد
(م $س^2$: من ($س^2$)) مستق مف بؤجد. (م $س^3$: ماذا ($س^3$)) متق بؤجد.

يجدر أن نتساءل هنا عن عدد المكونات التي يمكن ان تُسنَد إليها بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية أو بعبارة أخرى، عن عدد اسماء الاستفهام التي يمكن أن تتضمنها جملة استفهامية في اللغة العربية.

يتبين من المقارنة بين الجمل (44) والجمل (45) :

(44) أ ــ من أخبر من بماذا ؟
ب ــ من سلم من ماذا ؟
ج ــ من سأل من عماذا ؟

(45) أ ــ * من أخبر من بماذا أين متى ؟
ب ــ * من سلم من ماذا متى ؟
ج ــ * من سأل من عماذا أين ؟

أن اقصى ما يمكن أن تشتمل عليه الجملة الاستفهامية في اللغة العربية ثلاثة أسماء استفهام كما يدل على ذلك لحن الجمل (45).

3) مواقع بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية :

أثبتنا («الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الأول من الجزء الأول) أن وظيفة بؤرة الجديد في الجمل الخبرية، بخلاف بؤرة المقابلة، لا تُخَوِّل المكونَ المسندة إليه احتلال موقع خاص في الجملة اذ يتموقع هذا المكون في الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية اذا لم تكن له وظيفة تركيبية. فالمكونان المبأران في الجملتين (ب) من الزوجين الجمليين (46) و(47) يحتلان موقعيهما العاديين باعتبارهما فاعلًا ومفعولًا.

(46) أ ــ من نجح ؟
ب ــ نجح **خالد**.

(47) أ ــ من صفع خالد ؟
ب ــ صفع خالد **هنداً**.

الا ان الوضع يختلف حين يتعلق الأمر بالجمل الاستفهامية حيث يرد المكون المبأر (اسم الاستفهام) غالبا في صدر الحمل كما يتبين، مثلًا، من الجملتين (أ) في الزوجين الجمليين (46) و(47). وقد يَرِدُ محتلًا لموقعه العادي بعد الفعل في الجمل التي هي من قبيل «الاستفهام ـــ الصدى» :

(48) أ ـــ صفع زيد من ؟

ب ـــ اعطى خالد عليا ماذا ؟.

تستدعي البنيات التي مثلنا لها بالجملتين (48) الملاحظات الاتية :

ـــ يبدوا ان هذا الضرب من البنيات الاستفهامية من خصائص اللغة العربية المعاصرة اذ لم يشر النحاة العرب القدماء حين تحدثوا عن الاستفهام في اللغة العربية الفصحى الا إلى الجمل التي من قبيل (49) :

(49) من ضرب من ؟

ـــ يتصدر الحَمْل وجوبا أحدُ أسماء الاستفهام في الجمل التي تشتمل على أكثر من اسم استفهام واحد كما يتبين من المقارنة بين الجُمل (44) المكررة هنا للتذكير والجمل (50).

(44) أ ـــ من اخبر من بماذا ؟

ب ـــ من سلم من ماذا ؟

ج ـــ من سأل من عماذا ؟

(50) أ ـــ * اخبر من من بماذا ؟

ب ـــ * سلم من من ماذا ؟

ج ـــ * سأل من من عماذا ؟

يجدر التساؤل هنا عن المعيار الذي يُنتَقَى وفقا له اسم الاستفهام المتصدر للجملة.

يبدوا انه اذا اجتمع في نفس الجملة أكثر من اسم استفهام واحد، فان المعيار الذي يتحكم في انتقاء أحدها لتصدر الجملة هو الترتيب الذي تقتضيه وظائفها التركيبية وادوارها الدلالية.

فاسم الاستفهام الفاعل يأخذ الاسبقية في التصدر بالنسبة لاسم الاستفهام المفعول.

(51) أ ـــ من أكل ماذا ؟

ب ـــ * ماذا أكل من ؟

واسم الاستفهام المفعول له الاسبقية في التصدر بالنسبة لاسم الاستفهام الذي ليس فاعلا ولا مفعولا :

(52) أ ــ من اخبر زيد بماذا ؟
ب ــ من سأل زيد عماذا ؟
ج ــ * بماذا اخبر زيد من ؟
د ــ * عماذا سأل زيد من ؟

ويتحكم نفس المبدأ في ترتيب اسماء الاستفهام التي لم تتصدر، فحين يتصدر الجملة اسمُ الاستفهام الفاعلُ، يتقدم اسم الاستفهام المفعول على بقية الأسماء الأُخرى.

(53) أ ــ من أخبر من بماذا ؟
ب ــ من سأل من عماذا ؟
ج ــ * من أخبر بماذا من ؟
د ــ * من سأل عماذا من ؟

ــ أما آخر هذه الملاحظات، فتتعلق بموقع اسم الاستفهام في لغتين عربيتين دارجيتين معاصرتين : اللغة المغربية واللغة المصرية.

تنزع اللغة المغربية إلى تصدير اسم الاستفهام شأنها في ذلك شأن اللغة العربية الفصحى، اذ ان «الجمل الاستفهامية ــ الصدى» تبدو فيها، كما في العربية الفصحى، ذات مقبولية دنيًا ان لم تكن لاحنة. قارِن بين الجمل (54) و(55) :

(54) أ ــ شكون جا ؟
ب ــ شكون شفتِ ؟
ج ــ امتى رجع خوك ؟
د ــ فين كنتِ ؟
هـ ــ علاش خرج محمد ؟

(55) أ ــ ؟؟؟ جا شكون ؟
ب ــ ؟؟؟ شفت شكون ؟
ج ــ ؟؟؟ رجع خوك امتى ؟
د ــ ؟؟؟ كنتِ فين ؟
هـ ــ ؟؟؟ خرج محمد علاش ؟.

ونلاحظ ان اللغة المصرية بعكس اللغة المغربية تنزع إلى عدم تصدير اسم الاستفهام، في الغالب، اذ يحتل هذا الاسم موقعه العادي داخل الجملة (أي الموقع الذي تخوله أياه وظيفته التركيبية أو دوره الدلالي) كما يتبين من المقارنة بين الجمل (56) والجمل (57) :

(56) أ ــ رحتِ فين ؟
ب ــ جيت منين ؟
ج ــ ميرفت خرجت ليه ؟
د ــ محمد خرج امتى ؟

(57) أ ــ ؟؟؟ فين رحتِ ؟
ب ــ ؟؟؟ منين جيتِ ؟
ج ــ ؟؟؟ ليه ميرفت خرجت ؟
د ــ ؟؟؟ امتى محمد خرج ؟

ونشير إلى ان الاستفهام في الجمل التي هي من قبيل (56) ليس «استفهاما ــ صدى» مقرونا بمقامات معينة كما في اللغات الاخرى، بل هو الاستفهام العادي في اللغة المصرية. فالجمل (56) بعبارة أخرى ليست بدائل مقامية بالنسبة للجمل (57).

ويبدو لنا انه من الممكن ان نفسر عدم تصدر اسماء الاستفهام في اللغة المصرية كالاتي :

يلاحظ بيكر (1970) أن ثمة ترابطا بين موقع اداة الاستفهام وموقع اسم الاستفهام في اللغات الطبيعية. فاللغات، بالنسبة لموقع اداة الاستفهام، صنفان : لغات تتصدر فيها هذه الاداة الجملة ولغات تحتل فيها آخر الجملة (كاللغة اليابانية مثلًا). ويتصدر اسم الاستفهام الجملةَ في الصنف الأول من اللغات (في حالة استفهام المكون) في حين انه يظل محتلا لموقعه العادي داخل الجملة في الصنف الثاني.

اذا صح هذا التعميم، يمكن ان نقول ان اللغات العربية التي تتميز بالخاصيتين الاتيتين :

(1) توافر اداة استفهام («هل»، «الهمزة»، «واش»).
(2) تصدر اداة الاستفهام للجملة،

كالعربية الفصحى والعربية المغربية تنزع إلى تصدير اسم الاستفهام في الجمل الاستفهامية المنصب فيها الاستفهام على مكون.

اما اللغات العربية التي أصبحت فيها اداة الاستفهام منعدمة أو كالمنعدمة (كاللغة المصرية كما أسلفنا حين الحديث عن تطور وسائل «استفهام الجمل» في العربية) فانها تتوسل للتعبير عن الاستفهام الذي يَنْصَبُّ على الحَمْل بالتنغيم. وبما ان علامة الاستفهام التنغيمية، في هذه الحالة، تقع أساسا في آخر الجملة فكأنها تلعب دور اداة الاستفهام في اللغات التي تؤخر هذه الاداة. وينتج عن هذا ان اسماء الاستفهام في اللغات التي لا أداة استفهام لها تنزع إلى الاحتفاظ بمواقعها العادية داخل الجمل، شأنها في ذلك شأن اسماء

الاستفهام في اللغات التي تحتل فيها اداة الاستفهام آخر الجملة. ولا يصدق هذا على اللغة المصرية فحسب بل يصدق على كل اللغات التي تنزع فيها اداة الاستفهام إلى الانقراض.

ففي بعض مستويات اللغة الفرنسية التي يُكْتَفَى فيها للتعبير عن الاستفهام المنصب على الحمل بكامله بالتنغيم وحده، نلاحظ ان اسماء الاستفهام تنزع إلى الاحتفاظ بمواقعها العادية داخل الحمل كما يتبين من الجُمَل (58) التي لا يؤول فيها الاستفهام على أساس انه استفهام صدى :

(58) a - Tu vas où ?
b - Tu est revenu quand ?
c - Tu as payé combien ?

يمكن بناءا على هذه الملاحظات أن نوسع التعميم السابق كما يلي : ثمة ترابط بين موقع مؤشر الاستفهام وموقع اسم الاستفهام.

فاللغات التي يتموقع فيها مؤشر الاستفهام (الاداة) في صدر الحمل تنزع إلى تصدير اسم الاستفهام في حين ان اللغات التي يتموقع فيها مؤشر الاستفهام (اداة) في آخر الجمل واللغات التي يعبر فيها عن الاستفهام بالتنغيم وحده تنزع فيها اسماء الاستفهام إلى الاحتفاظ بمواقعها العادية داخل الجملة.

نستخلص مما سبق ان المكون المسندة إليه بؤرة الجديد يحتل موقعه العادي داخل الحمل بمقتضى وظيفته التركيبية أو دوره الدلالي في الجمل الخبرية، اما في الجمل الاستفهامية حيث يتحقق في شكل اسم استفهام، فانه ينزع إلى احتلال صدر الحمل خاصة في اللغات العربية المتوافرة فيها أداة استفهام تتموقع في صدر الحمل كالعربية الفصحى والعربية المغربية.

ونقصد، حين نتحدث عن صدر الحمل بالنسبة لاسم الاستفهام، الموقع م$^{\phi}$ في البنيات الموقعية (59) و(60) و(61) التي افترضنا ان المكونات تترتب بمقتضاها في الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الرابطية في اللغة العربية.

(59) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ ف (م^{T}) فا (مف) (ص)، م^{3}.

(60) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ فا { م س / م ص / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م^{3}.

(61) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ ط فا $\left\{\begin{matrix} \text{م س} \\ \text{م ص} \\ \text{م ح} \\ \text{م ظ} \end{matrix}\right\}$ (مف) (ص)، م^{3}.

ويحتل الموقع م$^{\phi}$ المكون المسندة إليه إحدى الوظيفتين التداوليتين «المحور» و«بؤرة المقابلة» والمكون المسندة إليه بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية (أي اسم الاستفهام) كما يتبين من الجمل (62) و(63) و(64) الاتية :

(62) أ ـــ في المقهى (محور) شربت شايا
ب ـــ زيداً (محور) أكرمته.

(63) أ ـــ زيدًا (بؤرة مقابلة) اكرمت (لا عمرا)
ب ـــ البارحة (بؤرة مقابلة) سافر خالد (لا اليوم)
ج ـــ أزيدًا (بؤرة مقابلة) اكرمت (ام عمرا) ؟
د ـــ أالبارحة (بؤرة مقابلة) سافر خالد (ام اليوم) ؟.

(64) أ ـــ متى (بؤرة جديد) ستزور أبويك ؟
ب ـــ من (بؤرة جديد) أعطيت الكتاب ؟
ج ـــ ماذا (بؤرة جديد) شربت اليوم في المقهى ؟

وقد افترضنا («الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الأول من الجزء الأول) صوغ قاعدة الموقعة في م$^{\phi}$ بالشكل الاتي :

(65) $\left\{\begin{matrix} \text{بؤمقا} \\ \text{مح} \\ \text{اسم} \\ \text{استفهام} \end{matrix}\right\} \longrightarrow$ م$^{\phi}$

حيث يقرأ السهم (←) : «يتموقع في».

وتضبط تطبيقَ القاعدة (65) قيود نذكر منها هنا ما سميناه ب «**قيد احادية الموقعة**» (مؤجلين الحديث عن القيود الاخرى إلى فقرة لاحقة).

(66) **قيد احادية الموقعة في م$^{\phi}$:**

«لا يتموقع في م$^{\phi}$ أكثر من مكون واحد».

يشير د.الفاسي الفهري (1982 ص 80)، في معرض الحديث عن «الاستفهام المتعدد» إلى انه، في حالة اجتماع اسماء استفهام عدة في نفس الجملة، لا يمكن ان يتصدر أكثر من اسم استفهام واحد.

ويستشهد على ذلك بالجملة اللّاحنة الاتية :

(67) * من من رأى ؟

ونضيف ان «قيد أحادية الموقعة في م$^{\phi}$» يمنع بصفة عامة، موقعة اسم الاستفهام في الموقع م$^{\phi}$ اذا لم يكن هذا الموقع شاغرا، أي اذا كان يحتله «محور» او بؤرة مقابلة كما يدل على ذلك لحن [6] الجمل (68) و(69).

(68)أ ــ * ماذا في المقهى شربت ؟

ب ــ * متى زيدا اكرمته ؟

(69) أ ــ * متى زيدا اكرمت ؟

ب ــ * من البارحة سافر ؟

ب ــ بؤرة المقابلة :

سبق ان حددنا «بؤرة المقابلة» بانها البؤرة التي تُسنَد، في الجمل الاستفهامية إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها. وسبق ان أشرنا إلى ان بؤرة المقابلة تُسنَد، في هذا الضرب من الجمل، إلى الحمل برمته كما تُسنَد إلى أحد مكوناته وان التعبير عن تبئير المقابلة في اللغة العربية الفصحى يتم بواسطة أداة الاستفهام «الهمزة» سواء أكان حيزُ التبئير الحملَ برمته أم كان أُحدَ مكوناته.

---

(6) يُعلَّل لحن الجمل التي من قبيل (69) في تحليل د.الفاسي الفهري انطلاقا من القيد الذي يمنع أن ينقل اسم استفهام عبر «موضع» (Topique) كما يعلل لحن الجمل التي من قبيل الجملة :

* زيداً متى أكرمت ؟

بخرق قيد الجزيرة الميمية (Wh-island Constraint). انظر للمزيد من التفصيل حول هذين القيدين (الفاسي الفهري 1982).

وهذه امثلة لبؤرة المقابلة المُسنَدة إلى أُحد مكونات الحمل :

(70) أ ــ أزيداً قابل عمرو ؟

ب ــ أخالدًا اعطيت الحقيبة ؟.

ج ــ أ لهند اشتريت المعطف ؟

د ــ أعلى العود عزفت مريم المقطوعة ؟

هـ ــ أغداً ألقاك ؟

و ــ أ إلى فاس ذهب خالد ؟

وقد درسنا في الفقرة التي خصصناها لاستفهام الحَمْل إسناد بؤرة المقابلة إلى الحمل ككل. ونتناول الان إسناد بؤرة المقابلة إلى أحد مكونات الحمل، في الجمل الاستفهامية، وأهم خصائص هذا المكون.

1) إسناد بؤرة المقابلة :

لنمثل لمسطرة إسناد بؤرة المقابلة إلى أحد مكونات الحمل باشتقاق الجملة (70 أ) المكررة هنا للتذكير :

(70) أ ــ أزيداً قابل عمرو ؟

البنية الحملية للجملة (70 أ) هي البنية (71) الاتية :

(71) مض قابل ف (س^1 : عمرو (س^1)) منف (س^2 : زيد (س^2)) متق

تُسنَد الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س^1) و(س^2) على التوالي، فتُنقَل البنيةُ الحمليةُ (71) إلى البنية الوظيفية الجزئية (72) :

(72) مض قابل ف (س^1 : عمرو (س^2)) منف فا (س^2 : زيد (س^2)) متق مف.

وفي حالة توافر الشرطين الاتيين :

1) يتردد المتكلم في قيمة (س^2)،

2) يفترض المتكلم أن المخاطب يعرف قيمة (س^2) الواردة.

يتم اسناد وظيفة بؤرة المقابلة إلى الموضوع (س^2) ووظيفة المحور إلى الموضوع (س^1) فينتج عن ذلك البنية الوظيفية التامة التحديد (73) :

(73) مض قابل ف (س^1 : عمرو (س^1)) منف فا مح (س^2 : زيد (س^2)) متق مف بؤمقا.

وتُنقَل البنية الوظيفية (73) إلى البنية المكونية التي تتحقق اخيراً في شكل الجملة (71 أ) عن طريق تطبيق قواعد التعبير.

2) قيودٌ على إسناد بؤرة المقابلة :

يخضع اسناد وظيفة البؤرة، بصفة عامة [7]، للقيد الاتي :

(74) «تُسنَد وظيفة البؤرة إلى الحَمْل أو إلى أحد مكوناته».

يُفاد من القيد (74) انه لا يمكن ان تجتمع في نفس الجملة بؤرة مكون وبؤرة حمل. بعبارة اخرى، لا يمكن ان يَنْصَبَّ الاستفهام، في جملة ما على الحمل بكامله وعلى أحد مكوناته في نفس الوقت. يعني هذا، بلغة القدماء انه لا يمكن ان يجتمع في نفس الجملة، «استفهام تصديق» و«استفهام تصور». ويصدق القيد (74) أيا كانت طبيعة البؤرة (بؤرة مقابلة، بؤرة جديد) المسندة إلى الحمل وإلى أحد مكوناته.

لنتأمل تمحيصا لهذا القيد، الجمل الاتية :

(75) أ ــ * أ هَندا عشقت ام لا ؟

ب ــ * أ هَندا عشقت أم لم تعشقها ؟

(76) أ ــ * أ متى رجع اخوك من السفر ؟

ب ــ * أ شربت ماذا ؟

الزوجان الجُمليَّان (75) و(76) لاحنان لأنهما يتضمنان بؤرة مكون وبؤرة حمل في نفس الوقت الأمر الذي يناقض القيد (74).

ومن الراجح أن هذا القيد قيد كلي يضبط اسناد البؤرة في اللغات الطبيعية جميعها، فهو واردٌ، مثلا، في اللغتين العربيتين المغربية والمصرية كما هو وارد في اللغتين الانجليزية والفرنسية.

(77) أ ــ واش احمد اللي جا ولا ابراهيم ؟

ب ــ * واش اللِّي جا احمد ولا ما جاش ؟

(78) أ ــ واش احمد مشى لفاس ؟

ب ــ فين مشى احمد ؟

ج ــ * واش احمد مشى فين ؟

(79) أ ــ اللي تجوز اميرة صلاح ولا ممدوح ؟

ب ــ * اللي تجوز اميرة صلاح ولا ما تجوزهاش ؟

(80) أ ــ رحت فين ؟

ب ــ * رحت فين ولا لأ ؟

---

(7) يطابق القيد (74) في تحليل د.الفاسي الفهري، (الفاسي الفهري 2982)، مبدأ التوزيع التكاملي بين أدوات الاستفهام وأسماء الاستفهام الذي يمنع تواردَ أداة استفهام واسم استفهام في جملة واحدة.

(81) a - Est-ce à Jean que tu as donné le livre ou à Paul ?
b - * Est-ce à Jean que tu as donné le livre ou est-ce que tu ne le lui as pas donné ?

(82) a - Est-ce que tu as acheté du fromage ?
b - Qu'as-tu acheté ?
c - * Est-ce que tu as acheté quoi ?
d - * Qu'as-tu acheté ou non ?

(83) a - Is it to Mary that you gave the book or to Joan ?
b - * Is it to Mary that you gave the book or didn't you give it to her ?

(84) a - Did you give a book to Mary ?
b - What did you give to Mary ?
c - * What did you give to Mary or no ?

فيما يتعلق باسناد البؤرة داخل الحمل سبق ان أشرنا إلى ان بؤرة الجديد يمكن ان تُسنَد، في حالة الاستفهام المتعدد، إلى أكثر من مكون واحد (شريطة الا تتعدى المكونات المبأرة ثلاثة مكونات).

ومثلنا لذلك بالجمل (44) التي نعيد سوقها للتذكير :

(44) أ ــ من أخبر من بماذا ؟
ب ــ من سلم من ماذا ؟
ج ــ من سأل من عماذا ؟

الا أن امكان اسناد البؤرة إلى أكثر من مكون واحد لا يتأتى إلا إذا كانت البؤرة المسندة بؤرة جديد. فلا يمكن اسناد بؤرة جديد وبؤرة مقابلة داخل نفس الحمل كما يدل على ذلك لحن الجمل (85) :

(85) أ ــ * أزيدا اعطيت ماذا ؟
ب ــ * أخالدا قابلت متى ؟

بناءاً على هذا، نستطيع أن نضيف قيدا آخر على اسناد بؤرة المقابلة نصوغه كما يلي :

(86) «لا تسند بؤرة مقابلة وبؤرة جديد في نفس الحَمْل»

3) موقع بؤرة المقابلة :

سبق ان بينا ان موقع بؤرة الجديد (اسم الاستفهام) في الجُمل الاستفهامية مرتبط بموقع مؤشر الاستفهام اذ اللغات التي يحتل فيها هذا المؤشر صدر الحمل تصدر اسم الاستفهام في حين ان اللغات التي يتموقع فيها في آخر الحمل (سواء أكان أداة أم تنغيما) لا تُصَدِّرُ اسمَ الاستفهام.

اما بالنسبة لبؤرة المقابلة فانها تتحقق، في اللغة العربية، في بنيات مختلفة : البنيات التي يتصدرها المكون المبأر والبنيات الحصرية والبنيات «المفصولة» (Pseudo-cleft structures). ونمثل للنمط الأول من البنيات بالجمل (70) المكررة هنا للتذكير وللنمطين الثاني والثالث بالجمل (87) و(88) :

(70) أ ــ **أزيدًا** قابل عمرو ؟
ب ــ **أخالدا** اعطيت الحقيبة ؟
ج ــ **ألهند** اشتريت المعطف ؟
د ــ **أعلي العود** عزفت مريم المقطوعة ؟
هـ ــ **أغدا** ألقاك ؟
و ــ **أإلى فاس** ذهب خالد ؟

(87) أ ــ ألم يعط زيد عمرا الا هذا **الكتاب** ؟
ب ــ أما نجح في الامتحان الا **خالد** ؟
ج ــ ألم يكتب زيد الا هذا **المقال** ؟
د ــ ألن نتقابل الا بعد **اسبوع** ؟

(88) أ ــ اما اعطاه زيد عمرا هذا **الكتابُ** ؟
ب ــ آلذي نجح في الامتحان **خالد** ؟
ج ــ أما كتبه زيد هذا **المقال** ؟

فالبؤرة في الأنماط الثلاثة من البنيات المبأرة هو المكون الذي يلي **الهمزة** والمكون الذي في حيز «**الا**» و«المكون المزحلق» إلى آخر الجملة.

سنقتصر في حديثنا عن موقع البؤرة على النمط الأول من البنيات المُبَأّرة أي البنيات التي مثلنا لها بالجمل (70).

نُذَكّر بأن البنية الموقعية التي تترتب المكونات طبقا لها في الجملة الفعلية هي البنية :

(59) م^4، م^2، م^1 م$^\phi$ ف (م^7) فا (مف) (ص)، م^3.

تشتمل البنية (59) على نوعين من المواقع : مواقع خارجية (م^4، م^2، م^3) تحتلها المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل (المنادى، المبتدأ، الذيل) ومواقع داخلية تحتلها مكونات الحمل بمقتضى وظائفها التداولية أووظائفها التركيبية. يحتل الموقعين فا ومف المكونان المسندة إليهما وظيفتا الفاعل والمفعول، ويحتل موقعي الصدارة في الحمل (م^1 وم$^\phi$)، بالتوالي اداة من الادوات **الصدور** (أدتا الاستفهام، «إن»، «ما» النافية...) والمكون المسندة إليه احدى الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة او اسم من اسماء الاستفهام. اما الموقع ص فتتموقع فيه

المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية تخولها احتلال موقع خاص.

ويتموقع المكون المسندة إليه بؤرة المقابلة في الجمل الاستفهامية في الموقع م$^{\phi}$ بموجب القاعدة (65) التي نعيد سوقها هنا للتذكير.

(65) [بؤمقا ، مح ، اسم ، استفهام] ⟵ م$^{\phi}$

الا ان الفرق بينه وبين المكون المسندة إليه بؤرة الجديد (اسم الاستفهام) هو أنه يتموقع وجوبا في الموقع م$^{\phi}$ [8]. يعني هذا ان اسمَ الاستفهام قد يحتفظ بموقعه العادي داخل الحمل (في حالة استفهام الصدى)، كما رأينا، في حين ان المكون بؤرة المقابلة لا يمكن الا أن يتقدم على الفعل كما يتبين من المقارنة بين الجمل (90) والجمل (91) :

(90) أ ــ أ زَيدًا قابل عمرو ام خالدا ؟

ب ــ أخالَدا اعطيت الحقيبة ام زيدا ؟

ج ــ أ لهَند اشتريت المعطف ام لزينب ؟

د ــ أ على العَود عزفت مريم المقطوعة ام على الكمان ؟

هـ ــ اغَدا ألقاك أم بعد غد ؟

و ــ أ إلى فَاس ذهب خالد ام إلى مراكش ؟

(91) أ ــ * أ قابل عمرو زَيدا أم خالدا ؟

ب ــ * أ أعطيت الحقيبة خالَدا أم زيدا ؟

ج ــ * أ اشتريت المعطف لهَند أم لزينب ؟

د ــ * أ عزفت مريم المقطوعة على العَود أم على الكمان ؟

هـ ــ * أ ألقاك غَدا أم بعد غد ؟

و ــ * أ ذهب خالد إلى فَاس أم إلى مراكش ؟

ويمكن تعليل وجوب احتلال بؤرة المقابلة الموقع م$^{\phi}$ في الجمل الاستفهامية كما يلي :

يلاحظ ان المكون المستفهم عنه في الجمل التي تتضمن اداة استفهام يتموقع في حيِّز هذه الاداة. فهو يليها مباشرة، كما هو الشأن بالنسبة للغة العربية، في اللغات التي

(8) يوافق هذا ما ذهب إليه اللغويون العرب القدماء نحاة وبلاغيين اذ استمنعوا أن يحتل المستفهمُ عنه موقعاً في الجملة غير الموقع الذي يلي موقع «الهمزة» مباشرة.

تصدر مؤشر الاستفهام. وهو يحتل الموقع الذي قبلها في اللغات التي تستعمل مؤشر الاستفهام في آخر الجملة كاللغة اليابانية مثلا.

ويلاحظ كونو (Kuno 1980) بصدد اللغة اليابانية ان حيِّز أداة الاستفهام (التي تقع في آخر الجملة كما أسلفنا) لا يمكن أن يجاوز المكون الذي يرد قبلها مباشرة ويستدل لذلك بلحن الجملة (92 ب) في مقابل الجملة (92 أ).

(92) a - kimi	wa	kono	hon	O Yonda	**ka** ?
انت	هذا	الكتاب		قرأت	اداة استفهام

«أقرأت هذا الكتاب» ؟

b - * kimi	wa	Tookyoo	de	umareta	**ka**?
انت	طوكيو	في	ولدت	اداة استفهام

«أ في طوكيو ولدت ؟»

فالجملة الأولى نحوية (Grammatical) في اللغة اليابانية لكون المستفهم عنه فيها هو الفعل (Yonda) الوارد مباشرة قبل أداة الاستفهام (ka) في حين ان الجملة الثانية لاحنة لأن الاستفهام منصب فيها على مكون (طوكيو) غير المكون الذي يجاورها أي الفعل (umareta).

تُمَكِّننا هذه الملاحظة من تقديم وصف ملائم لموقع بؤرة المقابلة في اللغات العربية التي لا أداة استفهام فيها كاللغة المصرية مثلا والتي تعوض الاداة بالتنغيم.

سبق أن بيَّنا ان العربية المصرية تَستعمِل غالبا التنغيمَ وسيلة للاستفهام (عوضا عن الاداة) وان علامة التنغيم في هذه اللغة تقع في آخر الجملة كما لو كانت اداة استفهام متأخرة. وبينا ان موقع اسم الاستفهام، في هذه اللغة، مرتبط بموقع علامة التنغيم اذ ينزع إلى أن يرد متأخرا.

ونلاحظ ان موقع بؤرة المقابلة مرتبط بموقع علامة التنغيم ارتباط موقع اسم الاستفهام بها في اللغة المصرية. ففي هذه اللغة، لا يمكن ان يحتل المكون المسندة إليه بؤرة المقابلة في الجمل الاستفهامية الا الموقع الاخير في الجملة كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين الاتيين :

(93) أ ــ حانروح السنما بكَره ولا بعده ؟

ب ــ *حانروح السَنما بكره ولا القناطر ؟

(94) أ ــ اميرة بتقابل ممدوح في الكَلية ولَّا في النادي ؟

ب ــ * اميرة بتقابل ممدَوح في الكلية ولّا صلاح ؟

نستطيع، بناءاً على هذا، ان نوسع التعميم السابق الذكر المتعلق بترابط موقعي مؤشر الاستفهام واسم الاستفهام فنعيد صوغه كما يلي :

(95) «يرتبط موقع المستفهم عنه، سواء أكان بؤرة جديد (اسم استفهام) ام بؤرة مقابلة، بموقع مؤشر الاستفهام :

أ ــ يتصدر المستفهم عنه الحَمْل في اللغات التي يرد فيها مؤشر الاستفهام (أداة الاستفهام) في أول الجملة.

ب ــ ويتأخر في اللغات التي يرد فيها مؤشر الاستفهام في آخر الجملة».

نعود الآن إلى موقع بؤرة المقابلة في اللغة العربية الفصحى فنذكِّر بأن المكون المسندة إليه هذه الوظيفة يتموقع وجوبا في الموقع م$^{\phi}$ بمقتضى قاعدة الموقعة (65).

ويمكن ان يتموقع في م$^{\phi}$ أيُّ مكون أُسنِدت إليه وظيفة بؤرة المقابلة في جملة استفهامية أيا كانت وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية وأياً كانت بنية الجملة (جملة فعلية أو جملة اسمية أو جملة رابطية) كما يتبين من الجمل (96) و(97) و(98) المؤشر فيها لوظيفة المكون المبأر :

(96) أ ــ أ خَالداً (مستق مف) وهب عمرو خزانته ؟
ب ــ أ مالًا (متق مف) أعطى زيد عليا ؟
ج ــ أ لهَند (مستف) اشترى زيد حذاء ؟
هـ ــ أ في الصَيف الماضي (ز م) سافر خالد إلى الصين ؟
و ــ أ إلى الصَين (مك) سافر خالد في الصيف الماضي ؟
ز ــ أ راكِباً (حل) جاء زيد ؟
ح ــ أ مللًا (عل) توقف زيد عن العمل ؟

(97) أ ــ أ مسافِر زيد ؟
ب ــ أ فِي الدار عمرو ؟
ج ــ أ غَداً السفر ؟
د ــ أ بعد غَد عمرو مسافر ؟
هـ ــ أ في البَيت اخوك مقيم ؟

(98) أ ــ أ مسَافراً كان زيد ؟
ب ــ أ في الدَار كان عمرو ؟

ج ــ آلبارِحَة كان السفر ؟
د ــ أ في الصَيف الماضي كان عمرو مسافرا ؟
هـ ــ أ في البَيت كان أخوك مقيما ؟

الا أنه يمتنع ان يتموقع في م$^{\phi}$ المكون الحامل للدور الدلالي «المصاحب» («المفعول معه» بلغة النحاة القدماء) كما يدل على ذلك لحن الجملة (99).

(99) * أ والنَيل سرت ؟

اما بالنسبة للمكون الفاعل فلا يمكن ان يتموقع في الجُمل الفعلية، في الموقع م$^{\phi}$. وقد اثبتنا في مكان آخر [9] ان الفاعل حين يتقدم على الفعل، لا يمكن ان يُعتَبَر الا «مبتدأ» (Theme) محتلا للموقع الخارجي م^{2}، رابطا إحاليا للضمير الفاعل اللاصق بالفعل [10].

فبنية الجملة (100)، مثلا، ليست البنية (101) بل البنية (102) :

(100) ــ أ زيد قابل عمرا ؟

(101) ــ أ [فاعل فعل مفعول].

(102) أ ــ زيد $_1$ مبتدأ [مض قابل ف (س^1 : (=) (س^1)) $_1$ منف فا مح (س^2 : عمر (س^2)) متق مف] بؤمقا

حيث يشير الرمز (=) إلى الضمير اللاصق بالفعل.

ومما يزكي تحليلنَا للجمل التي من قبيل (100) ان المكون المتصدر فيها لا يدخل في حيز الاستفهام [11] خلافا للمكون المتصدر في البنيات التي مثلنا لها بالجُمل (96) وان ولي الهمزة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (103) و(104) :

(103)* أزيد قابل عمراً ام خالد ؟

(104) أزيد قابل عمرا ام لم يقابله ؟

بناءاً على هذا، يكون حيز الاستفهام في هذا الضرب من الجمل هو الحمل برمته، (أي ان

---

(9) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» ومقالنا «الفاعل في اللغة العربية».

(10) بالنسبة للاستدلال على أن الفاعل في هذا الضرب من الجمل هو الضمير اللاصق بالفعل انظر مقال د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1985).

(11) اذا ثبت أن ما يسمى بـ «الفاعل» المتقدم على فعله «مبتدأ» فلا يمكن أن يشكل حيز الاستفهام حتى لو ولي اداة الاستفهام وذلك طبقا للمبدأ العام القاضي بأن تنصب القوة الانجازية للجملة (سواء أكانت خبراً أم استفهاما أم غيرهما) على الحمل وحده دون المكونات الخارجية عنه كالمكون المنادى والمكون المبتدأ والمكون الذيل.

بؤرة المقابلة، بعبارة اخرى، مسندة إلى حمل الجملة ككل).

نستخلص من هذا ان المكون المتصدر في الجملة (100) لا يختلف من حيث مبتدئيته، وبالتالي عدم دخوله في حيز الاستفهام، عن المكون المتصدر في البنيات التي نمثل لها بالجملتين (105 أ) و(106 أ).

(105) أ ــ أزيد أكرمته أم لم تكرمه ؟

ب ــ * أزيد أكرمته أم عمرو ؟

وتستعمل اللغة العربية الفصحى في حالة الاستفهام عن الفاعل، استفهام مقابلة، بنيات بؤرية اخرى كالبنية المفصولة.

(107) أ ــ آلذي قابل عمرا **زَيد** ؟

ب ــ أ مَنْ قابل عمراً **زَيد** ؟

ولا ينطبق ما قلناه عن فاعل الجملة الفعلية على فاعل الجملة الاسمية اذ ان الفاعل في هذا النمط من البنيات لا يصبح «مبتدأ» بتقدمه على محموله بل يظل مكونا داخليا بالنسبة للحمل (أي موضوعا من موضوعاته يحمل، بالتالي دوراً دلاليا ووظيفةً تركيبيةً). وتخوِّلُه داخليته، في حالة تقدمه على المحمول، أن يُشَكِّل بؤرة المقابلة في الجمل الاستفهامية كما تدل على ذلك سلامة الجملة التي ينصب فيها الاستفهام على الفاعل (هند) :

(108) أ هند في الدار (أم زينب) ؟

ج ــ البؤرة والربط الاحالي [13] :

يربط المكون المتصدر للجملة إحاليا عنصرا داخل الحمل. ويكون العنصر اما ضميرا أو مجرد موقع كما يتبين من الجملتين (108) و(109) :

(108) زيد، قابله عمرو.

---

(12) انظر الاستدلال الذي قدمناه للتمييز بين المكون المتصدر في الجمل التي من قبيل.

زيد عاد.

والمكون المتصدر في الجمل التي من قبيل :

زيد مسافر.

الفصل الأول من الجزء الثاني من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(13) تعتمد معالجتنا لعلاقة الربط في الجمل الاستفهامية، كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذا البحث، الفصل الثامن من كتاب د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982) حول «المراقبة المرجعية» «والمراقبة المركبية» والقيود الضابطة للصنف الثاني من المراقبة.

(109) زيدا قابل عمرو

اللتين نمثل لعلاقة الربط الاحالي فيهما كما يلي :

(111) أ ـ زيد 1، قابله 1 عمرو

ب ـ زيداً 1 قابل عمرو (ϕ) 1

بصفة عامة، يربط ضميراً المكون المتموقع في م^{2} (المكون المبتدأ) ويربط موقعاً المكون المحتل للموقع م$^{\phi}$ (المكون البؤرة أو المكون المحور) كما يتبين من المقارنة بين الجمل (112) و(113) :

(112) أ ـ زيد نجح في الامتحان

ب ـ هند تزوجها خالد

(113) أ ـ زيداً وهبت خزانتي

ب ـ في المقهى قابلت خالدا

التي نُمَثِّل لعلاقة الربط فيها كما يلي [14] :

(114) أ ـ زيد $_{1}$ مبتدأ، نجح (=) 1 في الامتحان.

ب ـ هند $_{1}$ مبتدأ، تزوجها 1 خالد

(115) أ ـ زيداً 1 (بؤمقا) وهبت (ϕ) 1 خزانتي

ب ـ في المقهى 1 (محور) قابلت خالدا (ϕ) 1

الا ان المكون المحور يمكن أن يربط ضميرا، شأنه في ذلك شأن المبتدأ، في البنيات [15] التي أسماها النحاة العرب القدماء بالبنيات «الاشتغالية» :

(116) زيداً 1 (محور) قابلته 1.

فيما يتعلق بالمكون الذي يهمنا هنا، المكون البؤرة، فانه بحكم احتلاله للموقع م$^{\phi}$ كما اسلفنا، لايربط داخل الحمل الا موقعا، سواء أكان بؤرة جديد (اسم استفهام) ام كان بؤرة

---

(14) نصطلح ان نمثل لعلاقة التحاول (coreference) بين المكون الرابط والمكون (أو الموقع) المربوط باسناد نفس القرينة (1) اليهما.

(15) استدللنا (الوظائف التداولية في اللغة العربية الفصل الثاني من الجزء الأول) على ان ما يُسَمَّى بـ «المشغول عنه» مكون داخلي بالنسبة للحمل يحمل دورا دلاليا ووظيفة تركيبية والوظيفة التداولية «المحور» شأنه في ذلك شأن باقي موضوعات الحمل، بخلاف المكون المتصدر في الجمل التي من قبيل :

زيد، قابلته

مقابلة كما يتبين من الجمل (117) و (96) المكررة هنا للتذكير :

(117) أ ــ **متى** ستزور أبويك ؟
ب ــ **من** أعطيت الكتاب ؟
ج ــ **ماذا** شربت اليوم في المقهى ؟

(96) أ ــ **أخالداً** وهب عمرو خزانته ؟
ب ــ **أمالًا** اعطى زيد عليا ؟
ج ــ **ألهندٍ** اشترى زيد حذاءً ؟

التي نمثل لعلاقة الربط فيها كما يلي :

(118) أ ــ متى 1 ستزور أبويك (ϕ) 1
ب ــ من 1 اعطيت (ϕ) 1 الكتابَ ؟
ج ــ ماذا 1 شربت (ϕ) 1 اليوم في المقهى

(119) أ ــ أخالدا 1 وهب عمرو (ϕ) 1 خزانته ؟
ب ــ أمالًا 1 اعطى زيد عليا (ϕ) 1 ؟
ج ــ ألِهندٍ 1 اشترى زيد حذاءً (ϕ) 1.

اما المكون المتصدر في البنيات الاشتغالية الممثل لها بالجملة (116) فانه محور كما اسلفنا، ولا يمكن ان يُعدَّ بؤرة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (120) و(121) :

(120) أزيداً قابلته أم لم تقابله
* أزيداً قابلته أم عمرا ؟

د ــ البؤرة وقيود «الجزر»

لنتأمل الجمل اللاحنة الاتية :

(122) أ ــ * من قرأت كتابَ
ب ــ * أزيدٍ قرأت كتابَ

(123) أ ــ * ماذا شكرت الرجل الذي اعارك
ب ــ * آلكتاب شكرتَ الرجل الذي اعارك.

(124) أ ــ * ماذا اشتريت مجلة و
ب ــ * أكتابا اشتريت مجلة و

يعلَّل لحن الازواج الجملية الثلاثة في الانحاء التوليدية ذات الطابع التحويلي بخرقها لما يسمى ب «قيود الجزر» (Islands Constraints) الموضوعة على تحويل النقل. ويكْمن لحن الجمل (122) و(123) و(124)، في منظور هذا النمط من النماذج اللغوية في أن تحويل النقل الناتج عنه تصدير المكون خارق لقيد «أ/أ» وقيد «المركب الاسمي المعقد» (المركب الاسمي الذي يحتوي جملة موصولة) وقيد «البنية العطفية» على التوالي.

وقد اعيدت صياغة هذه القيود في النماذج التوليدية غير التحويلية باعتبارها قيوداً على الربط الاحالي، كما فعل د.الفاسي الفهري في إطار النحو المعجمي ــ الوظيفي إذا أُعاد (الفاسي الفهري 1982 الفصل الثامن) صياغتها على أساس أنها قيود على «المراقبة المركبية».

بالنسبة للنحو الذي نبحث في إطاره والذي لا يتضمن، كما هو معلوم، قواعد تحويلية، ثمة إمكانان اثنان لاعادة صياغة قيود الجزر : نستطيع ان نعيد صياغة هذه القيود اما على أساس أنها قيود على الربط الاحالي أو على أساس انها قيود على الموقعة في م$^{\phi}$.

1) قيود على الربط الاحالي :

نعيد صياغة قيود الجزر على أساس انها قيود على الربط الاحالي متبنين تحليل الدكتور الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 الفصل الثامن) من حيث الفكرة الأساسية التي يقوم عليها، كما يلي :

(125) **قيد أ/أ** :

«لا يربط المكون المتموقع في م$^{\phi}$ موقعا «أ» في السياق : ...[... أ ...]$_{أ}$...»

يفيد هذا القيدُ ان المكون المحتل للموقع م$^{\phi}$ (أي بؤرة المقابلة واسم الاستفهام والمحور) يمتنع أن يُرْبِط إحاليا موقعاً في مركب متضمن لمركب من نفس المقولة التركيبية.

ويعلَّلُ لحنُ الجملتين (122) بخرقهما لهذا القيد.

(126) **قيد المركب الاسمي المعقد** :

«لا يربط المكون المتوقعُ في م$^{\phi}$ موقعاً داخل جملة يحتويها مركب اسمي»

(127) **قيد البنية العطفية** :

«لا يربط المكون المتموقع في م$^{\phi}$ موقعاً في بنية عطفية».

ويكمن لحن الزوجين الجمليين (123) و(124) في خرقهما لقيد المركب الاسمي المعقد وقيد البنية الوصلية على التوالي.

2) قيود على الموقعة :

يمكن تلخيص قيود الجزر على أساس انها قيود ضابطة لقاعدة الموقعة في م$^{\phi}$ في القيد الجزيري العام الاتي :

(128) القيد الجزيري على الموقعة في م$^{\phi}$:

«يتموقع في م$^{\phi}$ المكون الجزيري برمته».

ويُحَدَّد ماصدقياًالمكون الجزيري بأنه المركب المحتوي على مركب من نفس المقولة والمركب الاسمي المعقد والبنية العطفية. ويفيد هذا القيد ان لا عنصر من عناصر هذه الأنماط الثلاثة يمكن موقعته في م$^{\phi}$ وان الذي يتموقع في م$^{\phi}$ هو المكون بكامله كما يتبين من المقارنة بين الزوجين الجمليين (122) و(124) المعادين هنا للتذكير والزوجين الجمليين (129) و(130) :

(122) ـــ * من قرأت كتاب ؟
ب ـــ * ازيد قرأت كتاب ؟

(124) أـــ * ماذا اشتريت مجلة و ؟
ب ـــ * أ كتابا اشتريت مجلة و ؟

(129) أ ـــ كتاب من قرأت ؟
ب ـــ أ كتاب زيد قرأت ؟

(130) أ ـــ من وماذا رأيت ؟
ب ـــ أ كتابا ومجلة اشتريت ؟

هـ ـــ البؤرة والعطف :

من الأسس التي أقمنا عليها تحليلنا لخصائص الجمل الاستفهامية في الفقرات السابقة التمييزُ بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة من جهة، وبؤرة المكون وبؤرة الحمل من جهة ثانية.

ومن الظواهر اللغوية التي تُمَحِّصُ ورود التمييز بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة من حيث طبيعة البؤرة وبين بؤرة المكون وبؤرة الحمل من حيث مجال التبئير ظاهرة العطف التي يستلزم وصفها الكافي ـــ من بين ما يستلزم ـــ اخذ هذا التمييز بعين الاعتبار.

ثمة قيد عام يقضي بأن يكون المعطوف والمعطوف عليه متناظرين.

يُشترط بصفة عامة ان يتناظر المعطوف والمعطوف عليه من حيث مقولتهما التركيبية ووظيفتهما الدلالية ووظيفتهما التركيبية ووظيفتهما التداولية. وسنقتصر في هذه الفقرة على التناظر المتعلق بالوظيفة التداولية البؤرة في الجمل الاستفهامية.

يخضع العطف في الجمل الاستفهامية، بعد استيفاء شروط التناظر التركيبية والدلالية والتداولية الأخرى، الى القيد الاتي :

(131) «تعطف بؤرة على بؤرة.
أ ــ اذا كانت البؤرتان من نفس النوع و
ب ــ اذا كان لهما نفس المجال»

يُبِيح القيدُ (131) العُطُوفَ الاتية :

1) عطف بؤرة جديد مسندة إلى مكون على بؤرة جديد مسندة إلى مكون :

(132) أ ــ من حضر الدرس ومن تغيب ؟
ب ــ ماذا أكلت وماذا شربت ؟
ج ــ متى ستنتهي من تأليف كتابك ومتى ستنشره ؟
د ــ أين ذهب اخوك وأين أقام ؟

2) عطف بؤرة مقابلة مسندة إلى مكون على بؤرة مقابلة مسندة إلى مكون.

(133) أدجَاجاً أكلت أم شَايا شربت ؟

3) عطف بؤرة جديد على بؤرة جديد مسندتين إلى حملين :

(134) هل حضر الضيوف وهل استقبلتهم هند ؟

4) عطف بؤرة مقابلة على بؤرة مقابلة مسندتين إلى حملين :

(135) أذهبت إلى الحفل أَمْ مكثت في البيت ؟

وتندر العطوف الخارقة للقيد (131) ان لم تكن ممتنعة :

1) عطف بؤرة جديد على بؤرة مقابلة مسندتين إلى مكونين :

(136) ــ * أشايا شربت وماذا أكلت ؟

2) عطف بؤرة جديد على بؤرة مقابلة مسندتين إلى حملين :

(137) ؟؟؟ أحضر الضيوف وهل استقبلتهم هند ؟

3) ــ عطف بؤرة جديد مسندة إلى حمل على بؤرة جديد مسندة إلى مكون أو العكس :

(138) أ ــ ؟؟؟ متى خرجت إلى النزهة وهل قابلت أحداً ؟

ب ـــ ؟؟؟ هل تم الاجتماع ومن تغيب ؟

4) عطف بؤرة مقابلة مسندة إلى مكون على بؤرة جديد مسندة إلى حمل أو العكس :

(140) أ ـــ * أدجاجا أكلت وهل شربت شايا ؟

ب ـــ * هل شربت شايا أم دجاجا أكلت ؟

فالجمل (136) و(137) و(138) و(139) و(140) جمل ذات مقبولية دنيا ان لم تكن لاحنة اذا قورنت بالجمل (132) و(133) و(134) و(135).

4) الاستفهام واستلزاماته الحوارية :

أ ـــ الظاهرة :

تشمل دلالة جمل اللغات الطبيعية بالاضافة إلى محتواها القضوي (Propositional Content)، أي مجموع معاني مكوناتها، قوةً انجازية (Illocutionary Force) يمكن ان تكون «اخبارا» أو «سؤالا» أو «أمرا» أو «وعدا» كما يتبين من الجمل الاتية :

(141) أ ـــ قابل زيد هندا

ب ـــ هل قابل زيد هندا ؟

ج ـــ قابل هندا غداً.

د ـــ أَعِدُكَ أنني سأقابل هندا غدا.

وقد تحمل الجملة، في طبقات مقامية معينة، قوةً انجازية تختلف عن القوة الانجازية التي تدل عليها صيغتها [16]. فالقوة الانجازية التي تدل عليها صيغة الجملة (142) مثلا، هي السؤال (Question) في حين ان قوتها الانجازية «المقامية» هي «الالتماس» (Request) :

(142) هل تستطيع ان تعيرني معطفك ؟.

هذه الظاهرة هي ما اصُطلِح على تسميته، بعد جرايس (Grice 1975) ب «الاستلزام الحواري» (Conversational Implicature) أو الفعل اللغوي غير المباشر (Indirect Speech act).

وقد قدمت اقتراحات لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في نظرية الأفعال اللغوية (Speech acts Theory) وعدد من النماذج اللغوية انطلاقا من أن «القوة الانجازية المستلزمة»، شأنها

---

(16) للمزيد من التفصيل حول ظاهرة الاستلزام الحواري والاقتراحات التي قدمت لوصفها قديما وحديثا انظر (الفصلين الأول والثاني من الجزء الثاني من هذا الكتاب).

في ذلك شأن «القوة الانجازية الحرفية» تُحَدِّدُ مجموعة من خصائص الجملة التركيبية والدلالية والتنغيمية.

اما فيما يخص النحو الوظيفي، فقد قَدَّمَ جونك (Jong 1981) اقتراحا لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري في إطار هذا النحو ناقشناه في مكان آخر [17]، وقدمنا بديلا له.

وسنلخص في الفقرتين المواليتين الاقتراح الذي قدمناه مركزين على الاستلزام المرتبط بالجمل الاستفهامية في اللغة العربية.

ب ـــ لماذا التمثيل للقوة الانجازية ؟:

أشرنا إلى أن القوة الانجازية صنفان : «**قوة انجازية حرفية**» وهي القوة الانجازية المدلول عليها بصيغة الجملة (استفهام، أمر، خبر....) و«**قوة انجازية مستلزمة**» وهي القوة الانجازية التي تأخذها الجملة في طبقات مقامية معينة.

ولنمثل لكل من صنفي القوة الانجازية في الجمل الاستفهامية بالجمل الاتية :

(143) أ ـــ هل نجح زيد ؟
ب ـــ أزيد سافر ؟
ج ـــ ماذا ورث خالد ؟
د ـــ أزيدا رأيت ؟.

(144) أ ـــ هل تشرب شايا ؟
ب ـــ هل تحتاج إلى مساعدة ؟

(145) أ ـــ ألم اعطك المال ؟
ب ـــ ألست صديق زيد ؟
ج ـــ أما علمتك الحساب وحفظتك الشعر ؟

(146) أ ـــ هل يُسَوَّى الذي يعلم بالذي لا يعلم ؟
ب ـــ من سيساعدك بعد أن رحل الأصدقاء ؟

(147) أ ـــ هل بإمكانك أن تصاحبني إلى المسرح ؟
ب ـــ هل تستطيع أن تعينني على حل المشكلة ؟

(148) أ ـــ أزيداً تلطم ؟

---

(17) انظر مقالنا «نحو التمثيل الكافي للقوة الانجازية في النحو الوظيفي» (الفصل الثاني من الجزء الثاني من هذا الكتاب).

ب ـــ أتغني في مأثم ؟

القوة الانجازية للزمرة الأولى من الجمل قوة انجازية «حرفية»، القوة الإنجازية «السؤال».

اما الجمل (144) و(145) و(136) و(147) و(148) فانها تحمل بالاضافة إلى قوتها الانجازية الحرفية قوة انجازية مستلزمة مقاميا وهي «العرض» و«الاثبات» و«النفي» و«الالتماس» و«الانكار» على التوالي.

فيما يتعلق بالنمط الأول من الجمل الاستفهامية (الجمل التي لا تحمل الا القوة الانجازية الحرفية السؤال) فان التمثيل لقوتها الانجازية داخل النحو يقتضيه تطبيق القواعد الاتية :

ـــ قواعد التأويل الدلالي،
ـــ قاعدة ادماج اداة الاستفهام،
ـــ قاعدة اسناد التنغيم.

فبالنسبة لادماج أداة الاستفهام، مثلًا، سبق أن بينا أن الهمزة تُدمَجُ في صدر حمل الجمل التي تكون بنيتها الوظيفية كالاتي :

(149) سهـ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن}] بؤمقا.
(150) سهـ [... (س ي) بؤمقا ...].

ويتضح من هذا ان التأشير في مستوى البنية الوظيفية للقوة الانجازية الاستفهام (سهـ) يُمَكِّن من ادماج اداة الاستفهام «الهمزة» دون الاداتين «إنَّ» والاداة الصفر.

فالهمزة و«إن» تدمجان كلتاهما في صدر حمل مسندة إليه وظيفة بؤرة المقابلة كما يتبين من الجملتين (151) :

(151) أ ـــ أخالد في الدار ؟
ب ـــ إن خالدا في الدار.

الا ان الهمزة تُدمَجُ حين يكون مؤشر القوة الانجازية (سهـ) في حين ان الاداة «إنَّ» تدمج حين يكون مؤشر القوة الانجازية (خب) أي الاخبار كما يتبين من قاعدة ادماج هذه الأداة التي نقترح صوغها كما يلي :

(152) **قاعدة ادماج «إنَّ»** :

دَخْل : خب [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤمقا.
خَرْج : إنَّ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤمقا.

وتدمج كل من الهمزة و«الاداة الصفر» (عدم ادماج أي أداة) في صدر حمل اسندت

وظيفة بؤرة المقابلة إلى أحد مكوناته كما يتبين من الجملتين الاتيتين :

(153) أ ــ عَزّةَ عشق كثيرٌ

ب ــ أعزة عشق كثيرٌ ؟

الا ان الهمزة تدمج حين يكون مؤشر القوة الانجازية مؤشر استفهام في حين ان الاداة الصفر تدمج اذا كان المؤشر مؤشر اخبار.

اما فيما يخص النمط الثاني من الجمل الاستفهامية أي الجمل التي تحمل بالاضافة إلى قوتها الانجازية الحرفية قوة انجازية مستلزمة مقاميا، فانه يجب أن يُمَثَّل داخل النحو لكل من القوتين الانجازيتين اذ تشتركان معا في تحديد خصائص الجملة الدلالية التركيبية والتنغيمية. وقد قدمت في إطار النماذج اللغوية [18] التي اهتمت بظاهرة الاستلزام الحواري عدةُ تبريراتٍ لتمثيل القوة الانجازية المستلزمة مقاميا. ونورد فيما يلي، إضافة إلى هذه التبريرات أهمَّ الخصائصِ التي تُحدِّدها في اللغة العربية القوة الانجازية المستلزمة :

ــ **أولا** : يختلف التأويل الدلالي للجمل الاستفهامية الحاملة للقوة الانجازية الحرفية «السؤال» عن التأويل الدلالي للجمل الاستفهامية الحاملة، بالاضافة إلى ذلك، لقوة انجازية مستلزمة كالالتماس أو الانكار أو الاثبات أو النفي. فلا يمكن ان يُماثَل، مثلًا، من حيث التأويل الدلالي بين الجملة (154) واردة لمجرد الاستخبار وبينها واردة للإنكار :

(154) أزيداً انتقدت ؟

بل ان ثمة بنيات استفهامية تنزع قوتها الانجازية المستلزمة مقاميا إلى التحجر فتصبح بذلك القوةَ الانجازيةَ الوحيدة.

وتلاحظ ظاهرة التحجر هذه في الجمل الاستفهامية المنفية خاصة اذ لم يعد من الممكن ان تؤول هذه الجمل الا على أساس أنها جمل خبرية مثبتة. فالجملة (145)، مثلًا، المعاد سوقها للتذكير، تفهم في أغلب استعمالاتها على أساس أنها مرادفة للجملة (155) :

(145 أ) ألم أعطك المال ؟

(155) قد أعطيتك المال.

ــ **ثانيا** : من قيود عطف الجمل أن تُناظِر الجملة المعطوفة الجملةَ المعطوفَ عليها من حيث القوة الإنجازية. فلا تعطف، مثلًا، جملةٌ استفهامية على جملة خبرية أو العكس :

(156) أ ــ * حضر الضيوف وهل استقبلتهم هند ؟

ب ــ * هل حضر الضيوف ؟ واستقبلتهم هند.

---

(18) انظر : (J. Sadock 1974).

ولا يصدق قيد التناظر هذا على القوة الانجازية الحرفية فحسب بل كذلك على القوة الانجازية المستلزمة مقاميا. فلا يمكن الوصل بين جملتين حاملتين لقوتين انجازيتين مستلزمتين مختلفتين وان اتحدتا من حيث قوتهما الانجازية الحرفية. يدل على ذلك امتناع عطف «سؤال» على نفي أو العكس :

(157) أ ــ * اين الفضيلة ! وأين الكتاب الذي اعرتكه ؟

ب ــ * أين الكتاب الذي اعرتكه وأين الفضيلة !؟

بل إن القوة الانجازية المستلزمة تُبيح عطوفا ممتنعة كعطف جملة خبرية على جملة استفهامية : فالذي يُسوِّغ العطف في الجملة (158) مثلًا، هو أن الجملة المعطوف عليها جملة خبرية من حيث قوتها الانجازية المستلزمة :

(158) أ ــ ألم اعطك المال ووهبتك داري ؟

ــ **ثالثا** : رأينا أن الجمل المتضمنة لبؤرة مقابلة مسندة إلى الحمل رمته أو إلى أحد مكوناته تتحمل أنْ يُعْطَفَ عليها بالأداة «أم» كما يتبين من الجمل (159) :

(159) أ ــ أحضر الطلبة درس البارحة أم لم يحضروه ؟

ب ــ أحضر الطلبة درس البارحة أم لا ؟

ج ــ أكتاب زيد قرأت أم كتاب عمرو؟

إلا أن العطف ب «أم» مقيد بنوع القوة الانجازية للجملة، فلا يجوز العطف بهذه الأداة الا في الجمل الاستفهامية التي تكون قوتها الانجازية «سؤالا». اما اذا كانت الجملة الاستفهامية مستلزمة حواريا لقوة انجازية أخرى (كالنفي أوالانكار مثلا) فيمتنع العطف فيها بـ «أم» كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (160) والجمل (161) و(162) :

(160) أ ــ أزيد مسافر أم لا ؟

ب ــ أزيدا رأيت أم خالدا ؟

(161) أ ــ * ألم اعطك المال أم اعطيتكه ؟

ب ــ * ألست صديق زيد أم انت صديقه ؟

ج ــ * أما علمتك الحساب وحفظتك الشعر أم لا ؟

(162) أ ــ * أزيداً تلطم أم خالدا ؟

ب ــ * أتغني في مأتم أم لا ؟

ويفسر امتناع العطف بـ «أم» في الجمل الاستفهامية الدالة على غير السؤال ان المتكلم لا يطلب من المخاطب تعيين قيمة المستفهم عنه كما هو الشأن بالنسبة للجمل الاستفهامية

الدالة على سؤال. فالغرض في الجملة (148 أ) المكررة هنا للتذكير :

(148) أ ــ أزيداً تلطم ؟!

ليس طلب تعيين الشخص الذي لُطِمَ بل انكار أن يكون الشخص الملطوم زيداً.

ــ **رابعا** : ترد الجمل الاستفهامية في شكل حَمْلٍ مستقل كما هو الشأن، مثلًا، بالنسبة للجمل (143) التي نعيد سوقها هنا للتذكير :

(143) أ ــ هل نجح زيد ؟
ب ــ أزيد مسافر ؟
ج ــ ماذا ورث خالد ؟
د ــ أزيدا رأيت ؟

وترد كذلك في شكل «حمل مُدْمَج» (Embedded Predication) كما يتبين من الجمل (163) :

(163) أ ــ لا أدري هل نجح زيد.
ب ــ لا أدري أزيد مسافر أم لا.
ج ــ هل تعرف ماذا ورث خالد.
د ــ لا أدري أزيداً رأيت أم خالدا.

ويحكم الحمل الاستفهامي المدمَج أحدُ الأفعال المنتمية إلى زمرة معينة يطلق عليها عادة مصطلح «الأفعال المعرفية» (epistemic verbs) كفعل «علم» وفعل «درى» وفعل «عرف».

ويلاحظ انه لا يجوز ادماج حمل استفهامي في جملة محمولها الرئيسي احد هذه الأفعال الا اذا كانت القوة الانجازية للحمل المدمج القوةَ الانجازيةَ الحرفية، أي «السؤال». مفاد هذا انه يمتنع ان يُدمَج في هذا الضرب من الجمل حملٌ استفهامي مستلزِم حواريا لقوة انجازية أخرى غير «السؤال» كما يدل على ذلك لحن الجمل (164) :

(164) أ ــ * لا أدري أزيدا تلطم.
ب ــ * لا أدري اتغني في مأتم.
ج ــ *أتدري هل يُسوَّى الذي يعلم بالذي لا يعلم ؟

ــ **خامسا** : لوحظ بالنسبة لعدد من اللغات الطبيعية أن ثمة مفردات وعبارات يرتبط ظهورها في الجملة بالقوة الانجازية المستلزمة حوارياً.

في اللغة العربية لا تظهر الكلمتان «مِن» (بكسر الميم) و«قط» (بفتح القاف) في الجملة الاستفهامية إلا اذا كانت قوتها الانجازية المستلزمة حواريا نفياً.

1) حسب قاعدة النحاة العرب القدماء لا تظهر «**من**» الا في سياق النفي أو شبهه (أي الاستفهام) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (165) والجملة (166) :

(165) أ ــ ما جاء اليوم من رجل.

ب ــ هل من مزيد ؟

(166) * جاء اليوم من رجل.

الا ان هذا الحرف لا يظهر، خلافا لما تتنبأ به القاعدة النحوية القديمة في مطلق سياق الاستفهام، وانما يظهر في الجمل الاستفهامية التي تستلزم حوارياً النفي كما يدل على ذلك لحن الجملة (167) باعتبارها دالة على مجرد السؤال في مقابل الجملة (168) :

(167) * هل جاء **من** رجل ؟

(168) هل من شفيع ؟

2) لا تظهر الكلمة «**قط**» إلا في سياق النفي كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي الاتي :

(169) أ ــ ما عاد زيداً صديق قط

ب ــ * عاد زيداً صديق قط.

وقد ترد في سياق الاستفهام شريطة ان تكون الجملة الاستفهامية مستلزمة حواريا للقوة الانجازية «النفي» كما يتبين من الجملة (170) :

(170) أعاد زيداً صديق قط ؟

ولا ترد في الجمل الاستفهامية الدالة على مجرد السؤال كما يدل على ذلك لحن الجملة (171) :

(171) * أعاد زيداً صديق قط أم لا ؟

ونشير إلى ان ما قلناه عن استعمال «**قط**» في اللغة العربية الفصحى يصدق على استعمال «الظرف» «**أبداً**» في اللغة العربية المصرية :

يُستعمَل الظرفُ «أبدا» في سياق النفي :

(172) ما حدش زارني أبدا وانا عيان.

كما أنه يستعمل في الجمل الاستفهامية المستلزِمة حواريا للنفي كما يتبين من الجملة (173) التي ترادف الجملة (172) :

(173) حد زارني أبداً وانا عيان ؟

ــ **سادسا** : سبق ان بينًا أن القوة الانجازية التي تحدد ظهور أداة الاستفهام في الجمل الاستفهامية هي القوة الانجازية الحرفية وان المؤشر الذي تطبق بمقتضاه قاعدة ادماج اداة الاستفهام (الهمزة أو هل) هو المؤشر (سهـ).

وسبق أن بينًا، كذلك ان الذي يضبط ادماج الهمزة أو هل في الجمل الاستفهامية هو نوع البؤرة ومجال التبئير. فالهمزة تُدمَج في الجمل المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل رمته أو إلى أحد مكوناته في حين ان «**هل**» تدمج في الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل بكامله.

الا أن ثمة اداة استفهام أخرى في اللغة العربية لم نتعرض لشروط استعمالها وهي الاداة «أَوَ» (بفتح الواو).

لا تظهر هذه الاداة في الجمل الاستفهامية الا اذا كانت الجملة مستلزِمة حوارياً للقوة الانجازية «**الانكار**» كما يتبين من المقارنة بين الجمل (174) و(175) :

(174) أ ــ أَوَ تُغني في مأثم ؟

ب ــ أَوَزيداً لطمت ؟

ج ــ أَوَ يُسوَّى بين الذي يعلم والذي لا يعلم ؟

(175) أ ــ * أَوَ تغني في مأثم أم لا ؟

ب ــ * أَوَ زيداً تلطم ام خالدا ؟

ج ــ * أَوَ يسوى بين الذي يعلم والذي لا يعلم أم لا ؟

ويكمُنُ الفرق في الاستعمال بين «أَوَ» والاداتين الاخريين في أن الهمزة وهل تَرِدَان في الجمل الاستفهامية الدالة على مجرد السؤال كما تردان في الجمل الاستفهامية المستلزِمة حوارياً لقوة انجازية غيره، في حين أن «أَوَ» لا ترد إلا في الجمل الاستفهامية المستلزِمة حواريا للانكار.

اذا صح اطراد استعمال الأداة «أَوَ» في الجمل الاستفهامية المستلزِمة للانكار امكننا ان نفترض أن القوة الانجازية المستلزَمة يمكن ان تحكم بدورها، ادماج أداة الاستفهام وانه يتحتم بالتالي، أن يؤشر لها كما يُؤشر للقوة الانجازية الحرفية.

ومما يزكي افتراض ارتباط ظهور بعض أدوات الاستفهام بالقوة الانجازية المستلزَمة حواريا، بالنسبة للغات العربية على الأقل، أن أداة الاستفهام «هو» في اللغة العربية المصرية، الناتجة عن تحجر لضمير القصة «هو» لا تكاد تُستعمل في الجمل الاستفهامية الا اذا كانت دالةً على نفي أو إنكار كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. فالجمل (176) لا يمكن ان تؤول إلا على أساس انها مرادفة للجمل (177) :

(176) أ ــ هو اللي يحب يكره ؟
ب ــ ليه الندم، هو قلبي ناكر عهود الوداد ؟
ج ــ فكروني ازاي ؟ هو انا نسيتك ؟

(177) أ ــ اللي يحب ما يكرهش.
ب ــ ليه الندم ؟ قلبي مش ناكر عهود الوداد.
ج ــ فكروني ازاي ؟ أنا ما نسيتكش.

اما الجملتان (178) فلا يمكن ان تفهما الا على أساس دلالتهما على «انكار» :

(178) أ ــ هو أنت ؟!
ب ــ هو انتو لا بترحموا ولا بتخلوا الرحمة تنزل ؟!

سابعا : بينا حين الحديث عن موقع المكون المسندة إليه بؤرة الجديد في الجمل الاستفهامية (أي اسم الاستفهام) ان هذا المكون يحتل صدر الحمل (أي الموقع م$^{\phi}$) في أغلب الأحوال وانه قد يرد محتلا لموقعه العادي داخل الحمل وذلك في حالتي «الاستفهام ــ الصدى» «والاستفهام المتعدد».

ونريد ان نضيف هنا الملاحظة الاتية بالنسبة لعدم تصدر اسم الاستفهام الجُمل «الاستفهامية ــ الصدى». يحتفظ اسم الاستفهام بموقعه العادي داخل الحمل في حالتين اثنتين :

1) حين يستفهم المتكلم عن العبارة التي لم يتمكن من سماعها كما يتبين من الحوار الاتي :

(179) أ ــ اخبرني خالد بان...
ب ــ اخبرك خالد بماذا ؟.

2) حين تكون الجملة الاستفهامية مستلزِمة حوارياً لتعجب أو إنكار كما يتضح من الحوارين الاتيين :

(180) أ ــ اشترى حارس العمارة عمارةً.
ب ــ اشترى حارس العمارة مَاذا ؟.

(181) أ ــ صفع خالد أخاه.
ب ــ صفع خالد مَن ؟

نستخلص من هذه الملاحظة ان من العوامل التي تحدِّد موقع اسم الاستفهام (تصدره للحمل أو تأخره) القوةُ الانجازيةُ المستلزَمة حوارياً. غير ان هذا لا يصدق الا بالنسبة للغات

التي يغلب فيها تصدر اسم الاستفهام (كاللغتين العربيتين الفصحى والمغربية). اما فيما يتعلق باللغات التي يطرد فيها تأخر اسم الاستفهام (كاللغة المصرية كما رأينا) فلا تلعب القوة الانجازية دوراً في تحديد موقعه اذ إنه يتأخر في أغلب الحالات.

ثامنا : ثمة تطابق، في اللغات الطبيعية عامة، بين تنغيم الجملة وقوتها الانجازية. فتنغيم الجملة الخبرية يختلف عن تنغيم الجملة الاستفهامية وتنغيم الجملة الأمرية.

فيما يخص الجملة الاستفهامية، يُلاحَظ ان تنغيمها حين تدل على مجرد السؤال يختلف عن تنغيمها حين ترد مستلزِمة حوارياً لقوة انجازية أخرى كالالتماس أو النفي أو الاثبات أو الانكار. بناء على هذا نستطيع أن نقول إن قاعدة اسناد التنغيم بالنسبة للجملة الاستفهامية ليست مرتبطة بالقوة الانجازية الحرفية (السؤال) فحسب بل كذلك بالقوة الانجازية المستلزمة حواريا.

تُمكِّننا هذه الملاحظات الثمان (التي لا تخص اللغة العربية فحسب) من الاحتجاج للافتراض القائل :

ـــ إن القوة الانجازية الحرفية والقوة الانجازية المستلزَمة حواريا تلعبان كلتاهما دوراً في تحديد الخصائص الدلالية والتركيبية والتنغيمية للجملة.

ـــ إن عددا من قواعد النحو، في مختلف مستوياته، مرتبطة بالقوتين الانجازيتين معاً.

ـــ إن من الضروري، بالتالي ان يُمثَّل لكل من القوة الانجازية الحرفية والقوة الانجازية المستلزَمة حواريا.

جـ ـــ اقتراحات لتمثيل القوة الانجازية في النحو الوظيفي :

نذكِّر، قبل تلخيص الاقتراح الذي قدمناه لتمثيل القوة الانجازية في النحو الوظيفي، بالبنية الأساسية لهذا النحو :

يتم اشتقاق الجملة، في النحو الوظيفي، ببناء بنيات ثلاث : «البنية الحملية» و«البنية الوظيفية» و«البنية المكونية» التي تشكل ما قبل التمثيل الصوتي.

يمثل في البنية الحملية لمحمول الجملة وحدوده وللأدوار الدلالية التي تأخذها هذه الحدود. فالبنية الحملية للجملة (143 د) المكررة هنا للتذكير هي البنية (182) :

(43 د) ـــ أزيدًا رأيت ؟

(182) ـــ مض رأى ف (س^1 : ت (س^1)) منف (س^2 : زيد (س^2)) متق

وتشكل البنية الحملية دخلًا لقواعد إسناد الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) والوظائف

التداولية (محور، بؤرة) التي تنتج عن تطبيقها البنية الوظيفية للجملة كما يتبين من البنية الوظيفية (183) للجملة (143 د) :

(183) مض رأى ف (س^{1} : ت (س^{1})) منف فا مح (س^{2} : زيد (س^{2})) متق مف بؤمقا

وتُبنَى البنية المكونية عن طريق تطبيق قواعد التعبير التي تشمل :

- قواعد اسناد الحالات الاعرابية،
- قواعد صياغة المحمول (بناء للفاعل/بناء للمفعول، إدماج الرابط، المطابقة..).
- قواعد ادماج المخصصات (Operators, Specifiers) : مخصِّص الحمل، مخصص المحمول، مخصِّصات الحدود،
- قواعد الموقعة التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة،
- قواعد إسناد النبر والتنغيم.

فيما يتعلق بالقوة الانجازية نشترط في التمثيل لها، بصفة عامة، ان يستجيب للشرطين الاتيين :

- **أولا** : أن يأخذ بعين الاعتبار القوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزمة حواريا معا بناءاً على ما اثبتناه من ان القوتين الانجازيتين تُحددان كلتاهما خصائص الجملة الدلالية والتركيبية والتنغيمية.

- **ثانيا** : ان يتلاءم وبنية النحو في النحو الوظيفي.

ونقترح ان يُمَثَّل للقوة الانجازية في مستوى البنية الوظيفية بواسطة مخصص الحمل (Predication Operator) كما يتضح من الشكل العام الاتي :

(184) α [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})]

حيث يشير الرمز α إلى «مخصِّص الحمل» .

فيما يخص الجمل الاستفهامية، يميز بين صنفين من الجمل من حيث القوة الانجازية :

- الجمل التي لا تحمل الا القوة الانجازية الحرفية «السؤال»،
- والجمل التي تحمل بالاضافة إلى قوتها الانجازية الحرفية قوة مستلزمة حواريا كالالتماس أو النفي أو الانكار.

يؤشر للقوة الانجازية في الصنف الأول من الجمل بواسطة المؤشر (سهـ) الرامز إلى الاستفهام كما يتبين من البنية الوظيفية (185) للجملة (143 أ) المعادة هنا للتذكير.

(143 أ) هل نجح زيد ؟

(185) سهـ [مض نجح ف (س^1 : زيد (س^1)) منف فامح] بؤجد

أما بالنسبة لجمل الصنف الثاني فيؤشَّرُ للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزمة بمؤشرين :

— المؤشر (سهـ) الرامز إلى الاستفهام،

— والمؤشرات (لس) و(نك) و(نف) و(ثب) و(عض) الرامزة على التوالي، إلى «الالتماس» و«الانكار» و«النفي» و«الاثبات» و«العرض».

على هذا، تكون البنيات الوظيفية للجمل (145 ج) و((170)، (174 ب) المكررة هنا للتذكير هي البنيات (186) و(187) (188) على التوالي :

(145 ج) أما علمتك الحساب وحفظتك الشعر ؟

(170) أعاد زيداً صديق قط ؟

(174 ب) أوزيداً لطمت ؟

(186) [سهـ + ثب [نف ماض علم ف (س^1 : ت (س^1)) منف فامح
(س^2 : ك (س^2)) مستق مف (س^3 : حساب (س^3)) متق] بؤمقا]

و[ثب [ماض حفظ ف (س^1 : ت (س^1)) منف فا مح
(س^2 : ك (س^2)) مستق مف (س^3 : شعر (س^3)) متق] بؤمقا]

(187) [سهـ + نف [ماض عاد ف (س^1 : صديق (س^1)) منف فا
(س^2 : زيد (س^2)) متق مف مح (س^3 : قط (س^3)) زم] بؤمقا]

(188) [سهـ + نك [مض لطم ف (س^1 : تَ (س^1)) منف فا مح
(س^2 : زيد (س^2)) متق مف بؤمقا]]

خلاصة :

يتيح وصف ظاهرة الاستفهام، من منظور وظيفي، رصد خصائص الجمل الاستفهامية الاتية :

1) تسند الوظيفة التداولية «البؤرة» (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) إلى حمل الجملة رمته (استفهام الحمل) أو إلى أحد مكوناته (استفهام المكون). ويتم الاسناد بمقتضى شروط مقامية تختلف باختلاف نوع البؤرة المسندة.

2) تُستعمل أدوات الاستفهام في اللغة العربية الفصحى، طبقا لمبدأ التوزيع التكاملي، حسب نوع البؤرة ومجال التبئير :

أ ــ تستعمل أسماء الاستفهام (من، متى، ماذا..) للتعبير عن بؤرة الجديد المسندة إلى أحد مكونات الحمل،

ب ــ وتتصدر الاداة «هل» الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل، في حين ان الاداة «الهمزة» تتصدر الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل أو إلى أحد مكوناته.

3) تَنْزَعُ «الهمزة» في اللغة العربية المعاصرة إلى الاضمحلال فتضاف اختصاصاتها (تصدر الجمل الاستفهامية المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل أو أحد مكوناته) إلى اختصاصات «**هل**».

4) يرتبط موقع المكون المستفهم عنه، سواء أكان بؤرة جديد (اسم استفهام) ام بؤرة مقابلة بموقع مؤشر الاستفهام. (أداة أو علامة تنغيمية).

أ ــ ينزع المكون المستفهم عنه إلى تصدر الحمل (إلى احتلال الموقع م$^{\phi}$) في اللغات التي تُصدِّر أداة الاستفهام كاللغتين العربيتين الفصحى والمغربية.

ب ــ وينزع إلى الاحتفاظ بموقعه العادي داخل الحمل في اللغات التي يتموقع فيها مؤشر الاستفهام (اداة أو علامة تنغيمية) في آخر الجملة كاللغة العربية المصرية.

5) يربط احاليا المكون المستفهم عنه (بؤرة مقابلة أو اسم استفهام) المتصدر للحمل موقعا داخليا، الموقع الذي كان من المفروض ان يحتله بمقتضى وظيفته الدلالية أو التركيبية لو لم يتصدر.

وتضبط هذا الربط، بحكم كونه ربطاً موقعيا (لا ربطا ضميريا)، قيود «الجزر» التي تمنع ان يربط المكون المتصدر للحمل موقعا داخل «جزيرة» : مركب اسمي معقد أو بنية عطفية أو مركب يحتوي مركبا من نفس المقولة.

6) من القيود التي يخضع لها العطف بين الجمل الاستفهامية ان يتناظر المتعاطفان من حيث نوع البؤرة ومن حيث مجال التبئير. تعطف جملة استفهامية على جملة استفهامية اذا كانت الجملتان متضمنتين :

ــ لبؤرتي جديد مسندتين إلى حَمْلين،
ــ أو لبؤرتي مقابلة مسندتين إلى حَمْلين،
ــ أو لبؤرتي جديد مسندتين إلى مكونين.
ــ أو لبؤرتي مقابلة مسندتين إلى مكونين.

7) تستلزم حوارياً الجمل الاستفهامية، في طبقات مقامية معينة، قوة انجازية غير السؤال كالاثبات والنفي والالتماس والعرض والانكار.

وتُحَدَّد القوتان الانجازيتان «الحرفية» و«المستلزمة» حوارياً كلتاهما الخصائص الدلالية والتركيبية والتنغيمية للجملة، مما يحتم ان يمثل لهما معا داخل النحو.

الرباط، 18 فبراير 1985



الفصل الثاني

العطف في اللغة العربية(*)

مـدخـل :

من بين الأسئلة التي يتحتم على الوصف الكافي لظاهرة العطف في لغة من اللغات الطبيعية أن يجيب عنها السؤالان الاتيان :

أ ـــ ما هي المكونات التي يمكن أن يعطف بينها في اللغة موضوع الوصف ؟

ب ـــ ما هي القيود (الدلالية والتركيبية والتداولية) التي يخضع لها العطف بين المكونات الممكن العطف بينها، وما هو التمثيل الأكفى لهذه القيود داخل النحو ؟

فيما يخص اللغة العربية، توحي المعطيات والأوصاف المقترحة في الفكر اللغوي العربي القديم (نحوه وبلاغته) لظاهرة العطف أن العطوف الممكنة في هذه اللغة هي العطوف الاتية :

ـــ العطف بين الحدود (Terms Coordination) :

(1) أ ـــ شرب زيد شايا ولبنا

ب ـــ أعطى زيد عمرا وخالدا مالا

ج ـــ سافر زيد وعمرو وخالد

د ـــ زار زيد خالدا البارحة واليوم

ـــ العطف بين عناصر الحد الواحد :

(2) أ ـــ قابلت أبا وعم زيد

ب ـــ وازنت بين همزيتي البوصيري وشوقي.

(*) أشكر الزملاء أعضاء المجموعة اللسانية الذين ناقشوني في بعض مباحث هذا الفصل وهم الأساتذة : ادريس الشغرشوني وعبد القادر الفاسي الفهري ومحمد الشكيري ومحمد السيدي وبوشعيب الادريسي ومحمد الذهبي ومحمد غانم وعبد الرحيم الجمري.

ج ــ تزوج خالد امرأة جميلة وثرية.

العطف بين المحمولات : (Predicates Coordination)

(3) أ ــ ناجي طبيب وشاعر

ب ــ الزمخشري لغوي ومفسر

ج ــ زيد قصير القامة وبدين

ــ العطف بين الحُمول (Coordination of Predications) :

(4) أ ــ دخل زيد وخرج عمرو

ب ــ هل حضر الضيوف وهل استقبلتهم هند ؟

ج ــ خالد عشق هندا وتزوج زينب

د ــ هند شعرها أشقر وعيناها سوداوان

ــ العطف بين الجمل (Coordination of sentences) :

(5) أ ــ خالد ألف كتابا وعمرو كتب مقالا

ب ــ هند نجح أخوها وزينب رسبت أختها

ج ــ هند عيناها سوداوان وزينب عيناها زرقاوان

وتخضع هذه الأنماط الخمسة من العُطُوف الممكنة في اللغة العربية لقيود دلالية وتركيبية وتداولية فصل القول في بعضها البلاغيون العرب القدماء في إطار معالجتهم لظاهرة «الوصل والفصل».

وهذه أمثلة لبنيات عطفية تخرق قيدا دلاليا وقيدا تركيبيا وقيداً تداوليا على التوالي :

(6) أ ــ زيد قصير القامة وعمرو طويل

ب ــ * زيد قصير القامة وعمرو شاعر

ج ــ قابل زيد عمرا في المقهى وفي الشارع

د ــ * قابل زيد عمرا في الصباح وفي المقهى

(7) أ ــ أعطت هند خالدا وعمرا هدية

ب ــ ؟ أعطت هند خالدا ولِعَمْرٍ هدية

ج ــ ساءني تصرف زيد عامة وانتقاده لخالد خاصة

د ــ ؟ ساءني تصرف زيد عامة وأنه انتقد خالدا خاصة

(8) أ ــ جاء من ومن ؟

ب ــ * جاء من وزيد ؟

ج ــ حضر الضيوف واستقبلتهم هند

د ــ * حضر الضيوفُ، وهل استقبلتهم هند ؟

سنحاول، في هذا البحث، معتمدين النحو الوظيفي إطارا نظريا عاما، أن نجيب على السؤالين الانفَي الذكر، وذلك بأن :

ــ نرصُد ما يمكن أن يشكل مجالًا لقاعدة العطف في اللغة العربية،

ــ ونمثل للقيود الضابطة لهذه القاعدة، داخل النحو، مُعتَبِرِينَ هذه القيود محكومةً بمبدأ عام واحد نصطلح على تسميته «**مبدأ التناظر**».

1 ــ العطف في النحو الوظيفي

يعرض سيمون ديك في الفصل التاسع من (ديك 1980 ب) للمبادىء العامة التي تُخَلِّفُ التحليلَ المُقتَرح، في إطار النحو الوظيفي ــ في وضعه الراهن ــ لوصف ظاهرة العطف في اللغات الطبيعية.

ويتمحور عرضه هذا حول :

ــ قاعدة العطف

ــ أنماط العطف

ــ القيود الضابطة لقاعدة العطف.

أ ــ قاعدة العطف :

تشتَقُّ الجمل العطفية عن طريق توسيع عنصر من عناصر بنية ما بمتوالية من العناصر من نفس النمط.

ويقترح ديك (ديك 1980 ص 191) لاشتقاق الجمل العطفية القاعدة الآتية :

(9) **قاعدة العطف**

$\alpha \leftarrow \alpha^1$ (و) α^2 ... و $\alpha^{ن}$ (ن $\geq$ 2)

تتخذ القاعدة (9) دَخْلًا لها، العنصر α فتوسعه إلى متوالية نونية من العناصر المعطوفة المنتمية إلى نفس النمط.

وتطبق هذه القاعدة على محلات الحدود (Term positions) حيث يُوَسَّع محلٌّ من هذه المحلات إلى محلين (أو أكثر) حامِلَيْن لنفس الوظيفة الدلالية («منفذ» أو «متقبل» أو «مُستقبِل»).

فالبنية الحَمْلية للجملة (1 أ)، مثلًا، المكررة هنا للتذكير :

(1 أ) شرب زيد شايا ولبنا

تَنْتُج عن توسيع المحل (س^2) بإضافة محل آخر من نفس النمط :

(10) شرب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : سائِل (س^2)) متق

(11) شرب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : سائل (س^2)) متق و(س^3 : سائل (س^3)) متق

ب ــ أنماط العطف :

تأخذ α قِيَماً مختلفة منها ما هو كلي (قِيَم α الواردة بالنسبة لنحو كل لغة طبيعية) ومنها ما هو خاص (قيم α الواردة في نحو لغة بعينها أو مجموعة معينة من اللغات). ويقترح ديك أن يُمَيَّز، على الأقل، بين أنماط العطف الثلاثة الآتية :

1 ــ عطف الحدود
2 ــ العطف داخل الحدود
3 ــ عطف المحمولات

ج ــ القيود الضابطة لقاعدة العطف :

يخصص ديك بقية عرضه حول العطف في النحو الوظيفي لعطف الحدود، مُرَكِّزاً الحديث على القيود التي يخضع لها هذا النمط من العطوف.
وتنقسم هذه القيود إلى ثلاثة أقسام : قيود دلالية وقيود تركيبية وقيود تداولية.

1 ــ القيود الدلالية :

من هذه القيود أن الحدين المتعاطفين يجب أن يكونا حاملين لنفس الوظيفة الدلالية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (6 ج) و(6 د) المكررتين هنا للتذكير :

(6) ج ــ قابل زيد عمراً في المقهى وفي الشارع
ج ــ * قابل زيد عمرا في الصباح وفي المقهى

2 ــ القيود التركيبية

يجب أن يكون الحدان المتعاطفان حاملين لا لنفس الوظيفة الدلالية فحسب بل كذلك لنفس الوظيفة التركيبية.
مُفاد هذا القيد أنه اذا اسندت الوظيفة التركيبية المفعول مثلا إلى أحد حدود متوالية عطفية فإنه يجب أن تسند إلى كل حدود هذه المتوالية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين الانجليزيتين الاتيتين :

(12) a - John gave Peter and Charles the book
b - * John gave Perter and to Charles the book

3 ـــ القيود التداولية :

يجب أن يتناظر الحدان المتعاطفان (أو الحدود المتعاطفة) من حيث الوظيفة التداولية (بؤرة، محور...) كذلك، كما يدل على ذلك لحن الجملة (8 ب) المكررة للتذكير :

(8 ب)* جاء من وزيد ؟

حيث عُطِف مكونٌ محور (زيد) على مكون بؤرة (من).

سنسعى، في معالجتنا لظاهرة العطف في اللغة العربية، إلى تحقيق أهداف ثلاثة :

1 ـــ تعميم اقتراحات ديك لوصف عطف الحدود بحيث تصبح واردة لوصف العطوف الأخرى (عطف المحمولات وعطف الحمول وعطف الجمل).

2 ـــ اضافة قيود أخرى (دلالية وتركيبية وتداولية) بالنسبة لكل نمط من أنماط العطوف الممكنة في اللغة العربية مع ارجاعها إلى مبدأ عام واحد، المبدأ الذي اصطلحنا، آنفا على تسميته «مبدأ التناظر».

3 ـــ تقديم اقتراح لضبط استعمال الأدوات العاطفة المتوافرة في اللغة العربية.

2 ـــ عطف الحدود :

أ ـــ قاعدة العطف :

تُشْتَقُّ الجمل العطفية، في النحو الوظيفي، عن طريق توسيع عنصر من عناصر بنية ما إلى متوالية من العناصر من نفس النمط.

ويقترح ديك (ديك 1980 ص 191). لاشتقاق الجمل العطفية القاعدة (9) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(9) **قاعدة العطف** [1]

$\alpha \leftarrow \alpha^1$ وα^2..و$\alpha^ن$ (ن ≥ 2)

---

(1) يمثل الرمز (و) في قاعدة العطف العاطف المجرد الذي يتحقق في مستوى البنية المكونية للجملة في شكل أداة عطف كالواو والفاء و«ثم»...

ونشير بهذا الصدد إلى أن العاطف في معظم اللغات الهندية الأوروبية لا يظهر إلا بين العنصرين ما قبل الأخير والأخير في المتواليات العطفية التي تشتمِل على أكثر من معطوف واحد :

John bought a pencil, a postcard and a book.
Paul a rencontré Michèle, Françoise et Marie.

لهذا السبب نلاحظ أن العاطف المجرد (و) موضوع بين قوسين في القاعدة التي يقترحها ديك الا في موقعه قبل العنصر الأخير من المتوالية العطفية.

تتخذ القاعدة (9) دخلا لها العنصر α فتوسعه إلى متوالية نونية من العناصر المعطوفة المنتمية إلى نفس النمط.

فيما يتعلق بعطف الحدود، تتخذ القاعدة (9) مجالا لها محلا من محلات الحدود (Term positions) حيث يُوَسَّع هذا المحل إلى محلين (أو أكثر) حامِلَيْن لنفس الوظيفة الدلالية («منفذ»، «مستقبل»...).

فالبنية الحملية للجملة (13) :

(13) شرب خالد شايا ولبنا وقهوة

تَنْتُجُ عن توسيع المحل (س^{2}) بإضافة محلَّين آخرين إليه يحملان نفس الوظيفة الدلالية («المتقبل») :

(14) شرب ف (س^{1} : حي (س^{1})) منف (س^{2} : سائل (س^{2})) متق

(15) شرب ف (س^{1} : حي (س^{1})) منف (س^{2} : سائل (س^{2})) متق و(س^{3} : سائل (س^{3})) متق و(س^{4} : سائل (س^{4})) متق

وتُدمج الحدود (خالد) و(شاي) و(لبن) و(قهوة) في المحلات (س^{1}) و(س^{2}) و(س^{3}) و(س^{4}) بالتوالي فَنحصل على البنية الحملية التامة التحديد (16) :

(16) شرب ف (س^{1} : خالد (س^{1})) منف (س^{2} : شاي (س^{2})) متق و(س^{3} : لبن (س^{3})) متق و(س^{4} : قهوة (س^{4})) متق

وتنتج البنية الحملية للجملة (17) عن طريق توسيع محل الحد (س^{1}) بإضافة محلين آخرين إليه يحملان نفس الوظيفة الدلالية («المنفذ»)، باعتبار أن الاطار الحملي للفعل «جاء» هو (18) :

= غير أن الأمر يختلف في اللغة العربية اذ يتحتم الربط بين جميع عناصر المتوالية العطفية بأداة عطف كما يتبين من المقارنة بين الجملتين الاتيتين :

قابلت البارحة خالدا وإبراهيم وعمرا وسالما

* قابلت البارحة خالدا، ابراهيم، عمرا وسالما

بناءا على هذا، سنكرر العاطف المجرد (و) في القاعدة (9) بالنسبة لاشتقاق البنيات العطفية في اللغة العربية.

(17) سافر زيد وعمرو وخالد

(18) سافر ف (س^{1} : انسان (س^{1})) منف

(19)سافر ف (س^{1} : إنسان (س^{1})) منف و(س^{2} : إنسان (س^{2})) منف و(س^{3} : إنسان (س^{3})) منف

ثم تُدمج الحدود (زيد) و(عمرو) و(خالد) فنحصُل على البنية الحملية التامة التحديد (20) :

(20) مض سافر ف (س^{1} : زيد (س^{1})) منف و(س^{2} : عمرو (سَ^{2})) منف و(س^{3} : خالد — (س^{3})) منف

التي تتحقق فيما بعد في الجملة (17).

ب ــ القيود على عطف الحدود :

يحكم القيود التي يخضع لها العطفُ بصفة عامة، بأنواعها، مبدأ عامٌ واحد نصطلح على تسميته ب «مبدأ التناظر» ونقترح صوغَهُ كما يلي :

(21) مبدأ التناظر :

«يُعْطَفُ بين المتناظرات»

1 ــ القيود الدلالية :

لنقارن بين طَرَفي الأزواج الجملية الاتية :

(22) أ ــ حطمت هند وزينب باب الدار

ب ــ * حطمت هند والريح باب الدار

(23) أ ــ أعطى زيد عمرا وخالدا كتابا

ب ــ * أعطى زيد عمرا وكتابا

(24) أ ــ أعطى زيد عمرا كتابا ومجلة

ب ــ * أعطى زيد مجلة وعمرا

(25) أ ــ يستقبل المدير الزوار في الصباح وفي المساء

ب ــ * يستقبل المدير الزوار في الصباح وفي مكتبه

(26) أ ــ حطم الجنود المدينة بالمدافع وبالقنابل

ب ــ * حطم الجنود المدينة بالمدافع وبسرعة.

(27) أ ــ استقبل زيد أستاذه واقفا ومبتسما

ب ــ * استقبل زيد أُستَاذَهُ واقفا واحتراماً له.

الجمل (22 أ) و(23 أ) و(24 أ) و(25 أ) و(26 أ) و(27 أ) جمل سليمة بخلاف مقابلاتها (22 ب) و(23 ب) و(24 ب) و(25 ب) و(26 ب) و(27 ب).

ويكمُن لحن هذه الجمل في عدم التناظر من حيث الوظيفة الدلالية بين الحد المعطوف والحد المعطوف عليه. ففي الجملة (22 ب) عُطِفَ الحد «القوة» على الحد «المنفذ»، وفي الجملة (23 ب) عطف الحد «المتقبل» على الحد «المستقبل» وفي الجملة (24 ب) عُطِف الحد «المستقبل» على الحد «المتقبل»، وفي الجملة (25 ب) عُطِف الحد «المكان» على الحد «الزمان» وفي الجملة (26 ب) عطف الحد «الحال» (Manner) على الحد «الاداة» وفي الجملة (27 ب) عُطِف الحد «العلة» على الحد «الحال».

قد يتبادر إلى الذهن أن العلة في لحن الجمل التي تشكل الطرف الثاني من هذه الأزواج الجملية هي أن الحدين المتعاطفين فيها ليسا متناظرين تركيبيا. ويُرَدُّ هذا التعليل بأنه يمكن أن تكون الجملةُ لاحنةً اذا لم يتناظر المتعاطفان فيها دلاليا حتى ولو تناظرا من حيث المقولة التركيبية والوظيفة التركيبية. ففي الجملة (22 ب)، مثلًا، يتناظر المتعاطفان من حيث المقولة التركيبية (مركب اسمي) والوظيفة التركيبية (فاعل) لكنهما يختلفان من حيث الوظيفة الدلالية اذ ان المعطوف «قوة»، كما أسلفنا، في حين أن المعطوف عليه «منفذ».

يُستخلَص من هذا أن من القيود التي تضبط العطف بين الحدود أن تكون الحدود المعطوفة حاملة لنفس الوظيفة الدلالية. ونَقْتَرِحُ صَوْغَ هذا القيد كما يلي :

(28) **قيد تناظر الوظائف الدلالية** :

«يجب أن يكون الحد المعطوف (أو الحدود المعطوفة) والحد المعطوف عليه حَامِلَيْن لنفس الوظيفة الدلالية».

يجوز العطف بين الحدود المتباينة معنى واحالة كما يتبين من الجملتين (29) :

(29) أ ــ تعلمت القراءة والحساب

ب ــ قابلت زيدا وعمرا

ولكنه يمتنع بين الحدود المتماثلة معنى («المترادفة») :

(30) حَلَّتْ هندٌ عنقَها وجيدَها بعقد لؤلؤ.

أو إحالة :

(31)* قابلت زيداً 1 وزيداً 1

باعتبار (زيداً) الأولى و(زيداً) الثانية اسمين لنفس الشخص.

ويجوز أن يُعطَف بين حدين متحدين لفظا إذا تباينا معنى أو إحالة كما يتبين من الجملتين (32) و(33) :

(32) قابلت العامل والعامل

(33) قابلت زيدا 1 وزيدا 2

باعتبار (العامل) في الجملة الأولى دالا على «عامل المدينة» و«عامل المصنع» و(زيدا) في الجملة الثانية مُحِيلًا على شَخْصَيْن مختلفين كما تشير إلى ذلك القرينتان (1) و(2) الدالتان على اختلاف الاحالة.

ونشير إلى أن العطف يمتنع بين حدين «متحاولين» (متحدين من حيث الاحالة) وان اختلفا معنى كما يدل ذلك لحن الجملة (34) :

(34)* تحدث أستاذ التاريخ عن يوسفَ بنِ تاشفين وباني مدينة مراكش

يخضع إذن عطف الحدود، بالاضافة إلى قيد وحدة الوظيفة الدلالية، الى قيد عدم التماثل من حيث المعنى ومن حيث الاحالة.

ونقترح أن يصاغ هذا القيد كالاتي :

(35) **قيد تمايز المعنى والاحالة** :

«يجب أن يكون الحد المعطوف (أو الحدود المعطوفة) والحد المعطوف عليه مختلفين

أ ـــ من حيث المعنى و

ب ـــ من حيث الاحالة».

لنتأمل، في نهاية الحديث عن القيود الدلالية التي يخضع لها عطف الحدود، الجملَ الاتية :

(36) أ ـــ شرح زيد الدرس

ب ـــ شرح زيد صدر صديقه

ج ـــ * شرح زيد الدرس وصدر صديقه

(37) أ ـــ روى عمرو أهله

ب ـــ روى عمرو قصته مع هند

ج ـــ * روى عمرو أهله وقصته مع هند

لا يمكن تعليل لحن الجملتين (36 ج) و(37 ج) بخرق العطف فيهما لاحد القيدين

الدلاليين (28) و(35) الانفي الذكر اذ إن الحدين المتعاطفين في الجملتين كلتيهما يحملان نفس الوظيفة الدلالية من جهة ويختلفان معنى وإحالة من جهة أخرى كما أنه لا يمكن تعليل لحنهما باختلاف وظيفتي المتعاطفين التركيبيتين إذ من الواضح أن لهما نفس الوظيفة التركيبية (وظيفة المفعول).

الذي يبدو واردا في تحليل لحن هاتين الجملتين أنه عطف فيهما بين حدين يَتَوارَدان مبدئيا مع المحمول (الفعل «شرح» و«الفعل» «روى») في معنيين مختلفين. فالحدان (الدرس) و(صدر صديقه) يتواردان مع الفعل (شرح) حين يعني «فسر» وحين يعني «أزال الغم» بالتوالي كما يتبين من الجملتين (36 أ) و(36 ب). والحدان (قصته مع هند) و(أهله) يتواردان مع الفعل (روى) حين يدل على معنى «حكى» و«قص» وحين يدل على معنى «سقى» بالتوالي كما يتبين من الجملتين (37 أ) و(37 ب).

اذا انطلقنا من أن المحمولات ذات المعاني المختلفة التي من قبيل الفعلين (شرح) و(روى) يُمَثَّل لها، في النحو الوظيفي، في إطارين حمليين (Predicate frames) مختلفين، يمكننا أن نُعَلِّل لحن الجملتين (36 ج) و(37 ج) بأن العطف فيهما تم بالخلط بين إطارين حمليين مختلفين لنفس المحمول.

وبما أن قاعدة العطف تُطبَّق، حسب النحو الوظيفي، في مستوى الاطار الحملي الذي يشكل نواة الجملة (بتوسيع أحد محلات حدوده)، كما أسلفنا، لا نحتاج في تعليل لحن الجمل التي من قبيل الجملتين (36 ج) و(37 ج) إلى وضع قيد دلالي إضافي ولا إلى وضع «مصفاة» (filter) في مستوى التأويل الدلالي، إذ إن هذا الضرب من الجُمَل يمتنع انتاجه أصلا.

2 ــ القيود التركيبية :

يتحتم أن تَتَماثَل الحدودُ المتعاطفة لا من حيث الوظيفة الدلالية فحسب، بل كذلك، من حيث الوظيفة التركيبية.

فالجمل التي يختلف فيها الحدان المتعاطفان من حيث الوظيفة التركيبية جمل لاحنة وان اتحد الحدان المتعاطفان من حيث الوظيفة الدلالية.

نتطلق من أن الوظائف التركيبية، كما هو مقترح في النحو الوظيفي، وظيفتان :

«فاعل» (Subject) و«مفعول» (Object) كما يتبين من الجمل (38) والجمل (39) :

(38) أ ــ استقبل **زيد الضيوف**

ب ــ أعطى **خالد هندا** باقة ورد

ج ــ أعطى **خالد باقة ورد** هنداً

(39) أ ــ استُقبِل **الضيوفُ**

ب ــ أُعْطِيَت **باقةُ ورد** هنداً

التي يمكن ايضاح اسناد هاتين الوظيفتين فيها كما يلي :

(40) أ ــ استقبل زيد (فا) الضيوف (مف)

ب ــ أعطى خالد (فا) هندا (مف) باقة ورد

ج ــ أعطى خالد (فا) باقة ورد (مف) هنداً

(41) أ ــ استُقبِل الضيوفُ (فا)

ب ــ أُعطيت هندٌ (فا) باقةَ ورد (مف)

ج ــ أُعطيت باقةُ ورد (فا) هنداً

ويجوز العطف بين الحدود التي تتماثل من حيث الوظيفة التركيبية، بالاضافة إلى تماثلها من حيث الوظيفة الدلالية، كما يتبين من الجمل (42) و(43) التي عُطِف فيها فاعل على فاعل ومفعول على مفعول بالتوالي :

(42) استقبل **زيد وعمرو** الضيوفَ

ب ــ أعطى **خالد وزيد** هنداً باقة ورد

ج ــ أعطى **خالد وزيد** باقة ورد هنداً

(43) أ ــ أعطى خالد هنداً وزينبَ باقتي ورد

ب ــ أعطى خالد باقةَ ورد وقارورةَ طيب هنداً

ويمتنع العطف اذا كان المعطوف عليه حاملا لاحدى الوظيفتين التركيبيتين وكان المعطوف لا يحمل وظيفة تركيبية وان تماثلا من حيث الوظيفة الدلالية. فالجملة (44) لاحنة لكون الحد المعطوف عليه حاملا للوظيفة المفعول في حين أن الحد المعطوف لا وظيفة تركيبية له، على أن الحدين يحملان كلاهما نفس الوظيفة الدلالية («المستقبل») :

(44)* أعطى خالد هندا ولزينب باقتي ورد.

في مقابل الجملة (43 أ) المعادة هنا للتذكير :

(43 أ) أعطى خالد هندا وزينب باقتي ورد

والجملة (45) لاحنة أيضا لكون الحد المعطوف عليه حاملا للوظيفة التركيبية الفاعل بيد أنَّ الحد المعطوف لا يحمل وظيفة تركيبية مع أن للحدين نفس الوظيفة الدلالية («المنفذ») :

(45)* استَقْبَل زيدٌ ومن قبل عمر الضيوفَ

في مقابل الجملة (46) :

(46) استُقْبِل الضيوفُ من قبل زيد ومن قبل عمر

يستخلص من هذا أنه لا يعطف بين حدين [2] الا اذا أُسنِدت لهما نفس الوظيفة التركيبية. ونصوغ هذا القيدَ كما يلي :

(47) **قيد تناظر الوظائف التركيبية** :

«يجب أن يكون الحد المعطوف (أو الحدود المعطوفة) والحد المعطوف عليه حاملين لنفس الوظيفة التركيبية».

3 ــ القيود التداولية :

تُسنَد، حسب النحو الوظيفي، إلى حدود الحمل، بالاضافة إلى الوظائف الدلالية («المنفذ»، «المتقبل»، «المستقبل»...) والوظائف التركيبية («فاعل»، «مفعول») وظائف تداولية تحدِّدُها شروط مقامية. وتنقسم الوظائف التداولية قسمين وظائف «خارجية» (وظيفة المبتدأ ووظيفة الذيل ووظيفة المنادى) ووظيفتين «داخليتين» (البؤرة والمحور). وقد اقترحنا («الوظائف التداولية في اللغة العربية») أن يميز بين بؤرتين : «بؤرة جديد» و«بؤرة مقابلة»، تُسْنَدَان، بالتوالي، إلى المكون الدَّال على المعلومة «الجديدة» والمكون الدَّال على المعلومة المُتَردَّد في ورودها أو المُنكَر ورودُها [3]. وهذه أمثلة للبؤرتين في حالتي الاستخبار والاخبار :

(47) أ ــ **من** تغيب ؟

ب ــ تغيب **زيد**

(48) أ ــ **أزيداً** قابلت ؟

ب ــ **هنداً** قابلت

فيما يتعلق بعطف الحدود، يبدو أن للوظائف التداولية، أيضا، دوراً في جواز هذا العطف أو امتناعه.

يُعطف بين الحدود المُسنَدة إليها نفس الوظيفة التداولية كما يتبين من الجمل (49) و(50) المعطوف فيها، بالتوالي، حدٌّ مبأر على حدٍّ مبأر وحدٌّ محور على حدٍّ محور :

(49) أ ــ **أين ومتى** سيقابل خالد هندا ؟

ب ــ استقبل خالد **هنداً وزينب**

---

(2) يمتنع العطف كذلك بين حدين حَاملين لوظيفتين تركيبيتين مختلفتين كأن يكون الحد المعطوف عليه فاعلاً والحد المعطوف مفعولا :

قابل خالد وهندا

(3) انظر التبريرات التي قدمنا للتمييز بين «بؤرة المقابلة» و«بؤرة الجديد» في الفصل الأوّل من الجزء الأوّل من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

ج ــ **أهَنْدا وزينَب** استقبل خالد ؟

د ــ **لَيلى وفاطَمة** استقبل خالد.

(50) أ ــ تغيب **زيد وعمرو**

ب ــ قابل **هندا وزينب** خالدَ [4] (بنبر «خالد»)

ج ــ تغيب **البارحة واليوم** زيدَ (بنبر «زيد»)

ويمتنع أن يُعطَف بين حدود حاملة لوظائف تداولية مختلفة. فالجمل المعطوف فيها بين بؤرة جديد (أو بؤرة مقابلة) ومحور [4] لاحنة :

(51) أ ــ * خرج من وزيد ؟

ب ــ * قابل من وزيداً عمرو

والجمل المعطوف فيها بين بؤرة جديد وبؤرة مقابلة لاحنة أيضا :

(52) ليلَى ومن استقبل خالد (بنبر «ليلى»)

يُلاحِظ ديك (ديك 1980 ص 195) أن ثمة حالات يسوغ فيها العطف بين محور وبؤرة كما في الجملتين الانجليزيتين الاتيتين :

(53) a - John and whó went to the market ? («who» بنبر)
(53) b - John and Péter went to the market («Peter» بنبر)

الا أنه يُلاحظ في نفس الوقت أن الجُمل التي من قبيل (53)، لا يمكن أن تُعَدَّ جملا سليمةً الا اذا أولت على أساس أنها «جمل ــ صدى» أو جمل أجوبة على جمل ــ صدى. وتَصْدُقُ هذه الملاحظة على الجُمل العربية التي من قبيل الجملتين (54) :

(54) أ ــ عاد زيد ومَن ؟ (بنبر «مَن»)

ب ــ عاد زيد وعمَرو (بنبر «عمرو»)

باستثناء هذا الضرب من الجمل، يظل قيد التناظر من حيث الوظيفة التداولية قائماً. ونصوغ هذا القيد كما يلي :

(55) **قيد تناظر الوظائف التداولية :**

«يجب أن يكون الحد المعطوف (أو الحدود المعطوفة) والحد المعطوف عليه حاملين لنفس الوظيفة التداولية».

من القيود التداولية التي يخضع لها عطف الحدود أن تتناظر الحدود المتعاطفة من حيث احاليتها.

(4) نعتبر المكون الذي يتوسط الفاعل والفعل مكونا مسندة إليه الوظيفة التداولية «المحور». انظر الاستدلال لهذه الفرضية في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

بينّا، في مكان آخر، أن العبارات اللغوية تنقسم، بالنظر إلى إحاليتها، قسمين : «عبارات مُحيلة» (Referential Expressions) وعبارات غير مُحيلة. وعرَّفنا العبارات المُحيلة بأنها العبارات التي تحمل المعلومة الكفيلة بتمكين المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه. وتتحقق العبارات المُحيلة، عامة، في شكل أسماء أعلام أو أسماء «محلاة بأداة التعريف»، وضمائر.. في حين أن العبارات غير المُحيلة تتحقق في شكل أسماء «مُنَكَّرة».

وهذه امثلة للضربين من العبارات :

(56) أ ـــ زارنا **زيد**

ب ـــ قابلت **زوج هند**

ج ـــ صام زيد **يوم الجمعة**

د ـــ شربت القهوة **في البيت**

(57) أ ـــ زارنا **رجل**

ب ـــ قابلت رجلا في الشارع

ج ـــ صام زيد **يوما**

د ـــ شربت القهوة في **مقهى**

يجوز التعاطف بين عبارتين مُحِيلتين (أو عبارات مُحِيلة) :

(58) أ ـــ زارنا زيد وعمر

ب ـــ قابلت زوج هند وخطيب زينب

ج ـــ صام زيد يوم الجمعة ويوم الاثنين

د ـــ شربت القهوة في البيت وفي المقهى

كما يجوز العطف بين عبارتين غير محيلتين (أو عبارات غير محيلة) :

(59) أ ـــ زارنا رجل وامرأة

ب ـــ قابلت رجلا وامرأة في الشارع

ج ـــ شربت القهوة في مقهى وفي حفل

ويَعْسُر العطفُ بين عبارة محيلة وعبارة غير محيلة كما يتبين من الجمل (60) التي تتسم بمقبولية دنيا في مقابل الجمل (58) و(59) :

(60) أ ـــ ؟؟ زارنا رجل وزيد

ب ـــ ؟؟ قابلت رجلًا وزوج هند في الشارع

ج ــ ؟؟ صام زيد يوماً ويوم الجمعة
د ــ ؟؟؟ سافر زيد البارحة ويوماً
هـ ــ ؟؟ شربت القهوة في البيت وفي فندق
و ــ ؟؟ شربت القهوة في مقهى وفي البيت

اذا صح تشكيكنا في مقبولية الجمل التي من قبيل (60)، أمكننا أن نصوغ القيد الاتي :

(61) **قيد التناظر الاحالي :**

«يجب أن يكون الحد المعطوف (أو الحدود المعطوفة) والحد المعطوف عليه :
أ ــ عبارتين محيلتين أو
ب ــ عبارتين غير محيلتين».

ملحوظة :

تبين لنا، من خلال عرضنا للقيود التي يخضع لها عطف الحدود أن قيود التناظر من حيث الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية واردة جميعها.

إلا أن ثمة حالات توحي، كما يلاحظ ديك (ديك 1982 ص 196)، بأن قيد تناظر الوظائف التداولية يلغي القيدين الاخرين : قيدي تناظر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية.

من هذه الحالات إمكان العطف بين حدين مختلفين من حيث وظيفتهما الدلالية ووظيفتهما التركيبية اذا كانا بؤرتي جديد في جملة استفهامية (أي اذا كانا اسمي استفهام) كما في الجملة (49 أ) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(49 أ) أين ومتى سيقابل خالد هندا ؟

حيثُ عُطِف بين حدّ حامل للوظيفة الدلالية «المكان» وحد حامل للوظيفة الدلالية «الزمان»، الأمر الذي لا يتسنى حين لا يكون الحدان اسمي استفهام كما يدل على ذلك لحن الجملة (62) :

(62)* سيقابل خالد هندا في المقهى وفي الصباح

ويبدو أن هنالك لغاتٍ تُبيح العطف بين أي حدين شريطة أن يكونا اسمي استفهام. فيما يخص اللغة العربية، يمكن، فيما يبدو، أن يُعطف بين حدين مختلفين دلاليا وتركيبيا كما في الجملة (49 أ) اذا اتحدا من حيث الوظيفة التداولية، لكن لايتسنى ذلك الا بتوافر شرطين :

ــ ان يكون الحدان اسمي استفهام كما يدل على ذلك لحن الجملة (62)،
ــ وأن يكون الحدان كلاهما من الحدود اللواحق (Satellites) كالحد ــ الزمان والحد ــ

المكان والحد ــ الحال ... أو من الحدود ــ الموضوعات (arguments) كالحد ــ المنفذ والحد ــ المتقبل والحد ــ المستقبل.

مُفاد الشرط الثاني أنه يجوز العطف بين اسمي استفهام اذا كانا كِلَاهُمَا من الحدود اللواحق كعطف الحد ــ الزمان على الحد ــ المكان أو الحد ــ الزمان على الحد ــ الحال مثلا :

(63) أ ــ أين ومتى سألقاك ؟
ب ــ كيف ومتى عاد خالد من السفر ؟

كما يجوز اذا كانا كلاهما من الحدود الموضوعات كعطف الحد ــ المتقبل على الحد ــ المستقبل (المفعول تركيبيا) :

(64) أ ــ من وماذا أعطيت ؟
ب ــ من وبماذا أُخْبَرْتَ ؟

ويمتنع بين حد لاحق وحد موضوع وذلك كأن يعطف الحد ــ الزمان على الحد ــ المنفذ :

(65)* من ومتى جاء ؟

أو الحد الحال على الحد ــ المتقبل :

(66)* ماذا وكيف سمعت ؟

أو الحد ــ المكان على الحد ــ المنفذ :

(67)* من وأين نام ؟

الا أن العطف لا يمتنع، في هذه الحالة، الا اذا تَجَاوَرَ المعطوفان كما في الجمل (65) و(66) و(67). بعبارة أخرى، يصح أن يعطف بين حد ــ لاحق وحد موضوع اذا صُدِّر أحدهما وأُخِّر الثاني كما يتبين من مُقابِلات الجمل (65) و(66) و(67) :

(68) من جاء ومتى ؟
(69) ماذا سمعت وكيف ؟
(70) من نام وأين ؟

ويصدق هذا كذلك على العطف بين الحدود ــ الموضوعات اذ يبدو لنا، حدسا، أن العطف بين هذا الضرب من الحدود مفصولة أكثر مقبولية من العطف بينها مُتجاوِرَة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (64) ومقابلتيها (71) :

(71) أ ــ من أعطيت وماذا ؟

ب ــ من أخبرت وبماذا ؟

نستخلص مما سبق أن العطف بين الحدود، في اللغة العربية، خاضع لقيود التناظر من حيث الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية جميعها باستثناء العطف بين بؤر الجديد في الجمل الاستفهامية (أسماء الاستفهام) الذي قد يخرق القيدين الأول والثاني دون أن يؤدي ذلك إلى لحن.

ويمكن تلخيص القيود الثلاثة المتعلقة بتناظر الحدود المتعاطفة من حيث الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية في القيد العام الاتي :

(72) **قيد تناظر الوظائف :**

«يجب أن يكون الحد المعطوف (أو الحدود المعطوفة) والحد المعطوف عليه حاملين :

أ ــ لنفس الوظيفة الدلالية و

ب ــ لنفس الوظيفة التركيبية و

ج ــ لنفس الوظيفة التداولية».

ج ــ البنيات «الثغرية» :

يتعرض ديك (ديك 1980 ص 199 ــ 209) لاشكال البنيات التي نُمَثِّل لها بالجمل (73) :

(73) أ ــ ألف زيد كتابا وعمرو ديوانا

ب ــ أعطى زيد هندا مجلة وزينب كتابا

ج ــ عاد زيد في الصباح وعمرو في المساء

والتي اقتُرح وصفها، في إطار النحو التوليدي ــ التحويلي (روس 1970) عن طريق قاعدة «التثغير» (Gapping) التي تُطبَّق على البنية العميقة لِجملة كالجملة (73 أ) مثلًا :

(74) ألف زيد كتابا و(ألف) عمرو ديوانا

فَتَحْذِفُ «العنصر المتماثل» أي الفعل (ألف).

ويقترح ديك، بعد أن بَيَّنَ أن التحليل عن طريق حذف المتماثل لا يمكن أن يُعتمد في نحو غير تحويلي كالنحو الوظيفي، أن تُشتقَّ الجمل التي من قبيل (73) بنفس الطريقة التي تشتق بها باقي الجمل المتضمنة لعطف حدود. ولنمثل لذلك باشتقاق الجملة (73 أ) : الاطار الحملي للجملة البسيطة (75) هو الاطار الحملي (76) :

(75) ألف زيد كتابا

(76) ألف ف (س^{1} : انسان (س^{1})) منف (س^{2}) متق

يوسَّع المحلان (س^{1}) و(س^{2}) بتضعيف كل منهما عن طريق تطبيق قاعدة العطف (9) المعادة هنا للتذكير :

(9) $\alpha \leftarrow \alpha^1$ وα^2 ... و$\alpha^{ن}$ (ن ⩾ 2)

باعتبار ن = 2، ينتج عن تطبيق القاعدة (9) البنية (77) :

(77) ألف ف (س^{1} : انسان (س^{1})) منف (س^{2}) متق و(س^{3} : انسان (س^{3})) منف (س^{4}) متق

التي تنقل إلى البنية الحملية التامة التحديد (78) للجملة (73 أ) بتطبيق قواعد ادماج الحدود :

(78) مض ألف ف (س^{1} : زيد (س^{1})) منف (س^{2} : كتاب (س^{2})) متق
و (س^{3} : عمر (س^{3})) منف (س^{4} : ديوان (س^{3})) متق

وتُمَكِّنُ هذه المسطرة من اشتقاق متواليات عطفيةٍ أطول كما في الجملة (79) :

(79) اشترى زيد كتابا وعمرو مجلة وخالد منجدا وهند ديوان شعر.

وتخضع المتواليات العطفية النونية لنفس القيود الدلالية والتركيبية التي يخضع لها عطف الحدود عامة كما يتبين من لحن الجمل (80) و(81) و(82)، التي تخرق، بالتوالي، قيد تناظر الوظائف الدلالية وقيد تناظر الوظائف التركيبية وقيد تناظر الوظائف التداولية :

(80)* فتحت هند الباب والريح النافذة.
(81) أ ــ * فتحت هندٌ الباب ومن قبل الريح النافذة
ب ــ * أعطى زيد هندا كتابا ولزينب مجلة
(82) أ ــ * ألَّف زيد كتابا ومَنْ مجلة
ب ــ * أعطى زيد هندا كتابا ومن مجلة

د ــ المكون العطفي :

نُذَكِّر بأن البنية الوظيفية (البنية الحملية المحدَّدة وظيفيا) تُنقَل، في إطار النحو الوظيفي، إلى بنية مكونية عن طريق تطبيق «قواعد التعبير» (Expression Rules).

فيما يخص البنيات العطفية، نُذَكِّر بأنها تُعامَل، في النحو الوظيفي، في مستويي البنية الحملية والبنية الوظيفية على أساس أن العناصر المعطوفة تشكل متوالية من الحدود يستقِلُّ كل حد منها بوظيفته الدلالية ووظيفته التركيبية ووظيفته التداولية وان كانت تحمل جميعها نفس

الوظيفة الدلالية والوظيفة التركيبية والوظيفة التداولية كما يتبين من البنية الوظيفية (83) للجملة (42 أ) المعادة هنا للتذكير :

(42 أ) استقبل زيد وعمرو الضيوف

(83) خب [مض استقبل ف (س^1 : زيد (س^1)) منف فامح
و(س^2 : عمرو (س^2)) منف فامح (س^3 : ضيوف (س^3)) متق مف بؤجد]

ويشير ديك (ديك 1982 ص 198) إلى أن من مُبرِّرات هذا التصور أنه يتيح تمثيل العلاقة الدلالية بين كل حد من الحدود المتعاطفة ومحمول الجملة. بعبارة أخرى، يتيح هذا التصور إمكان تأويل الجملة (84) على أساس أنها مُرَادفة للجملة (85) :

(84) اشترى زيد وخالد ثلاثة كتب وثلاث مجلات.
(85) اشترى زيد ثلاث كتب واشترى زيد ثلاث مجلات
واشترى خالد ثلاثة كتب واشترى خالد ثلاث مجلات.

بهذه الطريقة، يمكن أن يمثل لعلاقة الترادف بين الجملتين (84) و(85) دون اللجوء إلى قاعدة تحويلية تشتق الجملة الأولى من الجملة الثانية كما كان مقترحا في الأنحاء التوليدية التحويلية.

أما في مستوى البنية المكونية، فلا يمكن أن تعتبر المتوالية العطفية (قلت عناصرها أو كثرت) الا مكونا واحدا.

ويدل على أن للمتوالية العطفية، في مستوى البنية المكونية، خصائص المكون الواحد ما يلي :

1 — من القيود التي تَخْضَعُ لها قواعد الموقعة ما اصطلحنا على تسميته ((قيد أُحادية الموقعة)) الذي يمنع أن يَتَمَوْقَعَ في نفس الموقع أكثر من مكون واحد.

يحتل الموقعَ م$^\phi$، مثلا، في البنية الموقعية (86) التي افترضنا أن المكونات تترتب طبقا لها في الجملة الفعلية المكونُ البؤرة أو المكونُ المحور أو اسم استفهام كما يتبين من الجمل (87)[5] :

(86) م^4، م^2، م^1 م$^\phi$ ف (م T) فا (مف) (ص)، م^3

(87) أ — زيدا قابل عمرو
ب — في المقهى شربت شايا
ج — متى سألقاك ؟

(5) انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

ويمتنع، بموجب قيد أحادية الموقعة (6)، أن يحتل هذا الموقعَ اكثرُ من مكون واحد كما يدل على ذلك لحن الجمل (89) في مقابل الجمل (88) :

(88) أ ـــ متى قابل عمرو زيدا ؟

ب ـــ متى سيلقى خالد هندا ؟

ج ـــ زيدا أعطى خالد مالًا

(89) أ ـــ * متى زيدا قابل عمرو ؟

ب ـــ * متى هندا سيلقى خالد ؟

ج ـــ * زيداً مالًا أعطى خالد.

أما المتوالية العطفية فانها لا تخضع لهذا القيد اذ تحتل الموقع م$^{\phi}$ كما يحتله مكون واحد :

(90) أ ـــ هندا وزينب قابل خالد

ب ـــ في الصباح وفي المساء يستقبل المدير الزوار

ج ـــ أين ومتى قابل خالد هندا

د ـــ ثلاثَةَ كتب وثلاثَ مجلات وديوان شعر اشترت هند من المكتبة.

2 ـــ اثبتنا في مكان آخر (7) أنه لا يحتل الموقعَ م^{3}، موقع «الذيل» أكثرُ من مكون واحد أي أن اللغة العربية لا تُذَيِّلُ الا مكونا واحداً كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (91) والجملة (92) :

(91) أ ـــ أعطيته الكتاب، زيدٌ

ب ـــ أعطيته زيداً، الكتابُ

(92)* أعطيته أياه، زيدٌ، الكتابُ

ولا يمتنع أن يحتل الموقع م^{3} متواليةٌ عطفية كما تدل على ذلك سلامة الجمل (93) :

(93) أ ـــ قابلهما خالد البارحة، هند وزينب.

ب ـــ حضروا الحفل كلهم، المدير وأعوانه وكاتباته

ج ـــ تغيبن اليوم، هندٌ وزينبُ وسعادُ وفاطمة

3 ـــ من خصائص المكونات التي تشكل «جُزراً» (Islands) «كالمركب الاسمي

---

(6) اقترحنا أن نصوغ قيد أحادية الموقعة كما يلي :

«لا يتموقع في الموقع الواحد أكثر من مكون واحد».

(7) انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

المعقد» والمركب ذي البنية «أ/أ» و«البنية العطفية»، أنه لا يمكن نقل عنصر من داخلها كما يدل على ذلك لحن الجملتين (94) اللتين تخرقان «قيد البنية العطفية» :

(95) أ ــ * هنداً قابل خالد زينبَ و

ب ــ * ثلاثَ مجلات اشترى خالد ثلاثة كتب و

بالنسبة للنحو الوظيفي الذي لا يتضمن قواعد تحويلية، كما أسلفنا، اقترحنا أن تعاد صياغة «قيد البنية العطفية» (والقيود الجزرية الأخرى) على أساس أنه قيد على قاعدة الموقعة أو على قاعدة «الربط الموقعي».

على هذا الأساس، يعلل لحن الجملتين (94) بخرقهما لقيد الموقعة في الموقع م$^{\phi}$ أو لقيد الربط الموقعي اللذين صغناهما كما يلي [8] :

(95) «يتموقع في م$^{\phi}$ المكونُ الجزيريُّ برمته».

(96) «لا يَرْبِط المكونُ المتوقعُ في م$^{\phi}$ موقعاً داخل جزيرة».

نستخلص من هذه الملاحظات الثلاث أن المتوالية العطفية (سواء تضمنت عنصرين أم أكثر من عنصرين) تُشَكِّل من حيث خصائصها الموقعية والربطية مكونا واحد.

3 ــ عطف المحمولات :

يمكن أن يتضمن نفس الحمل محمولا واحدا أو متوالية عطفية من المحمولات. وهذه أمثلة لمتواليات عطفية من المحمولات الفعلية وغير الفعلية :

(97) أ ــ ذهب وعاد زيد

ب ــ استحمت وتزينت زينب.

ج ــ اجتهد ونجح الطلاب

(98) أ ــ خالد كاتب وشاعر

ب ــ خالد قصير وبدين

ج ــ هند لغوية وفيلسوفة

د ــ كان خالد كاتبا وشاعرا

هـ ــ كان خالد قصيرا وبدينا

و ــ كانت هند لغوية وفيلسوفة

---

(8) انظر نفس المرجع

أ ــ قاعدة عطف المحمولات :

تشتق البنيات العطفية الممثل لها بالجمل (97) و(98) عن طريق تطبيق نفس القاعدة التي تطبق في اشتقاق البنيات المتضمنة لعطف حدود أي القاعدة (9) المكررة هنا للتذكير :

(9) $\alpha \leftarrow \alpha^1$ وα^2 ... و$\alpha^{ن}$ (ن ≥ 2)

على اعتبار أن α = محمول (أي أن قيمة α محمول)

على هذا الأساس يتم اشتقاق الجملتين (97 أ) و(98 أ) مثلا، على النحو الاتي :

تبنى البنية الحملية للجملة (97 أ) انطلاقا من الاطار الحملي (99):

(99) ذهب ف (س[1]) منف

يوسع المحمول (ذهب)، عن طريق تطبيق القاعدة (9)، بإضافة المحمول (عاد) فنحصل بذلك على الاطار الحملي (100) :

(100) ذهب ف وعاد ف (س[1]) منف

الذي ينقل إلى بنية حَمْلية تامة التحديد، بعد ادماج الحد (زيد)، وهي البنية (101) التي تتحقق فيما بعد في الجملة (97 أ) :

(101)مض ذهب ف ومض عاد ف (س[1] : زيد (س[1])) منف

حيث يشير الرمز (مض) إلى عامل المحمول الزماني : «ماض».

ويشكل مصدر اشتقاق الجملة (98 أ) الاطار الحملي (102) :

(102) كاتب ص (س[1] : انسان (س[1])) متض

ويوسع المحمول (كاتب) إلى متوالية عطفية بإضافة المحمول (شاعر) عن طريق تطبيق نفس القاعدة :

(103) كاتب ص وشاعر ص (س[1] : انسان (س[1])) متض

وينقل الاطار الحملي إلى البنية الحملية (104) للجملة (98 أ) :

(104) حض كاتب ص وحض شاعر ص (س[1] : خالد (س[1])) متض

حيث يشير الرمز (حض) إلى عامل المحمول الزماني : «حاضر».

ب ــ قيود عطف المحمولات :

يخضع عطف المحمولات إلى القيود الاتية :

1 ــ تعتبر المحمولات في النحو الوظيفي، كما هو معلوم، دالة على «واقعة» (State of Affairs). والوقائع أربعة أصناف : «أعمال» (Actions) و «أحداث» (Processes) و«أوضاع» (Positions) و«حالات» (States).

ونمثل لأصناف الوقائع الأربعة بالجمل (105) و(106) و(107) و(108) المدلول فيها على «عمل» و«حدث» و«وضع» و«حالة» بالتوالي :

(105) أ ــ انطلق زيد

ب ــ زيد منطلق

(106) أ ــ دوى الرعد

ب ــ حطمت الريح الباب

(107) أ ــ زيد واقف بالباب

ــ زيد كاتب

(108) أ ــ مرض زيد

ب ــ هند فرحة

يُمكّن هذا التصنيف للوقائع من التمييز بين عُطوف المحمولات الجائزة والعطوف الممتنعة. بصفة عامة، يجوز عطف محمولٍ على محمول اذا كان المَحْمُولَان دالين على نفس صنف الوقائع كأن يكونا دالين على عملٍ أو على وضع أو على حالة كما يتبين من الجمل (97) و(98 أ ــ ج) المعادة هنا للتذكير مع إيضاح صنف الواقعة :

(97) أ ــ ذهب (عمل) وعاد (عمل) زيد

ب ــ استحمت (عمل) وتزينت (عمل) زينب

ج ــ اجتهد (عمل) ونجح (عمل) الطلاب

(98) أ ــ خالد كاتب (وضع) وشاعر (وضع)

ب ــ خالد قصير (حالة) وبدين (حالة)

هـ ــ هند لغوية (وضع) وفيلسوفة (وضع)

ويمتنع أن يعطف بين محمولين دالين على صنفين من الوقائع مختلفين كأن يكون أحدهما دالا على حالة والاخر دالا على عمل :

(109) أ ــ * فرح وذهب زيد

ب ــ * زيد قصير ومنطلق

أو أن يكون أحدهما دالا على حالة والاخر على وضع :

(110) أ ــ * خالد قصير وشاعر
ب ــ * هند فرحة ولغوية

أو أن يكون أحدهما دالّا على عمل والاخرُ على وضع :

(111) أ ــ * زيد منطلق وكاتب
ب ــ * هند منطلقة ولغوية

الا أن التصنيف الرباعي المقترح، في النحو الوظيفي، للوقائع التي تدل عليها المحمولات لا يكفي للتمييز بين العُطوف الجائزة والعُطوف الممتنعة.

فالجملة (112) مثلا، جمل لَاحِنةٌ على أن المحمولين المتعاطفين فيها دالان كلاهما على نفس الصنف من الوقائع اذ يعبران على «حالة» :

(112)* هند شقراء وكريمة

نقترح، لمنع هذا الضرب من العطوف، أن يميز داخل كل صنف من أصناف الوقائع الأربعة، بين ماهو «ملموس» (أو «حسي») وما هو «مجرد». اذا أدخلنا هذه الثنائية في التصنيف، تصبح «الأعمال» أعمالا ملموسة وأعمالا مجردة و«الأحداث» أحداثا ملموسة وأحداثا مجردة و«الأوضاع» أوضاعا ملموسة وأوضاعا مجردة و«الحالات» حالات ملموسة وحالات مجردة.

ونتمكن اذاك من تعليل لحن الجمل التي من قبيل (112) بأن عُطِفَ فيها محمول دال على مجرد على محمول دال على ملموس وان دلا كلاهما على «حالة».
نستخلص مما سبق أن من القيود التي يخضع لها عطف المحمولات أن تتناظر المحمولات المتعاطفة من حيث صنف الواقعة التي تدل عليها.

ونقترح صياغة هذا القيد كما يلي :

(113) **قيد تناظر الوقائع** :

«يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه والمحمول المعطوف (أو المحمولات المعطوفة) دالّين على نفس الصنف من الوقائع».

2 ــ لنتأمل الجمل اللاحنة الاتية :

(114) أ ــ * خالد ذكي وفرح
ب ــ * ضحكت واستحمت هند

لا يمكن أن نعلل لحن هاتين الجملتين بارجاعه لخرقها للقيد (113) إذ المتعاطفان

فيهما محمولان دالان على نفس الصنف من الوقائع. ففي الجملة (114 أ) عُطِف بين محمولين دالين على «حالتين مجردتين» وفي الجملة (114 ب) عُطِف بين محمولين دالين على «عملين ملموسين» كما ينص على ذلك هذا القيد.
ويبدو أن لحن الجمل التي من قبيل (114 أ ــ ب) راجع إلى أن المحمولين دالّان على واقعتين منتميتين الى «حقلين دلاليين» متباينين.

اذا صح هذا الافتراض، أمكننا أن نُضيف، فيما يتعلق بعطف المحمولات، إلى القيد (113) القيد (115) الاتي :

(115) **قيد وحدة الحقل الدلالي :**

«يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه والمحمول المعطوف (أو المحمولَاتُ المعطوفة) دالّين على واقعتين منتميتين إلى نفس الحقل الدلالي».

الا أن الانتماء إلى نفس الحقل الدلالي لا يُسوِّغ العطف على الاطلاق إذ إن المحمولات الدالة على وقائع متناقضة أو مترادفة، لا يمكن أن يعطف بينها كما يدل على ذلك لحن الجمل الاتية :

(116) أ ــ * زيد واقف وجالس
ب ــ * هند ذكية وبليدة
ج ــ * خالد أعزب ومتزوج

(117) أ ــ * زيد جالس وقاعد
ب ــ * هند عجوز ومسنة
ج ــ * أخبر وأنبأ خالدٌ هنداً بنجاحها

تدعو هذه الملاحظة إلى تعديل القيد (115) بالشكل الاتي :

(118) **قيد وحدة الحقل الدلالي :**

«يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه والمحمول المعطوف (أو المحمولات المعطوفة) دالين على واقعتين منتميتين إلى نفس الحقل الدلالي شريطة الا تكونا :
أ ــ متناقضتين أو
ب ــ مترادفتين».

ويمكن أن يُلَخَّص القيدان (113) و(115) في القيد العام الاتي :

(119) **قيد تناظر الوقائع :**

«يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه والمحمول المعطوف (أو المحمولات المعطوفة) دالين على واقعتين :

أ ــ من نفس الصنف،

ب ــ منتميتين إلى نفس الحقل الدلالي شريطة ألَّا تكونا :

1 ــ متناقضتين أو

2 ــ مترادفتين».

3 ــ يمكن أن يأخذ المحمولُ غيرُ الفعل (المحمول الاسم، المحمول الصفة، المحمول الظرف) وظيفةً تداولية شأنه في ذلك شأن أي حد من حدود الحمل. فالمحمول الصفة، مثلا، بؤرة في الجملة (121) باعتبارها جوابا للجملة (120) كما يتضح من البنية الوظيفية (122) :

(120) كيف حال خالد ؟

(121) خالد **مريض**

(122) حض مريض ص بؤجد (س^1 : خالد (س^1)) حا فامح

حيث يشير الرمزان (حض) و(حا) إلى عامل المحمول الزماني : «الحاضر» والوظيفة الدلالية (حائل) التي يحملها الموضوع (خالد).

ويمكن ألا يأخذ المحمول أي وظيفة تداولية وذلك اذا كانت وظيفة البؤرة مسندة إلى الحمل بكامله كما يتبين من البنية الوظيفية (124) للجملة (121) إذا وردت جوابا للجملة (123) :

(123) ما الخبر ؟

(124) [حض مريض ص (س^1 : خالد (س^2)) حا فامح] بؤجد

فيما يتعلق بالعطف، يجب أن يتناظر المحمولان المتعاطفان من حيث الوظيفة التداولية أي أن يكونا حاملين لنفس الوظيفة التداولية.

يدل على ذلك أنه يمكن عطف محمول بؤرة على المحمول (مريض) في الجملة (121) في حالة ورودها جوابا للجملة (120) في حين أن هذا العطف يمتنع في حالة ورودها جوابا للجملة (123) :

(125) خالد مرَيض ونائَم (بنبر «مريض» و«نائم»)

(126) خالد مريض ونائَم (بنبر «نائم»)

يخضع، إذن، عطف المحمولات لقيد تناظر الوظائف التداولية الخاضع له عطف الحدود كما أسلفنا. ونصوغ هذا القيد، بالنسبة لعطف المحمولات، كما يلي :

(127) **قيد تناظر الوظائف التداولية :**

«يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه والمحمول المعطوف (أو المحمولات المعطوفة) حاملين لنفس الوظيفة التداولية».

4 ــ عطف الجمل :

الجمل قسمان : **جمل بسيطة** تتكون من حَمْلٍ لا «مبتدأ» (Theme) ولا ذيل له كالجمل (128) :

(128) أ ــ دخل زيد

ب ــ الزمخشري نحوي

ج ــ كان الزمخشري نحويا

وجمل مركبة. ويشمل هذا الصنف الأخير من الجمل الجمل التي من قبيل : مبتدأ، حَمْل :

(129) أ ــ خالد، ألف كتابا [9]

ب ــ هند، نجح أخوها

ج ــ هند، عيناها سوداوان

والجمل التي من قبيل : حمل، ذيل :

(130) أ ــ نجح أخوها، هند

ب ــ ساءني زيد، سُلُوكه [10]

ج ــ زارني خالد، بل عمرو

والجمل التي من قبيل : مبتدأ، حمل، ذيل :

(131) خالد، أعطيته إياه، الكتابُ

انطلاقا من هذا التمييز، نصنف العطف بين الجمل صنفين : العطف بين الجمل البسيطة (وَنَصْطَلِحُ على تسميته «عطف الحُمول») والعطف بين الجمل المركبة (وَنَصْطَلِحُ على تسميته «عطف الجمل»)

---

(9) انظر التبريرات التي قدمناها لاعتبار الجُمل الفعلية المتقدم فيها الفاعل على الفعل جملا مبتدئية مقالنا حول الفاعل في اللغة العربية. (الفصل الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب)

(10) انظر التبريرات التي قدمناها لاعتبار «البدل» و«المضرب به» ذيلين في الفصل الثاني من الجزء الثاني من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

وتمثل لعطف الحُمُول وعطف الجمل الجُمَلُ (4) و(5) المعادة هنا للتذكير :

(4) أ ــ دخل زيد وخرج عمرو
ب ــ هل حضر الضيوف وهل استقبلتهم هند ؟
ج ــ خالد عشق هندا وتزوج زينب
د ــ هند شعرها أشقر وعيناها سوداوان

(5) أ ــ خالد ألف كتابا وعمرو كتب مقالا
ب ــ هند نجح أخوها وزينب رسبت أختها
ج ــ هند عيناها سوداوان وزينب عَيْنَاها زرقاوان

أ ــ عطف الحمول :

تشتق الجمل التي من قبيل (4) عن طريق تطبيق القاعدة (9) (المكررة هنا للتذكير) التي توسع حملا بإضافة حمل (أو أكثر من حمل) آخر إليه :

(9) α ← α^1 وα^2 ... و$\alpha^{ن}$ (ن ≥ 2)

وتطبق القاعدة (9) في هذه الحالة باعتبار أن قيمة α حَمْلٌ : α حمل.

ولنمثل لاشتقاق الجمل المتضمنة لعطف حملين بالجملة (4 أ).

رأينا، فيما سبق، أن عطف الحدود وعطف المحمولات يتم عن طريق توسيع أحد حدود أو محمول اطار حملي واحد. أما فيما يخص عطف الحُمول فإن ما يُوَسَّع عن طريق القاعدة (9) هو الاطار الحمل ككل بإضافة إطار حملي آخر إليه. على هذا، تشتق البنية الحملية للجملة (4 أ) بإضافة الاطار الحملي (132) إلى الاطار الحملي (133) :

(132) دخل ف (س^1 : حي (س^1)) منف
(133) خرج ف (س^1 : حي (س^1)) منف

فينتج عن ذلك بعد إدماج الحدين (زيد) و(عمرو)، البنية الحملية التامة التحديد (234) التي تتحقق فيما بعد في شكل الجملة (4 أ) :

(134) [مض دخل ف (س^1 : زيد (س^1)) منف] و[مض خرج ف (س^1 : عمرو (س^1)) منف]

ب ــ قيود على عطف الحمول :

يخضع عطف حمل على حمل آخر لمجموعة من القيود يحكمها جميعا المبدأ العام الثاوي خلف أهم القيود الضابطة لقاعدة العطف بصفة عامة : مبدأ التناظر.

ونلخص مجموعة القيود التي تضبط عطف الحمول فيما يلي :

1 ــ يُشْتَرَطُ في الحَمْلين المتعاطفين أن يستجيب محمولاهما إلى ما يُشْتَرط في عطف المحمولات أي إلى القيود التي تضبط عطف المحمولات داخل الحَمْل الواحد :

أ ــ لا يمكن أن يعطف بين حملين يدل محمولاهما على واقعتين من صنفين مختلفين كأن يكونا دالين على «حالة» و«عمل» :

(135)* فرح زيد ودخل عمرو

أو على «حالة» و«وضع» :

(136)* زيد فرح وعمر جالس

ب ــ يمتنع العطف بين حملين يدل محمولاهما على واقعتين تنتميان إلى حقلين دَلَاليَّيْن مختلفين وإن اتحدتا من حيث صنف الوقائع كما يدل على ذلك لحن الجملتين (137)

(137) أ ــ * كتب خالد قصيدة وارتفعت درجة الحرارة البارحة.

ب ــ * هند فقيرة وزينب جالسة.

كما يمتنع أن يعطف بين حملين اذا كان محمولاهما دالين على واقعتين مترادفتين كما يدل على ذلك لحن الجملة (138) اذا أولت على أساس تزامن الواقعتين :

(138)* جاء زيد وأتى عمرو

إذ في هذه الحالة يعطف بين الموضوعين (زيد) و(عمرو) داخل حمل واحد يكون محموله أحد الفعلين (جاء) و(أتى) :

(139) أ ــ جاء زيد وعمرو

ب ــ أتى زيد وعمرو

الا أن العطف بين حملين يدل محمولاهما على واقعتين متناقضتين دلالياً لا يمتنع بخلاف العطف بين محمولين دالين على واقعتين متناقضتين داخل نفس الحمل كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (140) و(141) :

(140) خالد أعزب وزيد متزوج

(141)* خالد أعزب ومتزوج

وَيَكْمُنُ الفرق بين هاتين الجملتين في أن الصفتين محمولتان في الجملة الأولى على شخصين مختلفين في حين أنهما، في الجملة الثانية، محمولتان على نفس الشخص الذي يستحيل أن يتصف بهما معا في نفس الوقت على الحقيقة. ونحترز بقولنا «على الحقيقة» من

إمكان حمل الصفتين على نفس الشخص اذا استعملت احداهما على سبيل المجاز كما يتبين من سلامة الجملة (142) :

(142) تزوج خالد هندا ولكنه ظل يعيش خارج بيته، فهو أعزب ومتزوج.

ج ــ يُشتَرط في عطف الحَمْلين، بالاضافة إلى تناظر محموليهما دلاليا، كما بينا في الفقرة السابقة، أن تتناظر موضوعاتهما دلالياً واحاليا.

يمتنع أن يعطف بين حملين ينتمي موضوعاهما إلى حقلين دلاليين مختلفين كما يدل على ذلك لحن الجملة (143 ج) في مقابل الجملتين (143 أ ــ ب) :

(143) أ ــ الشمس مشرقة والسماء زرقاء

ب ــ العلم نور والجهل عار

ج ــ * الشمس مشرقة والعلم نور

فالجملة (143 ج) لاحنة لتباين الحقلين الدلالين اللذين ينتمي إليهما موضوعا (الشمس، العلم) الحملين المتعاطفين فيها، وذلك بالرغم من أن المحمولين (مشرقة، نور) متحاقلان.

ونشير إلى أن شرط التناظر الدلالي والاحالي بين موضوعات الحَمْلين المتعاطفين يصدق أساسا على الموضوعين اللذين يشكلان «مِحْوَرَيْ». (Topics) الحَملين كالموضوعين (الشمس) و(السماء) في الجملة (143 أ) مثلا.

فيما يتعلق بالتناظر الاحالي، يُشتَرَطُ في محوري الحَمْلين المتعاطفين أن يكونا محيلين داخل «مجال خطاب» (Universe of discourse) واحد.

يكون «مجال الخطاب» «**صريحا**» وذلك حين يتصدر الجملة «مبتدأ» (Thème) يشكل المحمول عليه بالنسبة للحَمْلين المتعاطفين كما في الجملتين (4 ج ــ د) المعادتين هنا للتذكير :

(4) ج ــ **خالد**، عشق هندا وتزوج زينب

د ــ **هند**، شعرها أشقر وعيناها سوداوان

حيث يدل المكونان (خالد) و(هند) على «مجالي الخطاب» اللذين يشكلان «**محط الاحالة**» بالنسبة لمحوري الحَمْلين المتعاطفين : اللاصقة الفعلية (=) في الجملة الأولى و(شعرها) و(عيناها) في الجملة الثانية.

ويكون «مجال الخطاب» ضمنياً وذلك حين يحدده السياق «المقامي» أو السياق «المقالي». في هذه الحالة يكون «محط إحالة» محوري الحَمْلين المتعاطفين عنصرا من عناصر مقام التخاطب ذاته أو عنصرا من عناصر الحديث السابق.

ولا يصح العطف بين حَمْلَيْن ما إِلَّا إذا كان محط إحالة محوريهما مجال خطاب واحد صريحا أو ضمنيا. فالجملة (4 أ)، مثلا، لا تعد سليمة الا اذا أولت على أساس أن الموضوعين المحورين (زيد) و(عمرو) يُحيلان على شخصين متواجدين في السياق المقامي (الضيق [11] أو الواسع) أو شخصين سبق الحديث عنهما.

نستخلص مما سبق أن عطف الحُمُول مقيد بقيود تتعلق بالمحمول وبالموضوع المحور (أو «محط الحديث») أي، بلغة فلاسفة اللغة العادية، بما يسمى «**المحتوى القضوي**» (Propositional Content) للجملة. ونَقْتَرِحُ أن نلخص هذه القيود في قيد واحد عام نصطلح على تسميته «قيد تناظر المحتويات القضوية» ونصوغه كما يلي [12] :

(144) **قيد تناظر المحتويات القضوية** :

«يجب أن يكون الحَمْلُ المعطوفُ عليه والحمل المعطوف (أو الحمول المعطوفة) متناظِرَيْن من حيث محتوياهما القضويان وذلك بأن :

أ ــ يكون محمولاهما دالَّين على واقعتين من نفس الصِّنف منتميتين إلى نفس الحقل الدلالي و

ب ــ يكون موضوعاهما المحوران منتميين إلى نفس الحقل الدلالي أو محيلين في مجال خطاب واحد».

2 ــ تشمل دَلَالَةُ جمل اللغات الطبيعية، كما هو مُثْبَتٌ في نظرية الأفعال اللغوية (Speech acts theory)، بالاضافة إلى «محتواها القضوي»، ما يسمى «قوَّتها الانجازية» (Illocutionary force). فالدلالة الاجمالية للجملة (145)، مثلًا، تتكون من محتواها القضوي (أي دلالات مكوناتها مَضْمُومَةً) وقوتها الانجازية : الاستفهام :

(145) هل استقبل المديرُ الزوار ؟

وثَبَتَ، في إطار نفس النظرية، أن جمل اللغات الطبيعية تحمل، في طبقات مقامية معينة، قوة انجازية «مستلزمة مقامياً» (Implicated) بالاضافة إلى قوتها الانجازية «الحرفية»، كما يتبين من الجملة (146) التي تحمل قوتين إنجازيتين : «السؤال» و«الاثبات» :

(146) ألم أنبهك إلى الخطر ؟

---

(11) السياق المقامي سياقان : «سياق ضَيِّق» وهو الموقف التواصلي الذي يتم فيه الحديث و«سياق واسع» وهو مجموعة المعارف العامة التي يتشاطرها المتكلم والمخاطب.

(12) يمنع قيد تناظر المحتويات القضوية إنتاج الجمل التي اعتبرها البلاغيون العرب القدماء لاحنة لما أسموه ب «كمال الانقطاع» كالجملة التي يوردها السكاكي في «مفتاح العلوم» : تنصر الروم وظهر في عين الذباب جحوظ.

والجملة (147) الحاملة للقوة الانجازية الحرفية «السؤال» والقوة الانجاية المستلزمة «الالتماس» :

(147) هل تساعدني على حل هذا المشكل ؟

ونشير، بالنسبة لحيز القوة الانجازية إلى أنها لا تنصب الا على الحمل وحده أي أن المكونات التي ليست عناصر من عناصر الحمل كالمكون المنادى والمكون المبتدأ والمكون الذيل لا تُعتَبر داخلة في حيز القوة الانجازية.

فيما يخص العطف، بينا، في مكان آخر [13]، أنه يمتنع أن يُعطَف بين حَمْلَين تختلف قوتاهما الانجازيتان كما يدل على ذلك لحن الجمل (148) :

(148) أ ــ * ألف عمرو كتابا واكتب قصيدة

ب ــ * ألف عمرو كتابا وهل كتب قصيدة ؟

ج ــ * هل ألفت كتابا واكتب قصيدة

التي عطف فيها بين خبر وأمر وخبر واستفهام واستفهام وأمر، بالتوالي، في مقابل الجمل (149) التي تواكب فيها الحَملين المتعاطفين نفسُ القوة الانجازية : الخبر والاستفهام والأمر بالتوالي :

(149) أ ــ ألف عمرو كتابا وكتبت هند رواية.

ب ــ هل ألف عمرو كتابا وهل كتبت هند رواية.

ج ــ ألِّفْ كتابا واكتُبْ قصيدة.

وبينّا، بنفس المناسبة، أن العطف بين حملين لا يتوقف امكانه على القوة الانجازية الحرفية وحدها اذ ان للقوة الانجازية المستلزمة دورا في تسويغه أو منعه :

ــ يجوز العطف بين حملين تختلف قوتاهما الانجازيتان الحرفيتان اذا كانت القوة الانجازية المستلزمة لأوَّلهما مماثلةً للقوة الانجازية الحرفية التي يحملها ثانيهما كما في الجملة (150) حيث عُطِفَ اخبار على استفهام يستلزِم اخباراً :

(150) ألم أعطك مالي ووهبتك داري ؟

ــ ويمتنع العطف بين حَمْلَين تتماثل قوتاهما الانجازيتان الحرفيتان اذا كانت لأحدهما قوة انجازية مستلزَمة مختلفة، يدل على ذلك لحن الجملة (151) حيث عُطِفَ «إنكار» على «سؤال» («استفهام حقيقي») :

---

(13) انظر الفصل السابق من هذا الكتاب

(151) * كيف استقبلت هنداً وكيف تَجْرؤ على لطمها ؟!

ملحوظة :

للجمل التي من قبيل (150) قراءتان بحيث يمكن تأويلها على أساس أن حيز الاستفهام فيها يمتد إلى الحمل المعطوف فتكون اذاك للحملين المتعاطفين نفسُ القوة الانجازية كما يمكن تأويلها على أساس أن الاستفهام فيها لا ينصب الا على الحمل المعطوف عليه فتكون اذاك للحملين قوتان انجازيتان مختلفتان. فالجملة (152)، مثلا :

(152) هل ألف زيد كتابا وكتبت هندٌ رواية ؟

سليمة اذا أولت على أساس أن الحَمْلَين المتعاطفين مستفهمٌ عنهما معاً ولاحنة اذا أولت على أساس أن المستفهم عنه الحمل المعطوف عليه وحده اذ بذلك نكون أمام عطف خبر على استفهام. ونشير إلى أن ما قلناه عن حيز الاستفهام في البنيات العطفية يصدُق على حيز النفي في هذا الضرب من البنيات كما يتبين من التأويلين الممكنين (154 أ) و(154 ب) للجملة (153) :

(153) ما ألف زيد كتاباً وكتبت هند رواية

(154) أ ــ ما ألف زيد كتابا بل كتبت هند رواية

ب ــ ما ألف زيد كتابا وكتبت هند رواية بل ألفا معا ديوان شعر

يُستخلص مما سبق أن العطف بين حَمْلين لا يجوز الا اذا تناظر الحملان المتعاطفان من حيث قوتاهما الانجازيتان الحرفيتان أو المُستلزمتان أو الحرفية والمستلزَمة.

ونصوغ هذا القيد كما يلي :

(155) **قيد تناظر القوى الانجازية :**

«يجب أن يكون للحمل المعطوف عليه والحمل المعطوف (أو الحمول المعطوفة) نفس القوة الانجازية»

ونذكر بأننا اقترحنا أن يُمَثَّل لكل من القوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزمة في مستوى البنية الوظيفية وذلك بواسطة مُخَصِّص الحمل (Predication Specifier) كما يتبين من البنية الوظيفية (157) للجملة (156) مثلا :

(156) أَوَ لَطَمْتَ خالدا ؟

(157) سهـ + نك [مض لطم ف (س^1 : ت (س^1)) منف فا مح (س^2 : خالد (س^2)) متق مف] بؤمقا

حيث يشير المؤشران (سهـ) و(نك) إلى القوة الانجازية الحرفية (استفهام) والقوة الانجازية المستلزَمة (انكار) بالتوالي.

ويعتبر القيد (155) من القيود الموضوعة في النحو على سلامة البنية الوظيفية للجملة المتضمِّنة لعطف بين حَمْلَين اذ بمقتضاه تُقْبَل البنيتان الوظيفيتان (158) و(159) :

(158) سهـ [φ (س^{1}) ،(س^{2}) .. (س^{3})] وسهـ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})]

(159) سهـ + خب [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] وخب [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})]

في حين ترفض البنيتان الوظيفيتان (160) و(161) :

(160)* سهـ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] وخب [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})]

(161)* سهـ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] وسهـ + نك [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})]

باعتبارهما غير سلميتي البناء إذ عُطِفَ فيهما بين حَمْلَيْن مخصِّصَاهما غير متماثلين.

3 ــ اثبتنا في مكان آخر أن البؤرة بؤرتان : بؤرة جديد وبؤرة مقابلة، وعرفنا الأولى بأنها الوظيفة التداولية التي تُسنَد إلى ما يُشكِّل المعلومة الجديدة والثانية بأنها الوظيفة التداولية التي تُسنَد إلى ما يشكل المعلومة المَشْكوك في ورودها أو المُنَكر ورودها.

وبَيَّنَّا أن كلا من بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة تسْنَدُ إلى الحمل ككل أو إلى أحد حدوده بالتوالي :

(162) أ ــ نحج خالد

ب ــ هل نجح خالد ؟

ج ــ سيبويه نحوي

د ــ أرسبت هند ؟

هـ ــ ان الجرجاني بلاغي

(163) أ ــ شرب خالد شايا (بنبر «شايا»)

ب ــ ماذا شرب خالد ؟

ج ــ دجاجا أكل عمرو (بنبر «دجاجا»)

د ــ بلاغي الجرجاني (بنبر «بلاغي»)

هـ ــ أدجاجا أكل عمرو ؟ (بنبر «دجاجا»)

ونشير، فيما يتعلق بالجمل الاستفهامية، إلى أننا أثبتنا [14] أن «الهمزة» تتصدر الجملَ

---

(14) انظر الفصل السابق من هذا الكتاب

المسندة فيها بؤرة المقابلة إلى الحمل كاملًا أو إلى أحد حدوده في حين أن «هل» تتصدر الجمل المسندة فيها بؤرة الجديد إلى الحمل برمته، كما يتبين من قاعدتي ادماج هاتين الأداتَيْن (164) و(165) :

(164) **قاعدة ادماج الهمزة :**

دَخْل : أ ــ سهـ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤمقا
ب ــ سهـ [φ ... (س ي) بؤمقا...]

خَرْج :أ ــ أ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤمقا
ب ــ أ [φ ... (س ي) بؤمقا ...]

(165) **قاعدة ادماج «هل» :**

دَخْل : سهـ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤجد
خَرْج : هل [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤجد

بعد هذا التذكير نعود إلى عطف الحُمُول فنُلَاحِظُ أنه لا يجوز أن يُعطَفَ بين حَمْلين الا اذا اسندت إليهما نفس الوظيفة التداولية أو كانا متضمِّنين لمكونين يحملان نفس الوظيفة التداولية.

يجوز العطف بين حَمْلين إذا كانا كلاهما بؤرة جديد :

(166) أ ــ أكل عمرو دجاجا وشرب خالد شايا
ب ــ هل أكل عمرو دجاجا وهل شرب خالد شايا ؟؟

أو بؤرة مقابلة :

(167) أ ــ إن سيبويه نحوي وان الجرجاني بلاغي
ب ــ أأكل عمرو دجاجا أم شرب خالد شايا ؟

ويمتنع اذا كان احدهما بؤرة جديد والاخر بؤرة مقابلة :

(168) أ ــ * سيبويه نحوي وان الجرجاني بلاغي
ب ــ * أأكل عمرو دجاجا وهل شرب خالد شايا ؟

ويجوز العطف بين حملين اذا تضمنا كلاهما مكوناً مبأراً تبئير جديد :

(169) أ ــ استقبل خالد **هندا** وودع عمرو **زينَب** (بنبر «هند» و«زينب»)
ب ــ **من** نَجَحَ **ومن** رسب ؟

أو تبئير مقابلة :

(170) أ ــ دجَاجا أكل عمرو وشَايا شرب خالد

ب ــ نحَوي سيبويه وبلاغي الجرجاني

وَيمتنع العطف بين الحَمْلين اذا كان أحدهما متضمنا لمكون مبأر تبئير جديد والاخر متضمنا لمكون مبأر تبئير مقابلة :

(177) أ ــ * **دجاجا** أكل عمرو وشرب خالد **شايا**

ب ــ * **نحوي** سيبويه والجرجاني بلاغي

ج ــ * أدجاجا أكل عمرو وماذا شرب خالد ؟

ويمتنع العطف بينهما اذا كان أحدهما، برمته، بؤرة والاخر متضمنا لبؤرة مسندة إلى أحد مكوناته أي أنه يمتنع العطف بين «بؤرة حمل» و«بؤرة مكون» :

(172) أ ــ * كتَابا ألف زيد وكتبت هند رواية

ب ــ * كتبت هند رواية وكتَاباً ألف زيد

ج ــ * ماذا ألف زيد وكتبت هند رواية

يمكن، انطلاقا من هذا، أن نصوغ القيد الاتي :

(173) **قيد تناظر الوظائف التداولية**

«يجب أن يكون الحملان المتعاطفان :

أ ــ حاملين لنفس الوظيفة التداولية أو

ب ــ متضمنين لنفس الوظيفة التداولية».

و يُعتَبَر هذا القيد، بالاضافة إلى قيد تناظر القوى الانجازية (155)، قيداً على سلامة البنية الوظيفية للجمل المعطوف فيها بين حَمْلَين (أو أكثر من حملين)، إذ بمقتضاه تقبل البنيات الوظيفية التي من قبيل (175) :

(174) أ ــ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤجد و[φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤجد

ب ــ [φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤمقا و[φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤمقا

ج ــ [φ ... (س ي) بؤجد ...] و [φ ... (س ي) بؤجد...]

د ــ [φ ... (س ي) بؤمقا] و[... (س ي) بؤمقا ...]

وتُرفَض البنيات الوظيفية التي من قبيل (175) :

(175) أ ــ *[φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤجد و[φ (س^{1})، (س^{2}) ... (س^{ن})] بؤمقا

ب — *[φ (س¹)، (س²) ... (سن)] بؤجد و[φ (س ي) بؤجد ...]
ج — *[φ (س¹)، (س²) ... (سن)] بؤمقا و[φ ... (س ي) بؤمقا]
د — *[φ ... (س ي) بؤجد ...] و[φ ... (س ي) بؤمقا ...]

باعتبارها غير سليمة البناء.

ب ـ عطف الجمل :

يُعطف بين الجُمل المركبة التي من قبيل (مبتدأ، حمل) و(حمل، ذيل) كما يعطف بين الجمل البسيطة (أو الحمول) كما يتبين من الجمل (5 أ — ج) المكررة هنا للتذكير والجملتين (176 أ — ب) :

(5) أ ـ خالد، ألف كتابا وعمرو، كتب مقالا
ب ـ هند، نجح أخوها وزينب، رسبت أختها
ج ـ هند، عيناها سوداوان وزينب عيناها زرقاوان

(176) أ ـ نجح أخوها، هند ورسب أخوه، عمرو
ب ـ ساءني زيد، سلوكه وأعجبني عمرو، عمله

تُشتقُّ الجمل التي من قبيل (5) و(176) عن طريق تطبيق نفس القاعدة أي القاعدة (9) التي نعيد سوقها للتذكير :

(9) $\alpha \leftarrow \alpha^1$ وα^2 ... و$\alpha^{ن}$ (ن ≥ 2)

باعتبار أن قيمة α هي : مبتدأ، حمل أو حمل، ذيل.
ولنأخذ للتمثيل الجملة (5 أ).
مصدر اشتقاق (5 أ) هي البنية الحملية (177) :

(177) خالد $_1$ [مض ألف ف (س¹ : (=) $_1$ (س¹)) منف (س² : كتاب (س²)) متق

تُوسَّع البنية (177)، عن طريق تطبيق القاعدة (9)، بإضافة البنية الحَمْلية (178) :

(178) عمرو $_1$ [مض كتب ف (س¹ : (=) $_1$ (س¹)) منف (س² : مقال (س²)) متق

فنحصل على البنية الحَمْلية (179) التي تتحقق فيما بعد في شكل الجملة (5 أ)

(179) خالد، $_1$ [مض ألف ف (س¹ : (=) $_1$ (س¹)) منف (س² : كتاب (س²)) متق
وعمرو، $_2$ [مض كتب ف (س¹ (=) $_2$ (س¹)) منف (س² : مقال (س²)) متق

يخضع عطف الجُمَل المركبة للقيود الآتية :

1 ـ يمكن العطف بين جملتين مركبتين اذا كان حملاهما مرضيين للقيود الموضوعة

على عطف الحمول : «قيد تناظر المحتويات القضوية» و«قيد تناظر القوى الانجازية» و«قيد تناظر الوظائف التداولية».

أ ـــ يمتنع أن يعطف بين جملتين حملاهما متباينان من حيث محتوياهما القضويان كما يتبين من المقارنة بين الجمل (5 أ ج) والجمل (180) :

(5) أ ـــ خالد ألف كتابا وعمرو كتب مقالا
ب ـــ هند نجح أخوها وزينب رسبت أختها
ج ـــ هند عيناها سوداوان وزينب عيناها زرقاوان

(180) أ ـــ * خالد ألف كتبا وعمرو استقبل الضيوف
ب ـــ * هند نجح أخوها وزينب اشترت أمها رِطل لحم.
ج ـــ * هند عيناها سوداوان وزينب خطيبها شاعر

ب ـــ ولا يجوز العطف بين جملتين مركبتين يتباين حملاهما من حيث القوة الانجازية :

(181) أ ـــ * خالد ألف كتاباً، وعمرو هل كتب مقالا ؟
ب ـــ * هند هل نجح أخوها ؟ وزينب رسبت أختها.
ج ـــ * هند عيناها سوداوان، وزينب أعيناها زرقاوان ؟

ملحوظة :

سبق أن أشرنا إلى أن الاستفهام والنفي يمكن أن ينصبا على الحَمْلين المتعاطفين معا في الجمل البسيطة كما في الجملة (152) والجملة (153) المكررتين هنا للتذكير :

(152) هل ألف زيد كتابا وكتبت هند رواية ؟
(153) ما ألف زيد كتابا وكتبت هند رواية

أما في حالة العطف بين جملتين مركبتين فلا يدخل في حيز الاستفهام أو النفي الا حمل الجملة المعطوف عليها كما يدل على ذلك لحن الجملتين (181 ب ـــ ج) المعطوف فيهما حمل خبري على حمل استفهامي ولحن الجملة (182) التي انصب فيها النفي على الجملة المعطوفة :

(182)* هند ليست عيناها سَوْدَاوَيْن وزينب عيناها زرقاوين

في مقابل الجملة (183) المكرر فيها النفي :

(183) هند ليست عيناها سوداوين وزينب ليست عيناها زرقاوين

ومن الراجح أن عدم امكان امتداد حيزي الاستفهام والنفي إلى حمل الجملة المعطوفة راجع

إلى أن المكون «المبتدأ» يشكل «حاجزاً» من الحواجز التي «تُكَسِّر» الرَّبط (Binding)، أي تحول بين «الرابط» (Binder) و«المربوط» (Bindee). اذا صَحَّ هذا التعليل، أمكننا القول ان رابط الاستفهام ورابط النفي (أي أداتي الاستفهام والنفي باعتبارهما «سورين» (Quantifiers)) يمكن أن يربطا حَمْلَيْن متعاطفين اذا لم يحل دون هذا الربط «حاجز» كالمكون المبتدأ أي اذا لم يتصدر الحمل المَعْطُوفَ مبتدأ.

بعبارة أدق، لا يمكن أن يَربِط سور من الأسوار مَرْبُوطَه عبر «مبتدأ».

ج ــ يشترط في عطف جملتين مركبتين أن يتناظر حملاهما من حيث الوظائف التداولية :

ــ فلا يجوز العطف بين جملتين حمل أولاهما بؤرة جديد وحمل ثانيتهما بؤرة مقابلة :

(185) أ ــ ان خالدا ألف كتابا وان عمرا كتب مقالا

ب ــ * خالد، ألف كتابا وان عمرا كتب مقالا

(185) أ ــ هند أنجح أخوها أم لا وزينب أرسبت أختها أم لا ؟

ب ــ هند هل نجح أخوها وزينب هل رسبت أختها ؟

ج ــ * هند هل نجح أخوها وزينب أرسبت أختها ؟

ــ كما لا يجوز العطف بين جملتين يتضمن حمل أولاهما مكونا مبأرا تبئير جديد وحمل ثانيهما مكونا مبأرا تبئير مقابلة :

(186) أ ــ خالد مُنِح مالًا وهند وهبت دارًا (بنبر «مالا» و«دارا»)

ب ــ * خالد، مالًا منح وهند وهبت دارا (بنبر «مالا» و«دارا»)

(187) أ ــ هند أبوها شاعر وزينب أخوها كاتبٌ (بنبر «شاعر» و«كاتب»)

ب ــ هند شاعر أبوها وزينب كاتبٌ أخوها (بنبر «شاعر» و«كاتب»)

ج ــ * هند أبوها شاعر وزينب كاتبٌ أخوها (بنبر «شاعر وكاتب»)

يمكن، استخلاصا مما سبق، أن نَضَعَ القيد الاتي على عطف الجمل المركبة :

(188) **قيد تناظر اَلْحُمُول :**

«يُعطَف بين جملتين اذا تناظر حملاهما :

أ ــ من حيث محتوياهما القضويان و

ب ــ من حيث قوتاهما الانجازيتان و

ج ــ من حيث الوظيفتان التداوليتان اللتان يحملانِهما أو يتضمنانهما».

2 ــ لنقارن بين الجمل (5 أ ــ ج) والجمل (189) :

(5) أ ــ خالد، ألف كتابا وعمرو، كتب مقالا

ب ــ هند، نجح أخوها وزينب، رسبت أختها

ج ــ هند، عيناها سوداوان وزينب، عيناها زرقاوان

(189) أ ــ ؟؟؟ خالد، ألف كتابا وأحمد شوقي كتب قصيدة

ب ــ ؟؟؟ هند، نجح أخوها وجالينوس رسب ابنه

ج ــ ؟؟؟ هند، عيناها سوداوان ومارلين مونرو عيناها زرقاوان

يتبين من المقارنة بين هاتين الزمرتين من الجمل أن العطف بين جملتين يستلزم، بالاضافة إلى تناظر حمليهما، أن يُحيل مبتدآهما داخل «مجال خطاب» واحد. فالمُسَوِّغ للعطف في الجمل (5 أ ــ ج) هو أن «مبتدأ» الجملة المعطوف عليها ومبتدأ الجملة المعطوفة يحيلان على شخصين متواجدين في «سياق «مقامي» (ضيق أو واسع) واحد أو في نفس «السياق المقالي». والمانع للعطف في الجمل (189 أ ــ ج) أن مبتدأ الجملة المعطوف عليها ومبتدأ الجملة المعطوفة يحيلان على شخصين لا يجمعهما «مجال خطاب» واحد.

اذا صح هذا الافتراض، أمكن وضع القيد الاتي :

(190) **قيد تناظر المبتدآت** :

«يجب أن يكون مبتدأ الجملة المعطوف عليها ومبتدأ الجملة المعطوفة محيلين داخل مجال خطاب واحد»

إذا أضفنا القيد (190) إلى القيد (188) أمكننا صَوْغُ قيد عطف الجمل العام الاتي :

(191) **قيد عطف الجمل** :

«يُعْطَفُ بين جملتين :

(1) اذا تناظر حملاهما

أ ــ من حيث محتوياهما القضويان و

ب ــ من حيث قوتاهما الانجازيتان و

ج ــ من حيث الوظيفتان التداوليتان اللتان يحملانها أو يتضمنانها و

(2) اذا كان مبتدآهما محيلين داخل «مجال خطاب» واحد».

5. العطف المتقاطع :

تعلقت دراستنا للعطف، في الفقرات الثلاث السابقة، أساسا، بالعطف بين عناصر متماثلة : حدود ومحمولات وحُمُول وجمل. والان نطرح السؤال الاتي : هل يُشترَط في العطف

بالاضافة إلى الشروط السابقة أن يكون العنصران المتعاطفان من نفس المقولة التركيبية أم هل ثمة امكان «عطف متقاطع» (cross-coordination) أي عطف بين عناصر تنتمي إلى مقولات تركيبية مختلفة ؟

ونقصد ب «العطف المتقاطع» لا العطف بين حَمْلٍ وجملة أو حد وحَمْلٍ بل كذلك العطف بين محمولين أو حدين يختلفان تركيبيا أو حملين مَحْمُولاهما ينتميان إلى مقولتين تركيبيتين مختلفتين (فعل واسم مثلا).

أ ــ يمكن العطف بين حَدَّين من نفس المقولة التركيبية كالعطف بين اسمين :

(1 أ) شرب زيد **شايًا ولَبنا**

أو بين ضميرين :

(192) سنسافر أنا وهي

أو بين مركبين حرفيين :

(193) يسافر خالد في الصيف وفي الشتاء

أو بين جملتين مصدرتين ب «أَنَّ» :

(194) ساءني أن زيدا انتقد عمرا وانَّ خالدا هاجم استاذه

أو بين حملين تتصدرهما «أَنْ» :

(195) ساءني أن انتقَدَ زيدٌ عمراً وأَنْ هاجم خالد استاذه.

حين تختلف مقولتا الحدين المتعاطفين التركيبيتان يلاحظ أن مقبولية الجُملة تَقِلُّ. بعبارة أخرى، ثمة سُلَّم (scale) مقبولية تبلغ أعلى درجاته الجمل المعطوف فيها بين مقولات تركيبية متماثلة. فالجمل الاتية ذات مقبولية دنيا اذا قورنت بالجمل (192) و(193) و(194) و(195) :

(196) أ ــ ؟؟ يسافر خالد صيفاً وفي الشتاء

ب ــ ؟؟ أُرِيدُ شاياً وأن تناولني كأس ماء

ج ــ ؟؟ ساءني أن زيداً انتقد عمرا وأَنْ هاجم خالد استاذه

ب ــ يرِدِ محمول الجملة فعلا أو إِسْماً أو صفة أو ظرفا أو مركبا حرفيا كما يتبين من الجمل (197) :

(197) أ ــ يميت السم

ب ــ محمد كاتب

ج ــ السم شاف
د ــ القتال غدا
هـ ــ خالد في البيت

ويمكن العطف بين محمولين متحدين من حيث مقولتاهما التركيبيتان، بعد استيفائها للشروط الاخرى، كأن يعطف فعل على فعل :

(198) يميت ويشفي السم

أو اسم على اسم :

(199)محمد كاتب وناقد

أو صفة على صفة :

(200) العلم أحمر وأخضر

أو ظرف على ظرف :

(201) القتال اليوم وغداً

أو مركب حرفي على مركب حرفي :

(202) المعركة في البر وفي البحر

وتقل مقبولية الجمل اذا عُطِف فيها بين محمولين تختلف مقولتاهما التركيبيتان بل تشارف اللحن :

(203) أ ــ ؟؟ المعركة براً وفي البحر
ب ــ ؟؟ القتال اليوم وفي الأسبوع المقبل
ج ــ ؟؟؟ يُمِيتُ وشاف السم
د ــ ؟؟؟ نافع ويَضُرُّ العَدْو السريع

ملحوظة :

يبدو أن النُحاة العرب القدماء جوزوا العطف بين الفعل المضارع واسم الفاعل كما في الجملة (204) :

(204) زيد شاعر ويكتب القصة

إلا اننا نرى أن العطف في هذا الضرب من الجمل عطف جملة فعلية فاعلها الضمير اللاصق بالفعل على جملة اسمية وليس عطف فعل على اسم.

ج ــ مر بنا امكان العطف بين حملين ينتمي مَحْمُولاهما إلى مقولة تركيبية واحدة كالعطف بين حَمْلَين محمولاهما فعلان :

(14) أ ــ دخل زيد وخرج عمرو

ب ــ هل حضر الضيوف وهل استقبلتهم هند ؟

ج ــ خالد عشق هنداً وتزوج زينب

أو حملين محمولاهما اسمان :

(205) خالد أستاذ وعمرو محمام

الا ان الجمل المعطوف فيها بين حَمْلين محمولاهما ينتميان إلى مقولتين تركيبيتين مختلفتين في أدنى درجات المقبولية ان لم تكن لاحنة خاصة اذا كان المحمولان فعلا واسما أو فعلا وصفة كما يتبين من الجمل (206) و(207) :

(206) أ ــ ؟؟؟ دخل زيد وعمرو خارج

ب ــ * عمرو خارج ودخل زيد

(207) أ ــ امتقع لون خالد وشحب وجه هند

ب ــ ؟؟؟ امتقع لون خالد ووجه هند شاحب

ج ــ * وجه هند شاحب وامتُقِع لون خالد

وقد انتبه اللغويون العرب القدماء (نحاة وبلاغيين) إلى هذه الظاهرة حيث لاحظوا أن العطف بين جملة اسمية وجملة فعلية يكاد يمتنع.

الا أنه يجب، للتدقيق في وصف هذه الظاهرة، أن يُمَيَّز بين حالتين : عطف جملة اسمية على جملة فعلية وعطف جملة فعلية على جملة اسمية :

ــ في الحالة الثانية، أي عطف جملة فعلية على جملة اسمية، تكون نتيجة العطف جملة تشارف اللحن ان لم تكن لاحنة كما يتبين من الجملتين السابقتين (206 ب) و(207 ج).

ــ في الحالة الأولى، أي حين تعطف جملة اسمية على جملة فعلية، تكون النتيجة جملة تعلو في سلم المقبولية الجملة الناتجة عن عطف جملة فعلية على جملة اسمية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (206 أ) و(206 ب) والجملتين (207 ب) و(207 ج).

بعبارة أخرى، يعسر العطف بين جملة فعلية وجملة اسمية الا أن عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية أعسر.

ملحوظة :

للجمل التي من قبيل الجملة (206 أ) المعادة هنا للتذكير :

(206 أ) دخل زيد وعمرو خارج

تأويلان :

ـــ تأويل على أساس أن الجملة الثانية جملة معطوفة على الجملة الأولى،

ـــ وتأويل على أساس أن الجملة الثانية مجرد مكون من مكونات الجملة الأولى يحمل وظيفة دلالية كالوظيفة «الزمان» (206 أ) أو الوظيفة «الحال» كما في الجملة (208) الاتية :

(208) دخل زيد ووجهه شاحب

ولا تدخل الجُمَل التي هي من هذا القبيل في حيز الجمل ذات المقبولية الدنيا الا اذا أُوِّلت على أساس أن الجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى.

د ـــ فيما يتعلق بالجمل، يبلغ العطف أعلى درجات المقبولية حين يكون المتعاطفان جملتين مركبتين من نفس النمط كأن يكونا جملتين من قبيل : مبتدأ، حمل كما في الجمل (5 أ ـــ ج) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(5) أ ـــ خالد ألف كتابا وعمرو كتب مقالا

ب ـــ هند نجح أخوها وزينب رسبت أختها

ج ـــ هند عيناها سوداوان وزينب عيناها زرقاوان

أو جملتين من قبيل : حمل، ذيل كما في الجملة :

(209) نجح أخوها، سعاد ورسبت أختها، زينب

وتقل مقبولية العطف في الحالات الأخرى، كأن يعطف بين جملة مركبة وحَمْلٍ (جملة بسيطة) :

(210) أ ـــ ؟؟ هند نجح أخوها ورسبت أخت زينب

ب ـــ ؟؟ نجح أخو هند وزينب رسبت أختها

أو بين جملة مركبة من قبيل : مبتدأ، حمل وجملة مركبة من قبيل : حمل، ذيل :

(211) أ ـــ ؟؟ خالد نجح أخوه ورسبت أختها، زينب

ب ـــ ؟؟ رسبت أختها، زينب وخالد، نجح أخوه

أو بين جملة مركبة ومركب اسمي واردين حدين في نفس الحمل :

(212) أ ــ بلغني أن زيدا نجح وأن عمرا هنأه.
ب ــ بلغني نجاح زيد وتهنئة عمرو له
ج ــ ؟؟ بلغني نجاح زيد وأن عمرا هنأه

في نهاية الحديث عن «العطف المتقاطع»[15]، نتوقف قليلا عند عطف الجمل المتضمنة لما أسماه النحاة العرب القدماء ب «الاشتغال» كما في الجملة (213) الاتية :

(213) عمرا أكرمته.

أثبتنا في مكان آخر [16] أنَّ المكون المتصدر في هذا الضرب من الجمل مكون «داخلي» (بخلاف المكونات «المبتدأ» و«الذيل» و«المنادى») يحمل وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية. ففي الجملة (213) يحمل المكون (عمرا) الوظيفة الدلالية «**المتقبل**» والوظيفة التركيبية «**المفعول**» والوظيفة التداولية «**المحور**» ويحتل صدر الحمل بمقتضى وَظِيفَتِهِ التداولية هذه.

على هذا الأساس، تُعَدُّ الجملُ التي من قبيل (213)، حمولا بسيطة يتصدرها محور تختلف، بالتالي، عن الجمل المركبة التي من قبيل : مبتدأ، حمل من جهة وعن الجمل البسيطة التي تتصدرها بؤرة مقابلة كالجملة (214)، والجُمَل البسيطة التي تحتوي على بؤرة جديد كالجملة (215) من جهة أخرى :

(214) زيداً طردت (بنبر «زيداً»)
(215) طردت زيدا (بنبر «زيداً»)

وينعكس هذا الاختلاف في العطف كما يتبين من المقارنة بين الجمل الاتية :

(216) أ ــ زيدا طردته وعمرا أكرمته
ب ــ ؟؟ زيد طردته وعمراً أكرمته
ج ــ ؟؟ زيداً طردت وعمراً أكرمته
د ــ ؟؟ طردت زيداً وعمرا أكرمته [17]

ففي الجملة (216 ب) عطفت جملة بسيطة على جملة مركبة وقد مر بنا أن الجمل

---

(15) لا يمكن أن يُتَحدَّث عن امكان أو امتناع العطف بالنسبة للعطف المتقاطع الا بعد أن يكون المتعاطفان مُرْضِيَّيْن للقيود التي فُصِّل فيها القولُ في الفقرات السابقة.

(16) انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

(17) يُجَوِّزُ النحاة العطف في الجمل التي من قبيل (216 د) على اعتبار أن المتعاطفين جملة فعلية وجملة فعلية انطلاقا من فرضية تقدير فعل محذوف في الجملة المعطوفة «يفسره ما بعده».

الناتجة عن هذا الضرب من العطف جمل ذات مقبولية دنيا. وفي الجملتين (216 ج) و(216 د) عُطِفَ حَمْلٌ متضمن لمحور على حَمْل متضمن لبؤرة مقابلة وبؤرة جديد بالتوالي مما يخرق قيد تناظر الوظائف التداولية (173) الذي يخضع له عطف الحمول كما رأينا.

نستخلص من هذه الملاحظات حول ما أسميناه بالعطف المتقاطع ما يلي :

1 ــ لا يمتنع العطف بين عناصر تنتمي إلى مقولات تركيبية مختلفة اذا كان العطف مرضيا للقيود التي فصل القول فيها في الفقرات السابقة.

2 ــ لا يشكل بالتالي تماثل المقولات التركيبية قيداً (بالمعنى الصارم) من القيود التي يخضع لها العطف، في اللغة العربية على الأقل [18].

4 ــ تتفاوت، في المقبولية، الجمل المعطوف فيها بين مقولات تركيبية مختلفة وتبلغ أعلى درجات المقبولية الجملُ التي تتماثل فيها مقولات العناصر المُتعاطفة.

6 ــ الأدوات العاطفة :

الأدوات التي دُرِجَ على اعتبارها أدواتِ العطف في اللغة العربية هي، بالاضافة إلى «الواو»، «الفاء»، و«ثم» و«حتى» و«أم» و«أو» و«بل» و«لا» و«لكن».

وهذه أمثلة لِلْبِنْيَات المعطوف فيها بإحدى هذه الأدوات :

(217) أ ــ زارني زيد فعمرو

ب ــ استقبل المدير الكتاب فالكاتبات

ج ــ جاء زيد فخرج عمرو

د ــ زيد عائد اليوم فمسافر غدا

(218) أ ــ زارني زيد ثُمَّ عمرو

ب ــ استقبل المدير الكتاب ثم الكاتبات

ج ــ جاء زيد ثم خرج عمرو

د ــ زيد عائد اليوم ثم مسافر غداً

(219) أ ــ حضر الضيوف حتى خالد

ب ــ استقبل العميد الطلاب حتى طلبة السلك الثالث.

(220) أ ــ سنتناول الغذاء في الوقت المعتاد سواء أحضر الضيوف أم تأخروا

ب ــ أهنداً قابل خالد أم زينب ؟

---

(18) وينطبق هذا على عدد من اللغات الطبيعية. انظر ديك (ديك 1980)

ج ــ أنشرت كتابك أم لا ؟
د ــ أعاد خالد من السفر أم لم يعد بعد ؟

(221) أ ــ اشْرَبْ شايا أو لبنا
ب ــ عمرو في بيته أو في المقهى
ج ــ الذي جاء زيدٌ أو عمرٌ

(222) أ ــ مازارني زيد بل عمرو
ب ــ لا تشرب شايا بل لبنا
ج ــ ماسافر خالد بل مكث في البيت.

(223) أ ــ اشرب لبنا لا شايا
ب ــ عمرو في بيته لا في المقهى
ج ــ الذي جاء زيد لا عمرو

(224) أ ــ ماقابل خالد هنداً لكن زينب
ب ــ لا تسافر إلى روما لكن إلى باريس

ورغم توافر هذه الأدوات جميعها تظل الاداة «الواو» أداة العطف «الأصل» (أو «أم الباب» بلغة النحاة العرب القدماء) لغلبة وُرودها في البنيات العطفية و«محايدتها» بالنسبة للأدوات العاطفة الأخرى. لهذا السبب، قَصَرْنَا دراستنا للبنيات العطفية في اللغة العربية على البنيات المتوسل فيها للعطف بهذه الاداة. الا أن هذا لا يُعفي الدراسة الطامحة لتقديم وصف كاف لظاهرة العطف في اللغة العربية من رصد خصائص البنيات العطفية المعطوف فيها بالأدوات الأخرى كالفاء و«أو» و«ثم» إلى غيرها. ومن الأسئلة التي يتحتم الجواب عليها في إطار السعي إلى هذا الوصف الكافي، السؤال الاتي :

على اعتبار أن الأدوات العاطفة المتوافرة في اللغة العربية ليست أدوات «مترادفة» (أي «بدائل حرة»)، بل أدوات يتم استعمالها حسب «توزيع تكاملي» (Complementary distribution)، ما هي السياقات العطفية التي تظهر فيها كلّ أداةٍ باستثناء الأدوات الأخرى ؟

ومفاد هذا السؤال، اذا طرح في إطار النحو الذي نعتمده هنا، البحث عن الضوابط التي يخضع لها التحقيق المعجمي للأداة العاطفة المجردة المرموز إليها ب «و» في قاعدة العطف (9) المكررة للتذكير :

(9) $\alpha \leftarrow {}^{1}\alpha$ و${}^{2}\alpha$ ... و${}^{ن}\alpha$ (ن ≥ 2)

ارهاصا للجواب على السؤال المطروح الذي يتطلب في الواقع رصد سياقات ظهور كل

أداة عطف على حدة، ندلي بالملاحظات العامة الآتية :

أ ــ يُؤَالِفُ بين أدوات العطف المتوافرة في اللغة العربية أن العطف بها يخضع لمبدأ التناظر والقيود المتفرعة عنه التي فصلنا فيها القول في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة.

على سبيل المثال، نلاحظ أن العطف بين حَدَّيْن يخضع، أيا كانت الاداة العاطفة، إلى قيد تناظر الوظائف الدلالية كما يدل على ذلك لحن الجمل (226) في مقابل الجمل (225) :

(225) أ ــ قابل زيد هندا في الصباح وفي المساء
ب ــ قابل زيد هندا في الصباح ثم في المساء
ج ــ قابل زيد هندا في الصباح أو في المساء
د ــ قابل زيد هندا في الصباح لا في المساء
هـ ــ ماقابل زيد هندا في الصباح بل في المساء
و ــ أقابل زيد هندا في الصباح أم في المساء ؟

(226) أ ــ * قابل زيد هندا في الصباح وفي الحديقة
ب ــ * قابل زيد هندا في الصباح أو في الحديقة
د ــ * قابل زيد هندا في الصباح لا في الحديقة
هـ ــ * ماقابل زيد هندا في الصباح بل في الحديقة
و ــ * ماقابل زيد هنداً في الصباح لكن في الحديقة
ز ــ * أقابل زيد هندا في الصباح أم في الحديقة ؟

ويخضع العطف بين حَمْلَيْن بواسطة الأدوات العاطفة غير الواو للقيود التي يخضع لها نفس العطف بواسطة هذه الاداة كما يدل على ذلك لحن الجمل (227) الخارقة لقيد تناظر المحتويات القضوية :

(227) أ ــ * سافر خالد وتمدد الحديد
ب ــ * سافر خالد فتمدد الحديد
ج ــ * سافر خالد ثم تمدد الحديد
د ــ * سافر خالد أو تمدد الحديد
هـ ــ * ماسافر خالد بل تمدد الحديد
و ــ * ماسافر خالد لكن تمدد الحديد
ز ــ * أسافر خالد أم تمدد الحديد ؟

ولحن الجمل (229) الخارقة لقيد تناظر الوظائف التداولية في مقابل الجمل (228) :

(228) أ ـــ شربت زينب شايا وأكلت دجاجا
ب ـــ أكلت زينب دجاجا ثم شربت شايا
ج ـــ أكلت زينب دجاجا وشربت شايا
د ـــ ماأكلت زينب دجاجا بل شربت شايا
هـ ـــ ماأكلت زينب دجاجا لكن شربت شايا
و ـــ أأكلت زينب دجاجا أم شربت شايا ؟

(229) أ ـــ * شربت زينب شايا ودجَاجا أكلت
ب ـــ * أكلت زينب دجاجا ثم شاَيا شربت
ج ـــ * أكلت زينب دجاجا أو شَايا شربت
د ـــ * ماأكلت زينب دجاجا بل شَايا شربت
هـ ـــ * ماأكلت زينب دجاجا لكن شَايا شربت
و ـــ * أأكلت زينب دجاجا أم شَايا شربت ؟

ب ـــ تأتلف الأدوات العاطفة في كونها روابط عطفية وفي كون العطف بها يخضع لنفس القيود كما رأينا الا أنها تستعمل في سياقات عطفية متمايزة. وتحدد استعمالَها، بصفة عامة، العواملُ الاتية :

1 ـــ العطف بين عنصرين عَطفان : عطف «وصلي» (conjunctive coordination) وعطف «فصلي» (disjunctive coordination) ولكل من صنفي العطف أدواته. ففي اللغة العربية، يُعطَف عطفَ وصلٍ بالأدوات «الواو» و«الفاء» و«ثم» و«حتى» ويعطف عطفَ فَصْلٍ بالأدوات «أو» و«بل» و«لكن» و«أم».

ونقترح أن يمثل لهذين الصنفين من العطف، في مستوى قاعدة العطف (9) المكررة هنا للتذكير، بتخصيص قيمة العاطف (و) التي يمكن أن تكون $\wedge$ (وصلا) أو $\vee$ (فصلا).

(9) $\alpha \rightarrow \alpha^1$ و α^2 ... و $\alpha^{ن}$ (ن ⩾ 2)

و = $\left\{ \begin{matrix} \wedge \\ \vee \end{matrix} \right\}$

على أساس هذا التخصيص، يتحقق معجميا العاطف (و) في شكل أداة من أدوات العطف الوصلي اذا كانت قيمته $\wedge$ (و = $\wedge$) وفي شكل أداة من أدوات العطف الفصلي [19] اذا

(19) نشير إلى أننا نستعمل مُصطلحي «الوصل» و«الفصل» بمفهوميهما المنطقيين لَا بالمعنين اللذين وردا بهما في البلاغة العربية القديمة : العطف وعدمه (انظر، «الدلائل» للجرجاني و«المفتاح» للسكاكي).
ويقارب مفهومي «العطف الوصلي» و«العطف الفصلي» المفهومان الواردان في النحو العربي القديم في معرض تصنيف الأدوات العاطفة : «الاشتراك في الحكم» «وعدم الاشتراك في الحكم».

كانت قيمته ∨ (و = ∨). وفي اطار النحو الوظيفي يتم هذا التحقق، في مستوى البنية المكونية للجملة، عن طريق تطبيق قاعدة «ادماج» [20] نصطلح على تسميتها بقاعدة «ادماج أداة العطف» (coordinator Insertion Rule).

2 ـــ يحدد استعمال احدى الأدوات العاطفة الواصلة «الواو» و«الفاء» و«ثم» عامل الزمان كما أشار إلى ذلك اللغويون العرب القدماء. فالواو للعطف في حالة «التزامن» والفاء وثم للعطف في حالة «الترتيب». وتستعمل الفاء للترتيب مع «الفور» في حين أن «ثم» تستعمل في حالة الترتيب مع «التراخي».

أما الاداة «حتى» فتستعمل للعطف بين حدين تربط بينهما علاقة «تضمن» (inclusion) بحيث يكون المعطوف عليه عنصراً من المجموعة الدال عليها المعطوف عليه كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (230 أ ـــ ب) :

(230) أ ـــ زارني الأصدقاء حتى عمرو

ب ـــ * زارني زيد حتى عمرو

3 ـــ تتمايز الأدوات العاطفة الفاصلة (أو، بل، لكن، لا، أم) من حيث نوع السياق الذي تستعمل فيه. فالأداة «أو» تستعمل في سياق اثبات والأدوات «بل» و«لكن» و«لا» تستعمل في سياق نفي في حين أن الاداة «أم» تستعمل اما في سياق «التسوية» أو سياق استفهام.

ونشير، هنا إلى أن من هذه الأدوات ما يمكن إخْرَاجُهُ من زمرة الأدوات العاطفة كالأدوات الثلاث «لكن» و«بل» و«أم». فهذه الأدوات لا تُشَكِّل، في الواقع، الا جزءاً من «أداة متقطعة» واحدة [21] : «ما ... لكن» و«ما ... بل» و«أ ... أم» بالتوالي، التي تظهر في

---

(20) تُبْنَى «البنية المكونية» للجملة، حسب النحو الوظيفي، كما هو معلوم، عن طريق «قواعد التعبير» (Expression Rules). وتشمل قواعدُ التعبير قواعد إدماج تُدْمَجُ بمقتضاها عناصرُ مُؤَشِّر لها في البنية الحملية، نذكر منها «قواعد ادماج مخصصات الحدود» و«قواعد ادماج مخصصات الحمل» و«قاعدة ادماج الرابط» («كان» وغيرها). ونقترح أن تضاف إلى قواعد الادماج هذه «قاعدة ادماج أداة العطف» التي تدمج بمقتضاها أداة من الأدوات العاطفة طبقا للتخصيصات التي تتضمنها قاعدة العطف (9)، كتخصيص قيمة (α) وتخصيص قيمة العاطف المجرد (و) وتخصيص قيمة (ن) ...

(21) يُقْصَد بالاداة المتقطعة الأداةُ المكوَّنة من عنصرين غير متجاورين كأداة الحصر :

« { ما / ان / ليس } ... الا»، في اللغة العربية مثلا.

بنيات بؤرية مُعَيَّنة [22]. اذا صح هذا الافتراض، يمكن أن تُقلَّص زمرة الأدوات العاطفة الفاصلة إلى الأداتين «أو» و«لا» [23].

4 ــ يحدد كذلك استعمال الأدوات العاطفة (الواصلة منها والفاصلة) مقولاتُ العناصر المتعاطفة. فالأداة «الواو»، مثلا، تعطف، كما رأينا، بين حدين وبين محمولين وبين حَمْلَين وبين جُملتين.

أما الأدوات الأخرى، فمنها ما لا يعطف الا بين حدين اسمين كالأداة «حتى» كما يدل على ذلك لحن الجمل الاتية المعطوف فيها بحتى بين حملين (اسميين وفعليين) ومحمولين وجملتين مركبتين على التوالي :

(131) أ ــ * سيبويه نحوي حتى الجرجاني بلاغي
ب ــ * أكلت زَينب دجاجا حتى شربت شايا
ج ــ * الزمخشري نحوي حتى مفسر
د ــ * هند نجح أخوها حتى زينب رسبت أختها.

ومنها ما يعطف بين الحدود أو المحمولات ولا يعطف بين الحمول ولا الجمل كالأداة «لا» :

(232) أ ــ عشق خالد هنداً لا زينب

---

(22) تستعمل هذه الأدوات المتقطعة وسائل من وسائل تبئير المقابلة بالاضافة إلى «التصدير» و«الحصر» و«الفصل» كما يتبين من الجمل الاتية :

ماهندا قابلت بل فاطمة
ماهندا قابلت لكن فاطمة
أهنداً قابلت أم فاطمة ؟
فاطمة قابلت
ماقابلت الا فاطمة
انما قابلت فاطمة
التي قابلتها فاطمة

(23) يميز بين أداتي العطف الفاصلتين «أو» و«لا» أن الأولى تفيد «الفصل التخييري» (alternative disjunction) والثانية «الفصل الاخراجي» (exclusive disjunction) أي أن الأولى تُثبِتُ الحكم لاحد المتعاطفين على سبيل الاختيار في حين أن الثانية تثبت الحكم للمعطوف عليه وتنفيه عن المعطوف (أو تدخل في الحكم المعطوف عليه وتخرج المعطوف منه).

ويجب التمثيل لهذا التمييز على مستوى قاعدة العطف (9) في شكل تخصيص إضافي لقيمة العاطف المجرد (و) حيث يُنَص على أنه عاطف فصل تخييري أو عاطف فصل اخراجي، ويدخل هذا التخصيص في المعلومات التي تطبق قاعدة ادماج أداة العطف على أساسها.

ب ــ خالد كاتب لا شاعر

ج ــ فرح لا حزن خالد للخبر

د ــ * خالد كاتب لا عمرو شاعر

هـ ــ * فَرِح خالد لا حَزِن عمرو للخبر

و ــ * هند نجح أخوها لا زينب رسبت أختها

ويمثل لهذا الاختلاف في استعمال الأدوات العاطفة على مستوى قاعدة العطف (9) بتخصيص قيمة العناصر المتعاطفة على الشكل الاتي :

(9) $\alpha \leftarrow \alpha^1$ و α^2 ... و$\alpha^{ن}$ (ن ≥ 2)

α = { حـد ، محمول ، حمـل ، جملـة }

هذا التخصيص يُشَكِّل مُحَدِّداً من المحددات التي تُنْتَقَى بمقتضاها الأداة العاطفة الواردُ إدماجها. فاذا كانت، مثلا، قيمة α هي حَد أو محمول (α = { حـد ، محمول }) وتوافر الشرطان

الاخران : كون قِيمَة العاطف (و) هي $\vee$ (و = $\vee$) وكون الفصل «فصلا إخراجيا» ادمجت، عن طريق قاعدة ادماج أداة العطف، الأداة «لا».

5 ــ ومما يحدد كذلك استعمال الأدوات العاطفة عدد العناصر الممكن العطف بينها. بصفة عامة، كما يؤشر لذلك في قاعدة العطف (9)، لا يمكن أن يقل عدد المتعاطفات عن متعاطفين اثنين الا أن من أدوات العطف ما يجوز أن يربط بين أكثر من متعاطفين ومنها ما لايربط بين أكثر من متعاطفين :

(233) أ ــ زارني زيد وعمرو وخالد وابراهيم

ب ــ زارني زيد فعمرو فخالد فابراهيم

ج ــ زارني زيد ثم عمرو ثم خالد ثم ابراهيم

هـ ــ * شربت شايا لا لبناً لا قهوةً لَاعصيرَ تفاح

وتُقَيَّدُ قاعدةُ العطف (9)، بالنسبة للأدوات العاطفة التي لا تتعدى العطف بين عنصرين، بتخصيص قيمة (ن) فتكون هذه القيمة هي 2 (ن = 2). وهذا التخصيص، أيضا، يلعب دوراً في تحديد الأداة العاطفة الوارد ادماجها في مستوى البنية المكونية للجملة. تمكننا هذه

الملاحظات، بالنسبة لضبط استعمالات الادوات العاطفة في اللغة العربية، في إطار النحو الوظيفي من اقتراح ما يلي :

ـــ يربط بين العناصر المتعاطفة، على مستوى البنية الحملية المشتقة عن طريق تطبيق قاعدة العطف (9)، عاطف مجرد،

ـــ تضاف إلى «قواعد التعبير» و«قواعد الادماج»، خاصة، قاعدةٌ نَصْطَلِحُ على تسميتها بقاعدة «ادماج أداة العطف»،

ـــ تُدمَج إحدى أدوات العطف المتوافرة في اللغة العربية عن طريق تطبيق قاعدة «ادماج أداة العطف» التي تُجْرَى وفقاً لمجموعة من التخصيصات التي تضاف إلى قاعدة العطف (9) كتخصيص قيمة العاطف المجرد (و) ($\wedge$ أو $\vee$) وتخصيص قيمة α (α = حمل أو حد أو محمول أو جملة ...) وتخصيص قيمة ن (ن = 2 أو أكثر من 2)

ولكي يتسنى ضَبْطُ إدماج الأدوات العاطفة ضبطاً كافيا، يجب أن يُمَثَّل داخل النحو، للعوامل الأخرى التي تتدخل في تحديد استعمال هذه الأدوات والتي أشرنا إليها كعامل «التزامن» و«الترتيب» وغيرها.

الرباط، 10 أبريل 1985



المراجـع

المراجع باللغة العربية

الجرجاني :

دلائل الاعجاز. القاهرة (د. ت)

ابن يعيش :

شرح المفصل. القاهرة (د. ت).

ابن هشام :

مغني اللبيب. القاهرة (د. ت)

السـكاكـي :

مفتاح العلوم. القاهرة (د. ت)

سـيبويـه :

الكتاب. القاهرة (1966)

السـيـوطـي :

همع الهوامع، الكويت (1976).

د. عبد القادر الفاسي الفهري :

«الربط الاحالي، التطابق ونمطية اللغات» دراسات فلسفية وأدبية. تكامل المعرفة عدد خاص 1984

د.أحمد المتوكل :

نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني. منشورات كلية الاداب. الرباط 1976.

د.أحمد المتوكل :

اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة «الاستلزام الحواري». منشورات كلية الاداب الرباط. البحث اللساني والسيميائي. 1984.

د.أحمد المتوكل :
الوظائف التداولية في اللغة العربية. دار الثقافة. البيضاء 1985.
د.أحمد المتوكل :
«المبتدأ» في اللغة العربية. دراسات فلسفية وأدبية. تكامل المعرفة عدد خاص 1984.

المراجع باللغات الأجنبية :

Abraham, W.
1978 Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Benjamins.

Akmajian A.
1970 «On deriving Cleft — Sentences from Pseudo-Cleft — Sentences.» Linguistic Inquiry, I.

Alston, J.L.
1964 Philosophy of language. Prentice-Hall, Englewood Cliffs.

Austin, J.L.
1970 Quand dire, c'est faire. Seuil. Paris.

Bach, E. and Harms, R.T.
1968 Universals in Linguistic Theory. Holt, Rinehart and Winston.

Bach, K and Harnish, R.M.
1979 Linguistic Communication and Speech Acts. MIT Press.

Baker, C.L.
1970 «Notes on the Description of English Questions» FL6
1978 Introduction to Generative—Transformational Syntax. Prentice-Hall.

Barry, M.
1977 Introduction to Systemic Linguistics. Batsford. London.

Bever, T.G.
1974 «Functional Explanations requise Independently Motivated Functions Theories» Functionalism Parasession. Chicago Linguistic Society.

Bever, T.G. et al.
1974 The Psychology of Language. Cambridge University Press. London.

Blackburn, S.
1957 Meaning, Reference and Necessity. Cambridge University Press.

Bolkestein, M.A. et al (eds)
1981 Predication and Expression in Functional Grammar. Academic Press. London.
1985 a Syntax and Pragmatics in Functional Grammar. Foris.
1985 b Predicates and Terms in Functional Grammar. Foris.

Bresnan, J.
1978 «A realistic Transformational Grammar» in Halle, M. et al (eds)
1980 «Polyadicity» in Hoekstra, T. et al (eds)

Bresnan, J. et al (eds)
1982 Mental Representation of Grammatical Relations. MIT Press.

Chomsky, N.
1972 Studies on Semantics in Generative Grammar. Mouton. La Haye.
1975 Reflections on language. Patheon Books. New York.
1977 a «On wh-movement» in Culicover et al (eds)
1977 b Essays on From and Interpretation. Elsevier North-Holland, Inc.,
1980 Rules and Representations. Columbia University Press.
1981 Lectures on Government and Binding. Foris Publications.
1982 Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding. MIT Press.

Cole, P.
1975 «The synchronic and diachronic status of conversational implicature» in Cole, P. and Morgan, J. (eds)
1978 «On the origins of referentiel Opacity» in Cole, P. (ed)

Cole, P. (ed)
1978 Syntax and Semantics. Vol 9. Academic Press.

Cole, P. and Morgan, J. (eds)
1975 Syntax and Semantics. Vol 3. Academic Press.

Cole, P. and Sadock, J. (eds)
1977 Grammatical Relations. Syntax and Semantics. Vol 8. Academic Press.

Comrie, B.
1980 «Comments on Simon C.Dik's Functional Grammar» in M.B Kac (ed).

Culicover, P.W. (ed)
1977 Formal Syntax. Academic Press.

Danes, F.
1974 Papers on Function Sentence Perspective. Mouton. La Haye.

Dik, Simon C.
1978 Functional Grammar. North-Halland.
1979 «Raising in Functional Grammar» Lingua 47.
1980 a «Seventeen Sentences : Basic principles and application of Functional Grammar» in Moravcsik et al (ed)
1980 b Studies in Functional Grammar. Academic Press. London
1980 c «Reply to Bernard Comrie's comments» in Kac, M.B. (ed)
1981 «Embedded Themes in Spoken Dutch : Two ways out» in Bolkestein et al (ed)
1985 «Formal and Semantic Adjustment of derived Constructions». in Bolkestein et al (eds) 1985 b

Dik, Simon C. (ed)
1983 Advances in Functional Grammar. Foris Publications.

Dik, Simon C. et al :
1981 «On the typology of Focus Phénoména». in Hoekstra, T. et al (eds)

Donnellan, K.S. :
1966 «Reference and Definite Descriptions» in Philosophical Review, 75.
1978 «Speaker references, Descriptions and Anaphora» in Cole, P. (ed).

Fassi-Fehri, A.
1982 Linguistique arabe : Forme et Interprétation. Publications de la Facultés des Lettres. Rabat.
1985 «Agreement, Binding and Coherence» (à paraître)

Feldman, C.F. :
1974 «Pragmatic Features of Natural language» Functionalism Parasession Chicago Linguistic Society.

Fillmore, ch.J. :
1968 «Case for case» in Bach and Harms (eds)
1977 «The Case for Case reopened» in Cole and Sadock (eds)

Givon, T. :
1976 «Topic, Pronoun and Grammatical Agreement» in Li (ed)
1979 «Discourse and Syntax». Syntax and Semantics. Vol 12 Academic Press.
1984 Syntax : A Functional-Typological Introduction. Benjamins.

Green, G.M. :
1974 «The Function of Form and the Form of Function». Functionalism Parasession. Chicago Linguistic Society.

Greenberg, J.H. (ed)
1966 Universals of Language. MIT Press
1978 Universals of Human Language, 4 Vols Stanford University Press.

Greimas, A.J. :
1976 Sémiotique et Sciences Sociales. Seuil. Paris

Grice, P.H.
1975 «Logic and Conversation» in Cole and Morgan (eds)

Halle, M. et al (eds)
1978 Linguistic Theory and Psychological Reality, MIT Press.

Halliday, M.A.K
1970 «Language structure and language Function» in Lyons, J. (ed).
1973 Explorations in the Functions of Language. Arnold. London.

Hannay, M.
1983 «The Focus Function in Functional Grammar : Questions of contrast and Context», in Dik (ed)

Hiž, H. (ed). 1978. Questions. Reidel. Dordrecht

Hoekstra, T. et al. (eds)
1980 Lexical Grammar. Foris Publications.
1981 Perspectives on Functional Grammar. Foris Publications.

Jackendoff, R.
1972 Semantic Interprétation in Generative Grammar. MIT Press.
1976 «Toward an Explanatory Semantic Representation» Linguistic Inquiry, 7.1.

Jacobson, P. and Pullum, G.
1982 The Nature of Syntactic Representation. D. Reidel. Dordrecht.

Johnson, D.
1977 Relational constraints on Grammars. in Cole and Sadock (ed)

Jong, I.R.
1981 «On the Treatment of Focus Phenomena in Functional Grammar». in Hoekstra et al (eds)

Kac, M.B. (ed)
1980 **Discussion on current Approaches to Syntax. Indiana University Linguistic Club.**

Kanno, K.
1983 «Between Object and Oblique : In Defence of Secondary Object». In Dik (ed)

Keenan, E.L.
1976 «Toward a Universal Definition of «Subject of», in Li (ed)

Keenan, E.L. (ed)
1975 Formal Semantics of Natural Language. Cambridge University Press.

Kreimaa, J. and Ojeda, A.

1980 Papers from the Parasession on Pronouns and Anaphora. Chicago Linguistic Society

Kuno. S.

1976 «Subject, Theme and the Speaker's Empathy» in Li (ed)

1980 «Functional Grammar» in Moravcsik and Wirth (eds)

1982 «The focus of the question and the Focus of the Answer» C.L.S.

Kuno, S. and Kaburaki, E. «Empathy and Syntax»

Li, ch. N. (ed)

1975 Word order and Word order change. University of Texas Press.

1976 Subject and Topic. Academic Press. New York

Lyons, J.

1970 New Horizons in Linguistics. Penguin Books.

Mackenzie, Lachlan, J.

1983 «Nominal prédicates in a Functional Grammar of English» in Dik (ed)

Moravcsik, E. and Wirth, J. (eds)

1980 Current approaches to Syntax. Syntax and Semantics. Vol. 13. Academic Press.

Moutaouakil, A.

1983 «La dérivation Lexicale en Arabe»' First Fall Session of Arab School of Sciences and Technology.

1984 a «Le Focus en Arabe». Lingua. 64

1984 b Pour une représentation de la force illocutionnaire en GF (à paraître) Working Papers in Functional Grammar.

1984 c La fonction de Sujet en Arabe (à paraître).

1984 d De la Fonction à la Forme : Un Fragment de Grammaire Fonctionnelle de l'Arabe. (à paraître)

1984 e Topic in Arabic : A functional Analysis. In Bolkestein et al (eds) : Syntax and Pragmatics in Functional Grammar. Foris.

1985 Pragmatic Functions in Arabic. Dordrecht. Foris.

Perlmutter, D.M.

1980 «Relational Grammar» in Moravcsik and Wirth (eds)

1981 «Relational Grammar and Functional Grammar» in Hoekstra et al (eds)

Ross, J.R.

1970 «Gapping and the Order of Constituents» in Bierwisch, M. and Heidolph, k. (eds) : Progress in linguistics. La Haye. Mouton.

Sadock, J.

1974 Toward a linguistic théory of Speech acts. Academic Press.

Schneider, R. et al (eds)
1982 Papers from the Parasession on Nondeclaratives. Chicago Linguistic Society.

Searle, J.
1979 Expression and Meaning. Cambridge University Press.

Searle, J. et al. (eds)
1980 Speech acts Theory and Pragmatics. D. Reidel. Dordrecht.

Taha, A.
Essais sur les Raisonnements argumentatifs et Naturels (à paraître)

Thompson, Sandra A. and Hooper, P.J. (eds)
1982 Studies in Transitivity. Syntax and semantics. Vol 15 Academic Press.

Van Valin, R.D. and Foley, W.A.
1980 Role and Reference Grammar. in Moravcsik and Wirth (eds).

فهرست الكتاب

تقديم 5
قائمة الرموز المستعملة 7
مدخل : النحو الوظيفي : المبادئ المنهجية وبنية النحو 9

الجزء الأول

من قضايا الرتبة في اللغة العربية

الفصل الأول : الفاعل في اللغة العربية 25
1 ــ معالم الاطار النظري 26
2 ــ الأدوار الدلالية وسلميتها 33
* الوقائع 33
* الحدود الموضوعات/الحدود اللواحق 33
* سُلَّمِيَّة الأدوار الدلالية 35
3 ــ إسناد الوظيفة الفاعل 35
* تعريف الفاعل 35
* هل وظيفة الفاعل واردة في وصف اللغة العربية ؟ 36
* إسناد الوظيفة الفاعل وسلمية الأدوار الدلالية 38
4 ــ الفاعل والمحور 42
* تعريف المحور 42
* سُلَّمية إسناد المحور 43
5 ــ خصائص الفاعل المُكوِّنية 44
* إعرابه 44
* موقعه 47

الفصل الثاني : ف س فا في اللغة العربية 63

1 ــ فرضية الذيل 65
2 ــ فرضية الخفق 69
3 ــ فرضية المحور 72

الجزء الثاني

القوة الانجازية وإشكال التمثيل لها في النحو

الفصل الأول : اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة «الاستلزام التخاطبي» 93

مدخل : الظاهرة
أ ــ الاقتراحات الحديثة 93

* اقتراح جرايس.. 95
* اقتراح سورل 95
* اقتراح جوردن ولاكوف 96

ب ــ اقتراحات السكاكي 96
ج ــ نحو تقديم لاقتراحات السكاكي 100

الفصل الثاني : القوة الانجازية والنحو الوظيفي 105

مـدخــل 105

1 ــ القوة الانجازية في «نظرية الأفعال اللغوية» 108

* مفهوم «الفعل اللغوي» 108
* «الفعل اللغوي المباشر» / «الفعل اللغوي غير المباشر» 109

2 ــ القوة الانجازية في النماذج اللغوية 110

* «الفرضية الانجازية» 110
* اقتراح جونك 114

3 ــ نحو تمثيل كاف للقوة الانجازية في النحو الوظيفي 116

الجزء الثالث

القوة الانجازية والوظائف

الفصل الأول : الاستفهام في اللغة العربية 127

مـدخـل 127

1 ــ «البؤرة» في الجمل الاستفهامية 128

2 ــ استفهام الحَمل 130

* بؤرة الجديد 130

* بؤرة المُقَابَلة 131

* أداتا الاستفهام : «الهمزة» و«هل» 132

3 ــ استفهام المُكوِّن 137

* بؤرة الجديد 137

* بؤرة المقابلة 145

4 ــ الاستفهام و«استلزاماته الحوارية» 160

* الظاهرة 160

* لماذا التمثيل للقوة الانجازية ؟ 161

* اقتراحات 169

الفصل الثاني : العطف في اللغة العربية 175

مـدخـل 175

1 ــ العطف في النحو الوظيفي 157

2 ــ عطف الحدود 179

* قاعدة العطف 179

* القيود على عطف الحدود 181

* البنيات «الثَّغْرية» 191

* المكون العطفي 192

1 ــ عطف المحمولات 195

* قاعدة عطف المحمولات 196

* قيود عطف المحمولات 196

4 ـــ عطف الجُمل 201

* عطف الحُمُول 202
* عطف الجُمَل 211

5 ـــ العطف «المتقاطع» 214
6 ـــ الأدوات العاطفة 220

* المراجع 229
* الفهرست 236

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء
الايداع القانوني رقم 1986/46